

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

فرع النحو والصرف

قام الطالب بالتصحيات بعد المناقشة.

لجنة المناقشة

أ.د. محمد
زين العابدين
سلامة

أ.د. محمد ابراهيم
البنها
محمد العلي

أ.د. السيد حسن
البهوتي

بغية الطالب
في الرد على تصريح ابن الحاجب
لابن الناظم

بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك ت ٦٨٦ هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

١٤١٠ هـ

اعداد الطالب

حسن أحمد الحمدو العثمان

اشراف الأستاذ الدكتور

محمد زين العابدين حسن سلامة



١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان البحث : بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب .
دراسة وتحقيق .

الدرجة العلمية : ماجستير .

الطالب : حسن أحمد العثمان .

ملخص البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين :

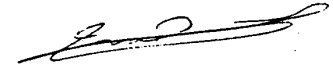
القسم الأول : الدراسة : واشتملت على خمسة فصول ، كان الأول منها في التعريف بابن الحاجب وشافيته ، والثاني التعريف بابن الناظم ، والثالث التعريف بالمخطوط (موضوع التحقيق) ، والرابع في موقف ابن الناظم من أصول الصرف ، والخامس في مذهب ابن الناظم الصرفي وموقفه من أئمة التصريف . أما القسم الثاني : فكان النص المحقق .

وبنتيجة الدراسة والتحقيق توصل البحث الى نتائج كان من أهمها :

- ١ - بغية الطالب أول أثر صرفي يتناول مسائل الشافية بعد شرح ابن الحاجب نفسه .
- ٢ - وبغية الطالب المنبع الذي ورده شارحو الشافية ، وعنه صدروا ، وهو المصدر الاصيل لمعظم هذه الشروح .
- ٣ - ليست كل مسائل البغية اعتراضات ومواخذات ، بل منها ما هو شرح لكلام المصنف (ابن الحاجب) ، ومنها ما هو استدراك واضافة .
- ٤ - انفرد ابن الناظم بعدد كبير من الاعتراضات على الشافية لم يذكرها غيره من الشارحين . وفاته عدد أكبر من مواطن الاعتراض تنبه اليها الشارحون بعده ونبهوا عليها .
- ٥ - لقد كان التوفيق حليف ابن الناظم في عدد من اعتراضاته على المصنف وجانب الصواب في عدد منها .

الطالب

المشرف



حسن أحمد العثمان

أ. د. محمد زين العابدين سلامة

صيد كلية اللغة العربية

د / محمد بن مريس الحارثي
١٤٢٤

المؤامرة
ببغيت

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(أ)

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا
مباركا ، وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين . أما بعد :

فالعلوم كثيرة متشعبة ، وشرف كل علم بقدر فائدته ، والفوائد
ضربان : ضرب ينال به عرض الدنيا ، وضرب ينال به ثواب الآخرة ، ومن
جمعهما تبين أن له فضلا لا يشاركه فيه إلا مثله ، ومزية لا يعدله فيها
إلا عدله ، ولولم يكن في تعلم العربية والإحاطة بخصائصها ، والوقوف
على مجاريها ومصارفها ، والتبحر في جلائلها ودقائقها ، إلا قوة اليقين
في معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة ، التي هي
عمدة الإيمان ، لكفى بهما فضلا يحسن فيهما أثره ، ويطيب في الدارين
ثمره ، فكيف وأيسر ما خصها الله عز وجل به من ضروب المباح يُكَلِّمُ أَقْلَامُ
الْكُتُبَةِ ، وَيَتَعَبُ أُنَامِلَ الْحَسَبَةِ ، فقد شرف الله عز اسمه العربية وعظمها ،
ووقع خطرها وكرمها ، وأوحى بها إلى خير خلقه ، وجعلها لسان أمينه
على وحيه ، وأسلوب خلفائه في أرضه ، وأراد ببقائها ودوامها حتى تكون
في هذه العاجلة لخيار عباده ، وفي تلك الآجلة لساكني جنانه ودار
ثوابه .

ثم إن التصريف أشرف شطري العربية ، وألطفها ، يحتاج إليه
جميع أهل العربية أتم حاجة ، وبهم إليه أشد فاقة ، فالملق منه
ملق من حقيقة العربية ، فهو ميزانها ، به تعرف أصول كلام العرب من

(ب)

الزوائد الداخلة عليها ، ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف .
ولقد قيض الله تعالى للعربية حَفَظَةً وَخَزَنَةً من خواصه ، من خيار الناس ، وأعيان الفضل ، تركوا في خدمتها الشهوات ، وجابوا الغلوات ، ونادوا لاقتنائها الدفاتر ، وسامروا القماطر والمحابر ، وكسروا في حصر لغاتها طباعهم ، وأسهبوا في تقييد شواردها أجفانهم ، وأجالوا في نظم قلائدها أفكارهم ، وأنفقوا على تخليد كتبها أعمارهم ، فعظمت الفائدة ، وعمت المصلحة ، وتوفرت الفائدة ، من هؤلاء المصطفين ، الامام الفقيه الأصولي المقرئ المحدث اللغوي النحوي الصرفي العروضي جمال الدين ، عثمان بن أبي بكر ، أبو عمرو ، ابن الحاجب ، فقد وضع في علم التصريف كتابا وسمه بالشافية ، هو مع صغر حجمه ، ووجازة نظمه ، قد اشتمل على فوائد شريفة ، وقواعد لطيفة ، واحتوى على دقائق الأسرار العربية ، وانطوى على مباحث هي مفتاح العلوم الاثنية ، وكان أول مؤلف ضم جميع أبواب التصريف بين دفتيه في كتاب منفصل عن النحو ، فتوافر العلماء عليه ، شرحا ونظما وترجمة .

وكان ممن يسره الله لخدمة هذا الكتاب ، بدر الدين ، محمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك ، أبو عبدالله ، ابن الناظم المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة .

وابن الناظم شارح الخلاصة ، أقصد ألفية ابن مالك في النحو ، وقد قيل في شرحه هذا إنه نظير شرح الرضي على الكافية ، وهو النبع الذي استقى منه جميع شارحي الخلاصة بعده .

وأرى أن كتابه - الذي هو موضوع رسالتي - أعني بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب - كذلك .
وإذا كانت صناعة الأعراب مرقاةً إلى علوم الكتاب ، لا يتولج فيها إلا من أبوابها ، ولا يتوصل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها ، فواجب على الناشئين تحصيل أصولها ، وحتم على الشاادين البحث عن أسرارها وتعليلها .

ومن هذه الوجهة صرفت نفسي إلى التذلل بهذا العلم الشريف ، ورغبت في أن تكون رسالتي إليه باباً فاستعنت بالله - وجعلت خطة البحث في قسمين :

القسم الأول : الدراسة ، وفيها خمسة فصول :

الفصل الأول : في التعريف بالشافعية وصاحبها .

أولاً : التعريف بابن الحاجب ، ويشمل :

تمهيد ، ترجمته ، تحقيق القول في اسم بلدته التي ينسب إليها ، وفي سنة ولادته ، شيوخه ، تلاميذه ، آثاره .

ثانياً : التعريف بالشافعية ، ويشمل :

موضوعها وتقسيمها المنهجي ، عبارتها ، مصادرها ، أثرها في التأليف الصرفي .

الفصل الثاني : في التعريف بابن الناظم . ويشمل :

عصره ، نسبه ومولده ونشأته ووفاته ، أسرته ، شيوخه ، تلاميذه ،

رحلاته ، توليه الوظائف العامة ، علمه وثناء العلماء عليه ، صفاته ، مذهبه

الفقهي ، آثاره ، بين الناظم وابنه ، موافقاته والده ، مخالفاته له .

الفصل الثالث : في التعريف بالمخطوط . ويشمل :

توثيق عنوان الكتاب ، توثيق نسبة الكتاب إلى ابن الناظم ، موضوع الكتاب ، وتقسيمه المنهجي ، والغاية من تصنيفه ، منهج ابن الناظم فيه ، عبارته ، مصادره ، تاريخ تأليفه ، موازنة بين بغية الطالب والمتوافر من شروح الشافعية، أثر بغية الطالب في التأليف الصرفي وقيمه بين كتب الصرف ، بين المصنف وابن الناظم ، مواقف مفردة لابن الناظم ، وقفات مع ابن الناظم :

- ١ - في تركه الاعتراض على المصنف .
- ٢ - فيما رده عليه غيره من الشارحين من اعتراضاته على المصنف.
- ٣ - فيما يمكن أن يرد من اعتراضاته .
- ٤ - في إلزامه المصنف ما لا يلزمه .
- ٥ - مؤاخذات على عدد من اعتراضاته على المصنف.
- ٦ - وقفة معه في استدراقات .

الفصل الرابع : في موقف ابن الناظم من أصول الصرف : ويشمل :

موقفه من القياس ، ومن السماع ، تحقيق القول في حد ما يقوله الصرفيون من نحو : مقيس ، غالب ، مطرد ، شان . . . إلى آخره ، موقفه من العلة ، ومن الشاهد :

- ١ - موقفه من القرآن الكريم .
- أ - موقفه من قراءة الجمهور .
- ب - موقفه من القراءات .

- ٢ - موقفه من الحديث النبوي .
 - ٣ - ومن الشواهد الشعرية .
 - ٤ - ومن منشور كلام العرب .
- موقفه من الإجماع ، دليل الرد عنده .

الفصل الخامس : في التعريف بمذهب ابن الناظم الصرفي ، ويشمل :

مذهبه بعامة . موافقاته للبصريين ؛ للخليل ، ولسيبويه ، ولأخفش ،
وللمازني ، وللمبرد . مخالفاته لهم : للخليل ، ولسيبويه ، ولأخفش ،
وللمازني ، وللمبرد . موقفه من الكوفيين ، موافقاته للفراء ، ومخالفاته لهم ،
مخالفاته للكسائي ، وللغراء . موقفه من بعض الأعلام ، من أبي علي ، ومن
الزمخشري .

القسم الثاني : في التحقيق .

ويشمل : النص المحقق .

ثم ختمت جميع ما تقدم بالفهارس الفنية المتنوعة .

ولقد اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسختين :

الأولى : عن المكتبة الوقفية العثمانية بحلب برقم (١٠٥٣) ،

تقع في (٧٥ ص ، ١٩ س ، ٤ ك) ، وهي نسخة قيمة متقنة كتبت

بخط نسخي متقن معجم مشكول ، كثيرا ما ينقل ناسخها في هامشها

عن شرح الجاربردي ، وعن الصحاح في تفسير الفريسي ، وقد يعلق على

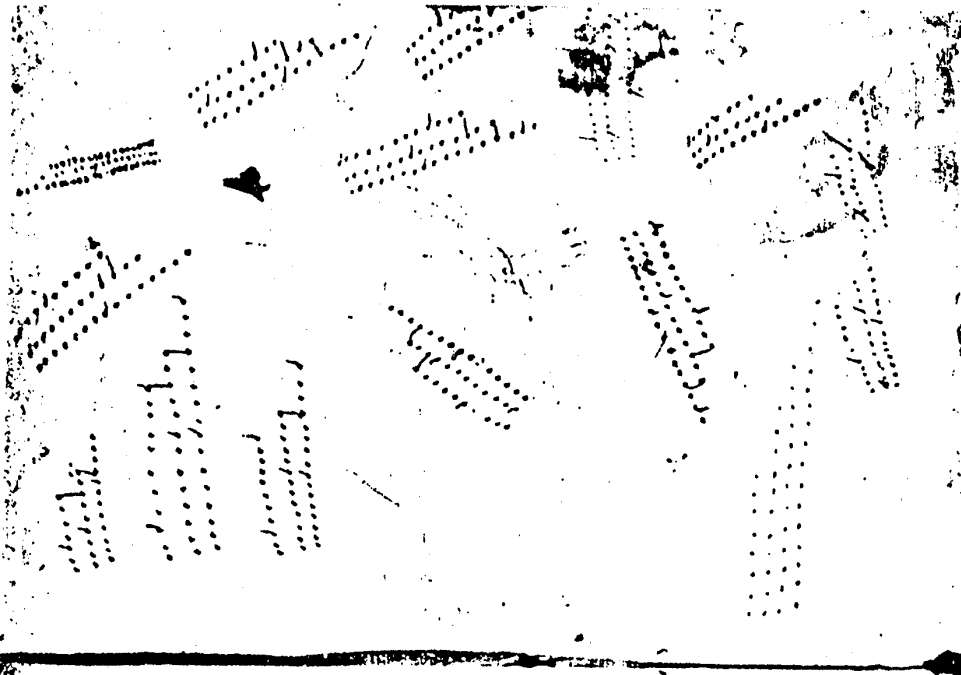
كلام ابن الناظم بتعليقات يسيرة ما يشير إلى أنه من أهل العلم وطلبته ،

وهي نسخة تامة لا سقط فيها إلا فيما ندر وإلا ضياع بعض الكلمات

من جانبي الصفحتين (١٧ ، ١٨) بفعل الرطوبة ، كتبت في العشر

الأوسط من شهر رجب الفرد سنة ولم أستطع قراءة الرقم ،

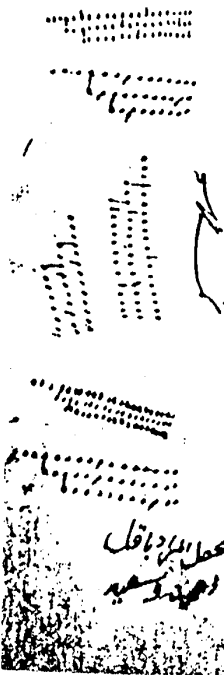
وفي آخر ما صورته :



فأبوابه وكذا في كل باب من الأبواب التي هي في
 و... في كل باب من الأبواب التي هي في
 التي هي في كل باب من الأبواب التي هي في
 على أن يكون في كل باب من الأبواب التي هي في
 في كل باب من الأبواب التي هي في
 في كل باب من الأبواب التي هي في

قال أكتب على ما سألتك به وأما ما كان
 وأما في كل باب من الأبواب التي هي في
 في كل باب من الأبواب التي هي في
 في كل باب من الأبواب التي هي في
 في كل باب من الأبواب التي هي في

وهذا هو العمل الذي هو المطلوب



وقد جعلتها النسخة الثانية ورمزت لها بـ " ظ " .

وكان من منهجي في الدراسة والتحقيق :

- ١ - وضعت نص الشافية بين قوسين ((.)) .
- ٢ - أحلت في كلام المصنف ابن الحاجب إلى شرح الرضي ، كأن أقول
مثلا : قال المصنف : ((.)) (١٧ / ١) . أي : شرح
الرضي . الجزء الأول . الصفحة : ١٧ .
- ٣ - وضعت ما سقط من إحدى النسختين بين معقوفتين [] وقلت
في الهامش : ساقط من " ظ " ، أو من الأصل .
- ٤ - وضعت ما سقط من النسختين ولا يتم المعنى إلا به بين معقوفتين
[] وقلت في الهامش : زيادة يستلزمها السياق .
- ٥ - ما لم يعنونه الشارح عنونته ، وجعلت ما وضعته من عنوانات بين
معقوفتين [] .
- ٦ - حرصت على ذكر جميع الفروق بين النسختين .
- ٧ - استأنست بنقول ابن جماعة في حاشيته على الجاربردي عن كتابنا
في زيادة ما اضطررت إلى زيادته .
- ٨ - اعتمدت مجموعة من الاختصارات هروبا من الإطالة ، كأن أقول
مثلا :
- الرضي (٢٧ / ٢) = شرح الرضي .
- ومثله الجاربردي ، وابن جماعة ، نقرة كار ، الأنصاري ، النظام ، الخ . .
- المصنف = ابن الحاجب .
- الجاربردي وابن جماعة = شرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة عليه .
- نقرة كار والأنصاري = شرح نقرة كار ، وشرح الأنصاري بهامشه .
- الشارح = ابن الناظم .

- الناظم = ابن مالك .

- ف = فقرة ، ق = ورقة ، ص = صفحة ، س = سطر ،
ك = كلمة .

٩ - وضعت في المتن من النص المحقق خطأ مائلا / بعد الكلمة
التي تنتهي بها الصفحة من صفحات النسخة الاصل من
المخطوط ، وذكرت في الهامش الايسر رقم هذه الصفحة
بحجم كبير .

١٠ - ولقد خلصت بعد أن يسر الله لي الانتهاء من هذا البحث بقسميه
الدراسة والتحقيق إلى النتائج الآتية :

* - بغية الطالب أول أثر صرفي يتناول مسائل الشافية بعد شرح
ابن الحاجب نفسه .

* - لقد كان لما أشارته مسائل البغية من اعتراضات ومواخذات على
الشافية أثر كبير في شروح الشافية .

* - وبغية الطالب المنيع الذي ورد شرحه شارحو الشافية ،
وعنه صدروا ، وهو المصدر الاصيل لمعظم هذه الشروح .
* - إن مذهب ابن الناظم المبني على الاختيار والانتخاب أكثر تأصلا
ووعوها في شروحه على الخلاصة واللامية والتسهيل منه في هذا
الكتاب .

* - لذا أرى أن بغية الطالب من أوائل مصنفات ابن الناظم .

* - لقد كانت لابن الناظم في هذا الكتاب عناية بالغة بالتعاريف
والحدود ، وهو أمر لم يحفل به معظم شارحي الشافية .

* - كما كانت له تلك العناية بتتبع شوارد الأبنية وغريبها ونادرها .

* - لقد كان التوفيق حليف ابن الناظم في عدد من اعتراضاته على
المصنف ، وجانب الصواب في عدد آخر .

- * - ليست كل مسائل هذا الكتاب اعتراضات ومواخذات ، بل منها ما هو شرح للكلام المصنف ، ومنها ما هو استدراك وإضافة .
- * - انفرد ابن الناظم بعدد كبير من الاعتراضات على الشافية لم يذكرها غيره من الشارحين .
- * - وقاته عدد أكبر من مواطن الاعتراض تنبه إليها الشارحون بعده ونبهوا عليها .
- * - إن انفرد به بعدد من الاعتراضات وسكوت الشارحين عنها لا يعني ضعفها أو سقوطها ، وكذا الأمر بالنسبة لسكوته عما ذكره غيره منها .
- * - لقد اعتمد ابن الناظم في كتابه هذا كثيرا على كتاب سيبويه ومصنفات والده ، وعنهما صدر في اعتراضاته ومواخذاته .
- * - كما استفاد كثيرا فيما استدركه على المصنف من آهنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع ، ومن تسهيل والده .
- * - إن اشتغال ابن الناظم بالمنطق كان له أثره الواضح في مسائل هذا الكتاب ، وهو أوضح ما يكون في التعاريف والحدود .
- * - لم يستطع ابن الناظم في هذا الكتاب أن ينفك من إسهام والده .
- * - إن بغية الطالب بالصفة التي بني عليها ، وهي كونه اعتراضات ومواخذات قدم خدمة متميزة للشافية ولشروحها .
- * - لست أرى بغية الطالب وشروح الشافية إلا نظير شرح الخلاصة لابن الناظم وتلك الشروح عليها .

(ك)

وفي الختام أشكر كل من كان له فضل في إخراج هذه الرسالة
وأخص بالشكر :

معالي مدير جامعة أم القرى ، وسعادة عميد كلية اللغة العربية ،
وسعادة رئيس قسم الدراسات العليا العربية .

ولأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد زين العابديــــن
سلامة فضل كبير علي ، ودين عظيم في عنقي ، فقد كايد معي في قراءة
نص هذا الكتاب ما كايد ، وبذل من أوقات راحته الكثير في سبيل إنجاز
هذه الرسالة رضية بذلك نفسه ، منشرحا به صدره ، فأفدت من ملاحظاته
السديدة ، وآرائه الصائبة ، فأسأل الله جلت قدرته أن يتولى عني جزاءه
وشكره .

وأتقدم بالشكر الجزيل ، والعرفان والامتنان لسعادة الأستاذين
الفاضلين المناقشين لتفضلهما علي بقبول هذه الرسالة ومناقشتها ،
فأسأله سبحانه وتعالى أن يجزيهما على ما بذلاه من جهد ، ولقيامه
من تعب خيرا وإحسانا ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم لا ينفع
مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم إنه سميع مجيب .

وبعد : فهذا جهدي في دراسة الكتاب وتحقيقه ، ولسنت
أرى حاجة في بيان ما كايدته من مشقة وعناء ، فهذا مما توجهه أمانة
العلم والإخلاص له ، وما ينبغي الإدلال بمثل هذا الجهد .

فما كان من سداد وصواب فيتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو
أو تقصير فما لا يعسر منه الحذاق المتقدمون ، ولا يستنكفه العلماء
المبرزون والله أستهدي ، وإياه أسترشد ، وعليه أتوكل ، وهو حسبي
وكفي .

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول

التعريف بالشفافية وصاحبها

الفصل الأول

التعريف بالشافية وصاحبها

أولاً - التعريف بابن الحاجب :

تأملت في دراسات المحدثين من ترجموا لابن الحاجب - وهم كَثُرَ - (١) فوجدتها جميعها يلفها القصور ، ويتخللها كثير من الوهم والتخليط والاضطراب ، فأردت أن أحقق القول في عدد من المسائل بالقدر الذي يسمح به موضوع رسالتي ، وهي :

- (١) من ترجم لابن الحاجب من المحدثين : طارق عبد عون الجنابي في رسالة ماجستير بجامعة بغداد بعنوان : (ابن الحاجب النحوي) .
وبسام علي في رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بعنوان : (الفكر الأصولي عند ابن الحاجب) .
وهاشم عبد الدائم في مقدمة تحقيقه للألماني النحوية لابن الحاجب ، وهادي حسن حمودي في مقدمة تحقيقه للألماني أيضا ،
وعصام نور الدين في كتابه : (أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب) ،
وطارق نجم عبدالله في مقدمة تحقيقه للكافية لابن الحاجب ،
وللقصيدة الموشحة بالأسماء الموشحة السماعية له أيضا ،
وموسى بناي العليلي في مقدمة تحقيقه لشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ، وأسامة طه الرفاعي في مقدمة تحقيقه للفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي .

- ١ - تحقيق القول في اسم بلدته التي ينسب إليها .
- ٢ - وفي سنة ولادته .
- ٣ - وفي شيوخه وتلاميذه .
- ٤ - وفي مصنفاته ، منبهاً هنا على أوهام كثيرة وقع فيها الدارسون ،
ومكلاً فيما تقدم ما وجدته من قصور .
ورأيت هذا خيراً من أن أبسط القول في ترجمة الرجل ، وقد
كفيت مؤنة ذلك ، كفانيها كثرة من ترجم له ، وسأذكر - موجزاً - ما اغنى
عنه للتعريف بالرجل ، ثم أخرج على المسائل التي ذكرتها .

١ - ترجمته :

هو ^(١) : جمال الدين ، أبو عمرو ، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن

- (١) ترجم له : أبوشامة المقدسي (ت : ٦٦٥) في : نيل الروضتين
(١٨٢) ، ابن خلكان (ت : ٦٨١) في الوفيات
(٢٥٠-٢٤٨ / ٣) وأبو الفدا (ت : ٧٣٢) في المختصر
(١٦٨ / ٣) ، والذهبي (ت : ٧٤٨) في معرفة القراء (٥١٦ / ٢ -
٥١٧) والعبير (١٨٩ / ٥) ، والسير (٢٦٤ / ٢٣ - ٢٦٦)
وعبد الباقي اليماني (ت : ٧٤٣) في إشارة التعمين (٢٠٤ - ٢٠٥)
والأدقوي (ت : ٧٤٨) في الطالع السعيد (٣٥٢ - ٣٥٧) ،
والياقعي (ت : ٧٦٨) في مرآة الجنان (١١٤ / ٤) ، وابن
كثير (ت : ٧٧٤) في البداية والنهاية (١٨٨ / ١٣) ، وابن
فرحون (ت : ٧٩٩) في الديباج المذهب (٨٦ / ٢ - ٨٩) ،
والغبروزابادي (ت : ٨١٧) في البلغة (١٤٣ - ١٤٤) ، وابن
الجزري (ت : ٨٣٣) في غاية النهاية (٥٠٨ / ١ - ٥٠٩) ، وابن
قاضي شُهبة (ت : ٨٥١) في طبقات النحاة (٤٠١ - ٤٠٢) ،

يونس ، الكردي ، الدَّوِينِي الأُصْل ، نسبة إلى (دَوِين) ، ^(١) والإِسْنَائِي المولد ، نسبة إلى (إِسْنَا) ، وهي ^(١) بليدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر ، على شاطئ النيل ، والقاهري المنشأ ، المقرئ ، الفقيه المالكي ، الأَصُولِي ، النحوِي .

كان أبوه حاجب الأمير عز الدين مُوسك الصلاحي بقوص ،
ولذا يقال في كنيته ابن الحاجب .

مولده بإسنا سنة سبعين وخمسة ، ووفاته بالإسكندرية سنة
ست وأربعين وستائة .

====
وابن تغرى بردي (ت : ٨٧٤) في النجوم الزاهرة (٣٦٠ / ٦) ،
والسيوطي (ت : ٩١١) ، في حسن المحاضرة (٤٥٦ / ١) ،
والبغية (١٣٤ / ٢ - ١٣٥) ، والنعمي (ت : ٩٢٧) في الدارس
(٥ - ٣ / ٢) ، وطاش كبرى (ت : ٩٦٨) في مفتاح السعادة
(١٣٨ / ١ - ١٤٠) ، وابن العماد (ت : ١٠٨٩) في الشذرات
(٢٣٤ / ٥) ، والخوانساري (ت : ١٣١٣) في الروضات (١٨٤ / ٥) -
(١٨٨) ، والبغدادي (ت : ١٣٣٩) في هدية العارفين -
(٦٥٥ - ٦٥٤ / ١) ، وسركيس في معجم المطبوعات (٧٢ - ٧١ / ١)
ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية (١٦٨ - ١٦٧) والمراسي
في الفتح المبين (٦٦ - ٦٥ / ٢) ، وعمر فروخ في تاريخ الأدب
المصري (٥٥٩ / ٣ - ٥٦٢) .

(١) معجم البلدان (٤٩٠ / ٢) ، (١٨٩ / ١) .

٢ - اسم بلدته التي ينسب إليها :

ابن الحاجب كردي الأصل باتفاق الذين ترجموا له ، ويقال في ترجمته : الكردي الدَّوِينِيّ ، نسبة إلى (دَوِين) ، وهي بلدة من نواحي (أُرَان) في آخر حدود (أَدْرَبِيْجَان) بالقرب من (تَغْلِيْس) منها ملوك الشام بنو أيوب : (١)

ومعلوم باتفاق أن الأيوبيين أكراد ، وأن والد ابن الحاجب كان حاجب الأمير عز الدين موسك الصلاحي ، ابن (٢) خال صلاح الدين الأيوبي .

وجاء في معرفة القراء للذهبي (٣) : ((الدَّوِينِي)) . نسبة إلى (دُوْنَة) ، وهي (١) قرية من قرى (نهاوند) ، أو إلى (دُون) (١) ، قرية من أعمال (دينور) ، فأهلها إن فرس ، وقد صحح الذهبي هذه النسبة في كتابه اللاحق سير الأعلام (٤) فصح أن نسبة ابن الحاجب هي ((الدَّوِينِي)) نسبة إلى (دَوِين) . وعن معرفة القراء نقل اللاحقون هذا الوهم .

وجاء في البداية والنهاية (٥) : ((الرويني)) بالراء . وهو تحريف ، و (رُوِين) (١) قرية من قرى جرجان . وعن البداية أخذ من ذكر النسبة بالراء .

(١) معجم البلدان (٢/٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٣/١٠٥) .

(٢) النجوم الزاهرة (٦/١١٠) .

(٣) (٢/٥١٦) .

(٤) (٢٣/٢٦٥-٢٦٦) .

(٥) (٣/١٨٨) .

٣ - مولده :

قال الذهبي في السير : " ولد سنة سبعين

(١)

وخمسة ، أو سنة إحدى - هويشك - بأسنا من بلاد الصعيد " ، وفي

معرفة القراء : " قال - أي ابن الحاجب - ولد سنة

(٢)

سبعين ، أو سنة إحدى وسبعين وخمسة بأسنا من عمل الصعيد " .

وهذا خلاف المشهور ، وهو أنه ولد سنة سبعين ، وإذا علمنا

أن الذهبي ولد سنة (٦٧٣) ، أي بعد وفاة ابن الحاجب بسبع وعشرين

سنة تعين أن يكون قول الذهبي : " قال ولدت " نقلا عن واسطة ،

وهذه الواسطة شيخ الذهبي الموفق ابن أبي العلاء وهو تلميذ

ابن الحاجب كما ذكر في المعرفة والسير ، وتفسير الأمر عندي أن الشك

يبتدىء من الموفق ، وهذا يحتمل نص الذهبي ، إذ ليس فيه تصريح

بأن الشك من ابن الحاجب ، ثم إن ابن خلكان وهو أثبت من الذهبي

في هذا لأنه صديق ابن الحاجب قد صرح أن ولادته كانت أواخر

(٣)

سنة سبعين وخمسة .

(١) - (٢٦٥/٢٣ - ٢٦٦) .

(٢) - (٥١٦/٢) .

(٣) - وفيات الأعيان (٢٥٠/٣) .

٤ - شيوخه :

- (١) - القاسم بن فيرة الشاطبي (٥٣٨ - ٥٩٠) .
أبو محمد ، القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد
الرّعيني الشاطبي المقرئ النحوي الضرير .
قرأ عليه أبو عمرو ببعض (٢) الروايات ، وسمع منه التيسير (٢) ،
والشاطبية (٣) ، وتادب (٢) عليه .
 - (٤) ٢ - أبو الفضل الفزنوي (٥٢٠ - ٥٩٩) .
أبو الفضل بها ، الدين محمد بن يوسف بن علي شهاب الدين
الفزنوي المقرئ الفقيه الحنفي النحوي .
قرأ عليه أبو عمرو القراءات (٢) جميعها (٣) بطرق المبهج (٢) .
 - (٥) ٣ - أبو الجود اللخمي (٥١٨ - ٦٠٥) .
غياث بن فارس بن مكي ، أبو الجود اللخمي المنذري الأستاذ
المقرئ الغرضي النحوي العروضي الضرير .
تلا عليه أبو عمرو القراءات (٦) بالسبع (٧) .
-
- (١) معجم الأدباء (٢٩٣/٢٦ - ٢٩٦) ، ومعرفة القراء (٤٥٧/٢) -
٤٥٩ ، ونفح الطيب (٢٥-٢٢/٢) .
 - (٢) معرفة القراء (٥١٦/٢) ، والسير (٢٦٥/٢٣) ، والطالع السعيد
(٣٥٣) ، والمبهج هو المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش
وابن محيصة واختيار خلف واليزيدي للشيخ أبي محمد عبد الله بن
علي بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادي (ت: ٥٤١) .
انظر كشف الظنون (١٥٨٢/٢) .
 - (٣) غاية النهاية (٥٠٨/١) .
 - (٤) معرفة القراء (٤٦٢/٢) ، وغاية النهاية (٢٨٦/٢) ، والشذرات
(٣٤٣/٤) .
 - (٥) معرفة القراء (٤٧٠/٢ - ٤٧١) ، وغاية النهاية (٤/٢) ، والبغية
(٢٤١/٢) والشذرات (٧/٥) .
 - (٦) مراجع هـ (٢) ، والديباج المذهب (٨٧/٢) .
 - (٧) السير (٢٦٥/٢٣) .

٤ - ابن الينَّا (٥٥٠ - ٥٩١) . (١)

محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن الينا ، أبو عبد الله الشافعي
المقرئ . تأدب أبو عمرو به . (٢)

٥ - أبو منصور الأبياري .
عنه أخذ أبو عمرو الفقه . (٣)

٦ - أبو الحسن الأبياري (٥٥٧ - ٦١٨) . (٤)

شمس الدين ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن عطية الصنهاجي
الأبياري ، الفقيه الأصولي المحدث المجاب الدعوة .

أخذ عنه أبو عمرو أصول الفقه (٤) ، وكان عليه اعتياده فيه . (٥)

٧ - أبو الحسين بن جُبَيْر () . (٦)

أبو الحسين ، محمد بن أحمد بن جبير الكناني البلنسي الثقة
الراوي العالم المتقن الفاضل الورع الجليل القدر الشيخ الكامل الرحال
الشاعر الأريب الاخباري .

قرأ عليه أبو عمرو أصول الفقه . (٧)

-
- (١) الخطط المقرئية (٤/٢٦٥) .
(٢) معرفة القراء (٢/٥١٦) وطبقات النحاة (٤٠٢) وبغية الوعاة
(٢/١٣٤) .
(٣) معرفة القراء (٢/٥١٦) ، والسير (٢٣/٢٦٥) ، والظالم السعيد
(٣٥٣) .
(٤) الديباج المذهب (٢/١٢١-١٢٣) ، وحسن المحاضرة (١/٤٥٤-
٤٥٥) ، والفتح المبين (٢/٥٢) .
(٥) شجرة النور (١٦٧) .
(٦) شجرة النور (١٧٤-١٧٥) .
(٧) شجرة النور (١٦٧) ، والفتح المبين (٢/٦٥) .

٨ - أبو الحسن الشاذلي (٥٩١ - ٦٥٦) (١)

تقي الدين ، أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف
ابن هرمز الشاذلي المغربي ، رأس الطائفة الشاذلية ، من المتصوفة .

قرأ عليه أبو عمرو كتاب الشفا (٢) بتعريف حقوق المصطفى للقاضي
عياض ، وغيره . (٣)

٩ - أبو القاسم البوصيري (٥٠٦ - ٥٩٨) (٣)

أبو القاسم ، هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الكاتب الأريب
مسند الديار المصرية .

سمع منه أبو عمرو الحديث . (٤)

١٠ - إسماعيل بن ياسين (٥٠٠ - ٥٩٦) (٥)

أبو الطاهر ، إسماعيل بن صالح بن ياسين الساعي المقرئ الصالح .
سمع منه أبو عمرو الحديث (٤)

١١ - أبو عبد الله الأرتاحي (٥٠٧ - ٦٠١) (٦)

أبو عبد الله ، محمد بن حمد بن حامد بن مفرج بن غياث الأنصاري
الأرتاحي .

سمع منه أبو عمرو الحديث . (٧)

-
- (١) ترجمته في الأعلام (٣٠٥/٤) .
(٢) شجرة النور (١٦٧) ، والفتح المبين (٥٦/٢) .
(٣) الوفيات (٦٧-٦٩/٦) ، والشذرات (٣٣٨/٤) .
(٤) معرفة القراء (٥١٦/٢) ، والسير (٢٦٥/٢٣) ، والطالع السعيد (٣٥٣) ، وطبقات النحاة (٤٠١) .
(٥) الشذرات (٣٢٣/٤) .
(٦) الطالع السعيد (٣٥٣) ، والشذرات (٦/٥) .
(٧) الطالع السعيد (٣٥٣) .

١٢- القاسم بن عساكر (٥٢٧-٦٠٠) . (١)

أبو محمد ، بهاء الدين القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن

الحسن بن هبة الله بن عساكر ، المحدث دمشقي الشافعي .

سمع منه أبو عمرو الحديث (٢) ، بعد دخوله دمشق . (٣)

١٣- أبو الثناء الحرّاني (٥١١-٥٩٨) . (٤)

أبو الثناء ، حماد بن هبة الله بن حماد بن فضيل الحرّاني ، المؤرخ

المحدث الحافظ الحنبلي التاجر السفّار .

سمع منه أبو عمرو الحديث . (٥)

١٤- فاطمة بنت سعد الخير (٥٢٢-٦٠٠) . (٦)

أم عبد الكريم ، فاطمة بنت سعد الخير بن محمد بن عبد الكريم بن

سهل الأنصارية ، فقيهة محدثة .

سمع منها أبو عمرو الحديث . (٧)

(١) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٤٢/٢-٤٣) ، وتذكرة الحفاظ

(٤/٣٦٧-١٣٧٠) .

(٢) السير (٢٣/٢٦٥) ، وغاية النهاية (٢/٥٠٨-٥٠٩) .

(٣) غاية النهاية (٢/٥٠٨-٥٠٩) .

(٤) البداية والنهاية (١٣/٣٧) ، والشذرات (٤/٣٣٥) .

(٥) الصلة : وفيات الأعيان ٦٤٦ .

(٦) الشذرات (٤/٣٤٧) ، والأعلام (٥/١٣١) .

(٧) الصلة : وفيات ٦٤٦ ، والسير (٢٣/٢٦٥) .

وما نقله الدكتور عصام نور الدين عن نيل الابتهاج بتطريز الديقاج

لأحمد بابا التنيكسي المطبوع بهامش الديقاج (١٨٨-١٨٩) من

أن من شيوخ ابن الحاجب كذلك في الفقه عبد الواحد بن أحمد

ابن يحيى الونشريسي وهم ، إذ هذا من وفيات (٩٥٥) ، وإنما له

شرح على مختصر ابن الحاجب في الفقه . انظر آبنية الفعل (٣٠)

والأعلام (٤/١٧٤) .



٥ - تلاميذه :

١ - موفق بن أبي العلاء (٦١٧ - ٦٩٥) .

موفق الدين ، أبو عبد الله محمد بن أبي العلاء محمد بن علي بن

المبارك الأنصاري النصيبي الشافعي المقرئ المحقق الصوفي .

قرأ على ابن الحاجب بالسبع ، وأخذ عنه العربية ، وسمع منه

مقدمته في النحو . (١)

٢ - ابن المنير (٦٢٠ - ٦٨٣) .

ناصر الدين ، أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم

ابن مختار بن أبي بكر الجروي الجذامي الإسكندري الفقيه المالكي الأصولي

قاضي القضاة .

أخذ الفقه والأصول عن ابن الحاجب وأجاز له بالإفتاء . (٢)

٣ - الرضي القسطنطيني (٦٠٧ - ٦٩٥) .

رضي الدين ، أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم القسطنطيني النحوي

الشافعي .

أخذ النحو عن ابن الحاجب . (٣)

(١) معرفة القراء (٢ / ٥١٧) ، والسير (٢٣ / ٢٦٦) ، وغاية

النهاية (٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، ٥٠٩) .

(٢) الديباج (١ / ٢٤٣ - ٢٤٦) ، والبغية (١ / ٣٨٤) والفتح

العين (٢ / ٨٤ - ٨٥) .

(٣) السير (٢٣ / ٢٦٦) ، والبغية (١ / ٤٧٠ - ٤٧) ، والشذرات

(٥ / ٤٣٤) .

٤ - ابن الرعاد المحلي (٧٠٠ - ٠٠٠) .

زين الدين ، ابن الرعاد ، محمد بن رضوان بن إبراهيم بن عيد

الرحمن العذري المحلي .

أخذ العربية عن ابن الحاجب . (١)

٥ - الملك الناصر داود (٦٥٥ - ٠٠٠) .

الملك الناصر داود بن الملك المعظم عيسى ، صاحب الكرك ،

سلطان أيوبي عالم فاضل أديب شاعر .

ألف له ابن الحاجب الكافية ، ثم نظمها له ، ثم شرح له النظم . (٢)

٦ - شهاب الدين القرافي (٦٨٤ - ٠٠٠) .

شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن

القرافي الصنهاجي الفقيه المالكي الأصولي .

أخذ الفقه عن ابن الحاجب . (٣)

٧ - زين الدين بن المنير (٦٩٥ - ٠٠٠) .

زين الدين ، أبو الحسن علي بن محمد بن المنير ، قاضي القضاة ،

الفقيه المحدث الراوية العالم المتقن البحر ، أخو ناصر الدين المتقدم .

أخذ الفقه عن ابن الحاجب . (٤)

-
- (١) الدرر الكامنة (٦٠ / ٤ - ٦١) ، والبيعية (١ / ١٠٣) .
- (٢) البداية والنهاية (١٣ / ٢١١) ، والنجوم الزاهرة (٦ / ٣٢٦ - ٣٢٧)
ومقدمة شرح الوافية (١٦ - ١٨) .
- (٣) الديباج المذهب (١ / ٢٣٦ - ٢٣٩) ، وشجرة النور (١٨٨ - ١٨٩)
والفتح المبين (٢ / ٨٦ - ٨٧) .
- (٤) الديباج المذهب (٢ / ١٢٣ - ١٢٤) ، وشجرة النور (١٦٧ ، ١٨٨) .

٨ - نجم الدين بن مَلِي (٦١٧ - ٦٩٩) .

نجم الدين ، أحمد بن محسن .

(١) أخذ النحو عن ابن الحاجب في دمشق .

٩ - ابن مالك (٦٠٠ - ٦٧٢) .

قال الخصري في حاشيته على ابن عقيل : (٢) * ونقل التهريزي في

أواخر شرح الحاجبية أنه - أي ابن مالك - جلس في حلقة ابن الحاجب
واستفاد منه * .

١٠ - أبو علي ، ناصر الدين الزواوي (-) .

وهو أول من أدخل المختصر الفرعي إلى بجاية (٣) ، ومنها
انتشر في المغرب . (٤)

١١ - ناصر الدين الأبياري (-) .

أخذ عنه الفقه . (٤)

وروى عنه الحديث جماعة منهم :

١٢ - الحافظ المنذري (٥٨١ - ٦٥٦) .

زكي الدين ، أبو محمد ، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله

المنذري ، صاحب التكملة لوفيات النقلة . (٥)

(١) طبقات السبكي (١٣/٥ - ١٤) .

(٢) حاشية الخصري (٧/١) .

(٣) بجاية : بالكسر ، وتخفيف الجيم ، مدينة على ساحل البحر بين

إفريقية والمغرب . معجم البلدان (٣٣٩/١) .

(٤) شجرة النور (١٦٧) .

(٥) معرفة القراء (٥١٧/٢) ، والسير (٢٦٦/٢٣) ، والطالع

السعيد (٣٥٣) ، وغاية النهاية (٥٠٩/١) والفتح المبين

(٧٤/٢) ، وطبقات الشافعية (١٠٨/٥) .

- ١٣- الحافظ الدميّاطي (٥١٣ - ٦٠٥) .
(١) شرف الدين ، أبو محمد ، عبد المؤمن من الدميّاطي .
- ١٤- الحافظ منصور بن سليم الإسكندراني (٦٧٧ - ٠٠٠) .
(٢)
- ١٥- جمال الدين ، أبو إسحاق الفاضلي .
(٣)
- ١٦- أبو علي الحسن بن الخلال .
(٣)
- ١٧- أبو الفضل الذهبي .
(٣)
- ١٨- أبو الحسن بن البقال .
(٣)
- ١٩- أبو محمد الجزائري .
(٤)
- ٢٠- ياقوت الحموي ، صاحب المعجمين المشهورين .
(٤)
- وروى عنه إجازة جماعة منهم :
- ٢١- العماد البالسي .
(٥)
- ٢٢- يونس الدبوسي .
(٥)
- ٢٣- أم محمد ، وجيبة بنت علي بن يحيى بن سلطان الإسكندرية .
(٦)

-
- (١) المراجع المتقدمة ، وطبقات الشافعية (١٤٠/٦) .
- (٢) الطالع السعيد (٣٥٣) ، وتذكرة الحفاظ (١٤٦٧-١٤٦٩) .
- (٣) معرفة القراء* (٥١٧/٢) ، والسير (٢٦٦/٢٣) .
- (٤) السير (٢٦٦/٢٣) .
- (٥) بغية الوعاة (١٣٥/٢) .
- (٦) الطالع السعيد (٣٥٤) .

٦ - آثاره :

١ - الأمالي النحوية :

كتاب في غاية الإفادة ^(١) والتحقيق ^(٢)، يطلعك على منزلة صاحبه الرفيعة، ومكانته العلية، وعلى ما حباه الله به من عظم الذهن، وحسن التصور ^(٣).

وهو أملايات أملاها في القاهرة وغزة والقدس ودمشق ^(٤) على :

١ - آيات من القرآن الكريم .

٢ - مواضع من المفصل .

٣ - مسائل خلافية، ومواضع من كافيته، وعلى أشعار متفرقة .

٤ - وعلى مسائل أخرى نثرية تتعلق بالنحو والصرف .

حقق هذا الكتاب الدكتور هادي حسن حمودي، وأخرجه في مجلدين في أربعة أجزاء خص كل قسم من الأقسام الأربعة بجزء خاص .

تنبيه :

وهم بروكلمان بأن لابن الحاجب كتابين اسمهما :

١ - إعراب بعض آيات من القرآن الكريم، وذكر أنه موجود في

(١) الديباج المذهب (٢/٨٨) .

(٢) بغية الوعاة (٢/١٣٥) .

(٣) غاية النهاية (١/٥٠٩) .

(٤) انظر مثلاً الإملايات (١٠-٢٩، ٣٠-٤٢، ٤٤، ٦٩)

من الجزء الأول .

- (١) مكتبة الحرم. والصواب أنه جزء إملائية على الآيات القرآنية.
- ٢ - المفضل: (٢) ذكره بروكلمان، وذكر أن منه نسخة في الاسكوريال. والصواب أنه جزء إملائية على المفضل.
- ٣ - كما وهم طارق الجنابي بأن لابن الحاجب كتابا اسمه: المسائل دمشقية (٣) والصواب أنه تلك المسائل والإملايات التي سئل عنها وأملاها في دمشق، وهي أكثر من ثلاثة أرباع كتابه الإمالي. والجنابي أخذ هذا المسمى من قول ابن الحاجب: ((إذا قلت: (إن أكرمتني أكرمتك) لا يجوز دخول الفاء لما تقرر من أن حرف الشرط إذا أفاد في الجزاء استقبالا لم يجوز دخول الفاء. وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان. وهذا مقرر بعلمه في الإملاء على المفضل، وفي المسائل الدمشقية، وفي الإملاء على المقدمة. فليطلب في أماكنه)) (٤) فابن الحاجب جعلها تسميا

(١) وتبعه في هذا الوهم طارق الجنابي في ابن الحاجب النحوي (ص: ٥١)، والعليلي، في مقدمة تحقيق شرح الوافية (ص: ١٩) والرفاعي في مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (ص: ١٠) وقال طارق نجم في مقدمة تحقيقه لقصيدة الموءنث السماعية (٢٩): "لم أجد له أثرا في مكتبة الحرم، ولعله القسم الأول من الإمالي، وحصلت على نسخة مستقلة من المكتبة الوقفية بحلب باسم: (إعراب بعض آيات من القرآن الكريم)، وقابلتها مع نسخة الإمالي فتبين لي أن الكتاب عبارة عن القسم الأول من إمالي ابن الحاجب."

(٢) كذا في النسخة الألمانية، وفي ترجمة رمضان عبد التواب ويعقوب بكر: (إلى ابنه المفضل)، قال طارق الجنابي في كتابه ابن الحاجب النحوي (ص: ٥١) "عند مراجعة فهرس الاسكوريال ظهر لي أن المخطوطة للإمالي (ولم أجد فيها كتابا باسم (المفضل) وتبع بروكلمان في هذا الوهم: الرفاعي في مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (١٠)، وطارق نجم في مقدمة تحقيق قصيدة الموءنث السماعية (٢٩).

(٣) ابن الحاجب النحوي (٥١)، وتبعه في هذا الوهم: طارق نجم في مقدمة قصيدة الموءنث (٣٤)، ومقدمة الكافية (٢٣)، والعليلي في

مقدمة شرح الوافية (٢٠). الإمالي (٣٢/١)، وانظر مقدمة تحقيق الفوائد الضيائية (١٥).

نظير الإملاء على المفصل وعلى المقدمة ، مما يويد أنها جزء من
الأمالي العامة ، إضافة إلى أنه لم يذكر أحد من المتقدمين ممن
ترجم لابن الحاجب أن له كتاباً اسمه المسائل الدمشقية .

٢ - الكافية :

طبع طبعات عديدة ، آخرها بتحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله .

٣ - الشافية :

طبع طبعات عديدة .

٤ - الإيضاح شرح المفصل :

طبع في العراق بتحقيق الدكتور موسى بناي العليبي في مجلدين ،

وأخذ عدة رسائل دكتوراه في العراق ومصر .

٥ - شرح الوافية نظم الكافية :

طبع في العراق بتحقيق الدكتور موسى بناي العليبي في مجلد واحد .

٦ - شرح الكافية :

طبع في استانبول سنة (١٣١١) وحققه رسالة دكتوراه في الأزهر

جمال مخيمر .

٧ - القصيدة الموشحة بالاسماء الموشحة السماعية :

طبع في الأردن بتحقيق الدكتور طارق نجم عبدالله ، وهي

ثلاثة وعشرون بيتاً من الكامل .

٨ - منتهى السؤل والامل في علمي الاصول والجدل :

طبع في استانبول سنة (١٣٢٦) ، وفي بيروت سنة (١٩٨٥) .

٩ - مختصر المنتهى :

أي مختصر منتهى السو^١ل ، طبع في بولاق سنة (١٣١٦) ،
وللمنتهى مختصر آخر ذكره بروكلمان^(١) بعنوان : عيون الأ^٢دلة .

١٠ - رسالة في العشر :

رسالة تبحث في تركيب العشر مع الأ^١ول والأ^٢واخر في قولهم :
العشر الأ^١ول ، والعشر الأ^٢واخر ، قرابة ستة وأربعين سطرا ، وقد طبعت مع
الأ^٢مالي النحوية في آخر الجزء الرابع ، فإما أن تكون منها ، أو أن تكون
قد ألحقت بها إلحاقا .

١١ - المقصد الجليل في علم الخليل :

قصيدة في العروض ، لامية ، من البسيط .
هذا هو المطبوع من مصنفاته ، أما المخطوط فهو :

١٢ - شرح الشافية :

منه عدة نسخ في السليمانية ، ولدي نسختان مصورتان منه عن
السليمانية .

١٣ - جامع الأ^٢مهات :

مختصر فقهي ، منه نسخ في دار الكتب المصرية .

١٤ - الوافية نظم الكافية :

منه نسخة في الاسكوريال .

(١) بروكلمان (٢٣٤/٥) .

(٢) الطبعة التي بتحقيق هادي حسن حمودي .

وذكروا لابن الحاجب كتباً آخر إلا أنه لم يتمكن من الوقف عليها

ومعرفة أماكنها، وهي :

١٥- جمال العرب في علم الأَدب :

ذكر في كشف الظنون (١)، وهدية العارفين (٢).

١٦- المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبي علي :

ذكر في كشف الظنون (٣)، وهدية العارفين (٤).

١٧- شرح كتاب سيويه :

ذكر في كشف الظنون (٥).

١٨- شرح المقدمة الجزولية :

ذكره بروكلمان (٦)، ومنه نسخة في خزانة جامعة القرويين برقم

(٣٢٩). وهي غفل من الناسخ وتاريخ النسخ، وليس عليها سوى اسم

(ابن الحاجب)، وهذا لا ينهض ليثبت بشكل قاطع صحة نسبة هذا

الكتاب لابن الحاجب. (٧)

١٩- عقيدة ابن الحاجب :

ذكر في كشف الظنون (٨)، وروكلمان (٩)، هكذا دون تحديد

هل المراد بابن الحاجب، أبو الفتح، أو أبو عمرو، فإذا اتضح أن أكثر

من عالم كنيته ابن الحاجب تعذر القطع بنسبة هذا الكتاب لأبي عمرو ابن

الحاجب صاحب الكافية والشافية دون غيره.

(١) (٥٩٣/١)

(٢) (٦٥٥/١)

(٣) (٢١٢/١)

(٤) (٦٥٥/١)

(٥) (١٤٢٧/٢)

(٦) الذيل (٥٤١/١)

(٧) انظر ابن الحاجب النحوي (١١٥)

(٨) (١١٥٦/٢)

(٩) (٣٤١/٥)

تعقيبات :

١ - وقد وهم العليلي في مقدمة شرح الوافية (ص ٢١) بأن لابن الحاجب كتابا اسمه : " ذيل على تاريخ دمشق " لابن عساكر ، أخذه من قول صاحب كشف الظنون^(١) وهو يعدد الذبول على تاريخ ابن عساكر : " وذييل عمر بن الحاجب " ، فقد خلط العليلي بين عمر بن محمد بن منصور الأميني ، أبي حفص المحدث^(٢) ، وبين الشيخ أبي عمرو بن أبي بكر ، صاحبنا ، فالصواب أن هذا الذيل لعمر بن محمد ، المعروف بابن الحاجب أيضا .^(٣)

٢ - كما وهم طارق الجنابي^(٤) بأن لابن الحاجب :

أ - معجم الشيوخ : والصواب أن هذا المعجم لعمر بن محمد المتقدم ، وهو معجم مشهور أكثر من النقل عنه مصنفا كتب التراجم والطبقات^(٥) ، وقد خدع الجنابي قول صاحب كشف الظنون^(٦) وهو يذكر من صنف تحت هذا المسمى : ((ولابن الحاجب)) أي ولابن الحاجب عمر بن محمد كتاب اسمه معجم الشيوخ كذلك^(٧).

- (١) (١/٢٩٤) .
- (٢) انظر الاعلام (٥/٦٢) .
- (٣) وتابعه في هذا الوهم هادي حسن في مقدمة الأمالى (١/١٥) ، والرفاعي في مقدمة الفوائد الضيائية (١٦) .
- (٤) ابن الحاجب النحوى (ص ٥٠) .
- (٥) انظر مثلا : الدارس في تاريخ المدارس (١/١٨٦) .
- (٦) (٢/١٧٣٥) .
- (٧) وتابعه في هذا الوهم : الرفاعي (١٦) ، وطارق نجم في مقدمتي الكافية (٢٤) ، والمؤنثات (٣٤) ، والعليلي في مقدمة شرح الوافية (٢١) ، وهادي حسن (١/١٥) ، وعصام نور الدين في أبنية الفعل (٤٥) ، ومحمد مظهر بقا في مقدمة تحقيقه لبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني (١٣) .

ب - شرح الهادي : الصواب أن هذا الشرح للزنجاني ، وقد أكثر
الجاربردي من النقل عنه كثرة ملحوظة (١) وقد أخذ الشرح رسالة
دكتوراه في القاهرة بتحقيق محمود الفجّال ، وحسن هندأوي (٢)
وذكر الدكتور محمد مظهر بقا في مقدمة تحقيقه لبيان المختصر
للأصفهاني (٣) أن لابن الحاجب (سفرًا في القراءات) ، وأحال
إلى الفتح المبين (٦٦/٢) ، ولم أجد فيه شيئًا من هذا ، ولم يذكر
هذا أحد .

(١) وانظر شرح الجاربردي (٣٦/١) وحاشيته عليه : السطر الحادي

عشر .

(٢) وتابعه في هذا الوهم : طارق نجم في مقدمة الكافية (٢٣) ، ومقدمة

المؤنثات السماعية (٣٢) . وانظر الجاربردي وابن جماعة (٣٦/١) .

(٣) (ص : ١٤) .

ثانيا - التعريف بالشافية :

١ - الشافية مقدمة في التصريف ومقدمة في الخط كتبها ابن الحاجب على نحو مقدمته الكافية في النحو، وذلك إجابة لسؤال من لا تسعه مخالفته، (١) وقد اشتملت على :

١ - مقدمة صغيرة يحمد الله سبحانه فيها، ويصلى على نبيه وآله وصحبه، ويبين سبب وضع الشافية .

٢ - تعريف التصريف .

٣ - أنواع الأبنية .

٤ - الميزان الصرفي .

٥ - القلب المكاني .

٦ - الصحيح والمعتل .

٧ - أبنية الاسم الثلاثي المجرد .

٨ - رد بعض الأبنية إلى بعض .

٩ - أبنية الاسم الرباعي .

١٠ - أبنية الاسم الخماسي .

١١ - أبنية الاسم المزيد فيه .

١٢ - أحوال الأبنية .

١٣ - الفعل الماضي .

١٤ - الفعل المضارع .

١٥ - الصفة المشبهة .

١٦ - المصدر .

١٧ - اسم المرة والهيئة .

(١) الشافية (١/١) .

- ١٨ - أسماء الزمان والمكان .
- ١٩ - اسم الآلة .
- ٢٠ - التصغير .
- ٢١ - المنسوب .
- ٢٢ - جمع التكسير .
- ٢٣ - التقاء الساكنين .
- ٢٤ - الابتداء .
- ٢٥ - الوقف .
- ٢٦ - المقصور والممدود .
- ٢٧ - ذو الزيادة .
- ٢٨ - الإمالة .
- ٢٩ - تخفيف الهمزة .
- ٣٠ - الإعلال .
- ٣١ - الإبدال .
- ٣٢ - الإدغام .
- ٣٣ - الحذف .
- ٣٤ - مسائل التمرين .
- ٣٥ - مقدمة الخط ، وفيها :
- أ - تعريف الخط .
- ب - بيان الأصل في الكتابة .
- ج - كتابة الهمزة أولا ووسطا وآخرها .
- د - الفصل والوصل .
- هـ - الزيادة .
- و - النقص .
- ز - البدل ، وبه تنتهي مقدمة الخط ، وهذه نهاية الشافية .

٢ - عبارتها :

الشفافية مقدمة غاية في الإيجاز، ولذا جاءت عباراتها في كثير من الأحيان غامضة مبهمه موهمة، ولم تكن وافية بتمام المراد في أحيان أخرى، أو كانت موهمة الإطلاق في موضع التقييد، أو التقييد في موضع الإطلاق، ولذا كانت هذه العبارة المقتضية وراء الكثير من الاعتراضات التي وجهت إلى الشافية، ومن ذلك :

أ - قال ابن الحاجب « ويكسر ما بعدها في الأربعة

إلى ما بعد ياء التصغير في الرباعي] إلا في تاء التانيث وألفيه والألف

والنون المشبهتين بهما وألف أفعال جمعا، ولا يزداد على أربعة، ولذلك

لم يجس في غيرها إلا (فُعِيل ، وفُعِيْل ، وفُعِيْل) . (١٨٩ / ١) (٢٠٢) .

قال ابن الناظم (ف : ٢٥ = ص : ٥٠) ، والرضي (٢٠٢ / ١) ،

والشريف والجاربردي (٧٨ / ١) : أي لا يصغر الخماسي ، فلا يرتقى إلى أكثر

من أربعة أحرف أصول في التصغير .

قال النظام (ق : ٢٣) ، ونقره كار (٥٣ / ٢) : أي لا يصغر

إلا الثلاثي ، أو ما هو على أربعة أحرف سواء أكانت أصولا أم لا .

قال الجاربردي والبيزدي (ابن جماعة / ٧٨) : وقيل معناه : أي

لا تزداد الصور المستثناة على الأربع المذكورة .

قال ابن جماعة : هذا المعنى الأخير أقرب إلى ظاهر المتن ،

وهو مقتضاه ، ولكن الأول أقرب معنى .

قال الجاربردي أيضا : كلام المصنف على التفسير الأول ظاهر ،

وعلى التفسير الثاني مشكل ؛ لأنه لم يعلم بعد أن الخماسي يصغر ، فكيف

يحكم بانحصار الأبنية فيما ذكر .

قال العصام (٤٩) : يرد على المعنى الأول أنه يلزم ألا يُرَدُّ

(منطلق) إلى الأربعة ، لأنه لم يعلم إلا منع الزيادة على الأربعة الأصول .

وينتقض المعنى الثاني ب (مِفْضَالٌ وَمِنْطِيقٌ) فإن تصغيرهما : (مَفِيضِيلٌ وَمَنْطِيقٌ) .

ب - قال : ((فإن اتفق اجتماع ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نَسِيئاً على الأفصح)) (٢٢٦/١) .

قال ابن الناظم : ((هذا يوهم أن نحو (عطاء) يجوز أن يقال في تصغيره (عَطِيٌّ ، وَعَطِيٌّ) ، وهذا لا يجوز ، ولا يقوله أحد .

والصواب أن يقال : فإن اجتمع في الطرف ثلاث ياءات حذفت الأخيرة من غير باب (أحوى) نَسِيئاً بإجماع)) . (ف : ٢٧ = ص ٥٢) .

ج - وقال : ((ونحو (قَصَّعَةٍ) على (قِصَاعٍ ، وَبُدُورٍ ، وَبِدْرٍ ، وَنُوبٍ))) (١٠٠ / ٢) .

قال ابن الناظم : ((يتوهم من هذا أن تكسير الاسم من (فَعْلَةٌ) على (فُعُولٌ ، وَفِعْلٌ ، وَفُعَلٌ) من الكثرة بمنزلة تكسيه على (فِعَالٌ) ، وليس الأمر كذلك ، بل تكسير الاسم من (فَعْلَةٌ) على (فِعَالٌ) هو الغالب المطرد ، وتكسيه على (فُعُولٌ) وأخويه قليل محفوظ)) . (ف : ٤١ = ص ٧٧) .

د - وقال : ((ونحو (عَجُوزٌ) على (عجائز))) (١٤٩ / ٢) .

قال ابن الناظم : ((كلام قاصر ، لأن ما كان وصفا على (فُعُولٌ) فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث . والمذكر منه بابه أن يجمع على (فُعَلٌ) فحسب ، نحو : (صبورٌ وَصَبْرٌ ، وَغَدُورٌ وَغَدْرٌ ، وَغُفُورٌ وَغُفْرٌ) ، والمؤنث منه بابه أن يجمع على (فُعَلٌ ، وَفِعَائِلٌ) ، نحو (عَجُوزٌ وَعَجَّزٌ وَعَجَائِزٌ ، وَقُلُوصٌ وَقُلُوصٌ ، وَسَلُوبٌ وَسَلْبٌ وَسَلَابٌ)) . (ف : ٤٨ = ص ٨٢) .

هـ - وقال : ((وإبدال الألف في المنصب المنون ، وفي

(إِنْ) ، وفي نحو (اضْرِبَنَّ) ، بخلاف الرفع والمجرور في الواو والياء ، على الأفصح)) (٢٧٩ / ٢) .

قال ابن الناظم : ((غير وافي بتمام المراد من بيان الوقف على المنون من المرفوع والمجرور في غير الافصح ، فإنه لم يبينه على أكثر من أنه يوقف على المنون المرفوع والمجرور في غير الافصح بإبدال تنوينه واوا في الرفع ويا في الجر ، وأن الافصح خلاف الإبدال ، فيوهم أنه بقاء التنوين ، فلا يدري أنه حذفه . فكان الأولى ما ذكر وأحسن أن يقول :
والأزد في المرفوع والمجرور بالواو والياء ، وغيرهم بالحذف)) (ف : ٦٢ = ص ٩٩) .
و - وقال : ((والكسر الأصل - [أي في التحريك لالتقاء الساكنين] - فإن خولف فلعارض : كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ))
(٢٤٠ / ٢)

قال ابن الناظم : ((ميم الجمع لا يخلو ما قبلها أن يكون مكسورا أو مضموما ، فإن كان ما قبلها مكسورا جاز في تحريكها لملاقاة ساكن بعدها الوجهان : الكسر والضم ، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى :
* وتقطعت بهم الأسباب * ، وإن كان ما قبلها مضموما فتحريكها بالضم لملاقاة ساكن بعدها واجب في الأعراف ، ومن العرب من يكسر على الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين حكى ذلك أبو علي في التذكرة ، وأنشد :

وَهُمِ الْقِضَاةُ وَمِنْهُمْ الْحُكَّامُ

وقد ظهر من هذا أن إطلاق وجوب الضم في ميم الجمع قبل ساكن ليس بصواب ، وإنما الصواب تقييده بأن يقال : كوجوب الضم غالبا في ميم الجمع بعد الضمة)) (ف : ٥٨ = ص ٩٤) .

ز - وقال : ((ونحو (شَيْطَان ، وَسِرْهَان ، وَسُلْطَان) على

(شَيْطَانِ ، وَسِرَاحِينَ ، وَسَلَّاطِينَ))) (١٧٢ / ٢) .

قال الرضي (١٧٢ / ٢) ونقره كار (١٠٣ / ٢) ، والغيات (٤١ / ٢) :

يعترض على المصنف من وجهين :

٤ - الشافية وأثرها في التأليف الصرفي :

لا شك أن التصريفيين بعد ابن الحاجب عالة على شافيته ، فهي أول مؤلف صرفي ضم بين دفتيه جميع أبواب الصرف ، وخرج به عن أن يكون ملحقا بآخر كتب النحو ، أو متناثرا بين أبوابه ، ولقد توفّر العلماء على الشافية شرحا ونظما وترجمة واستفادة ، وإفادة ، فلا يخلو مصنف من المصنفات الصرفية بعد الشافية إلا وقد نظر صاحبه فيها ، واستفاد منها ، وسأذكر هنا ماله صلة وثيقة بالشافية من شرح لها ، أو نظم ، أو ترجمة ، وما لهذه المصنفات من شروح أو حواشي .

(١) - شرح المصنف (٥٧٠ - ٦٤٦) : (١)

منه عدة نسخ في مکتبتيّ بايزيد والسليمانية ، ولدي مصورتان عن السليمانية ، أوله : ((قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ، المعروف بابن الحاجب أمتع الله روحه بالجنة إماما على مقدمته في التصريف . قوله : (التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) . قال : لا يمكن حد نوع من العلم إلا باعتبار متعلقه ، فلذلك قيل : (علم بأصول) ، وإنما قال : (بأحوال) ولم يقل : أبنية الكلم ، كما قال بعضهم ، لئلا يرد عليه أحكام الوقف ، وبعض أحكام الإدغام ، وبعض . . .)) . وآخره : ((وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى ، وإلى ، وعلى ، وحتى) ، أما (إلى ، وعلى) ، فلقولهم (إليك ، و عليك) ، وأما (بلى) فلقوة إمامتها لكونها مستقلة غالبا ، وأما (حتى) فللحمل على (إلى) لأنها بمعناها الأصلية في الغاية . والحمد لله على التمام .))

(١) تقع واحدة من النسختين في (٢٩١ ص ، ٢١ س ، ١٣ ك) ،
وإنما أذكر هذا ليُعرف حجم الكتاب .

٢ - بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ، لابن
الناظم (٦٨٦ - ٠٠٠) :

وهو الكتاب موضوع الرسالة .

٣ - شرح نجم الأئمة ، رضي الدين محمد بن الحسن
الاسترابادي (٦٨٦ - ٠٠٠) :

مطبوع مشهور متداول ، طبع مرات عديدة ، آخرها بتحقيق
الأفاضل : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين
عبد الحميد . في ثلاث مجلدات .

٤ - شرح السيد الشريف :

أكثر الجاربردي وابن جماعة والسيوطي في النكت من النقل عنه
كثرة ملحوظة ، وهو أكثر من النقل عن (بغية الطالب) ، وانظر مثلا :
الجاربردي وابن جماعة (٩ / ١ ، ٨٥ ، ١٠٧) .

ولم أستطع معرفة من هو هذا السيد الشريف ، وهو قطعاً ليس
السيد الشريف الجرجاني المولود سنة (٧٤٠) ، لنقل الجاربردي المتوفى
سنة (٧٤٦) عنه .

(١) ص : للصفحة ، س : للسطر ، ك : للكلمة .

(٢) كشف الظنون (٢ / ١٠٢٠ - ١٠٢٢) .

٥ - شرح ركن الدين الاسترابادي (٠٠٠-٧١٧) : (١)

منه نسخة في برلين برقم (٦٦٠٤) . وعنه عدة نقول في نكت السيوطي ، وأنا إنما أثبت بعضاً من هذه النقول لتسهيل معرفة هذا الكتاب وغيره من الشروح إن وجدت غفلاً من العنوان ومن اسم المؤلف ، أو ما يشير إليه ، قال السيوطي في النكت :

أ - (١١٢/أ) : ((قال السيد ركن الدين الاسترابادي في شرح الشافية : اعلم أن أكثر الجمع موقوف على السماع ، إلا بعض الجموع غالب في بعض الأوزان ، فنذكر الغالب منها .))

ب - (١١٦/أ) : ((قول الشافية (وباب ثوب على أثواب) . قال السيد ركن الدين : يوهم أن باب (بيت ، وسيف) لا يجمع على (أفعال) ، وليس كذلك .))

ج - وانظر نقولاً أخرى عنه في حاشية ابن جماعة : (١١/١) ، والتطريف في شرح التصريف لابن هلال : (٢٢/ب ، ٢٣/ب) .

٦ - شرح خضر اليزدي فرغ منه سنة ٧٣٠ :

منه نسختان في السليمانية ، اطلعت عليهما أوله : ((. . . قال مولانا الإمام المحقق المتقن العلامة جمال الطلة والدين ، أبو عمرو عثمان ابن أبي بكر المالكي المغربي طاب ثراه في حد التصريف : (التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكرم) . اعلم أن ذكر الجنس أولاً ، ثم ذكر الفصل ثانية واجب في صناعة . . . ، فقله (علم) جنس شامل لجميع العلوم ، وقوله (بأصول) يخرج علم الخلاف ، فإنه ليس علماً . . .

(١) كشف الظنون (٢/١٠٢١) .

بجزئيات ، والأصول ههنا القواعد ، وقوله : (يعرف بها أحوال أبنية الكلم) يخرج مثل علم الطب الذي يعرف به أحوال بدن الإنسان ، (٠٠) وآخره ((وأما (حتى) فلحلمها على (إلى) لكونها بمعنى الانتهاء والغاية . وهذه غاية هذا الكتاب ، والحمد لله المتم النور ، المتم الأُمور ، والصلاة على سيدنا محمد الشفيح يوم النشور وعلى آله وصحبه الذين وعدهم الله بالجنة والسرور ، والسلام على أهل القبور)) .

تقع واحدة من النسختين في (٣٩٦ ص ، ٢٥ س ، ١٥ ك) .

٧ - شرح الحسن بن أحمد الجاربردي ، فخر الدين
(١)
: (٧٤٦ - ٠٠٠)

مطبوع مشهور متداول ، طبع مرات كثيرة ، آخرها مع مجموعة التصريف في مطبعة دار الطباعة العامرة في استانبول (١٣١٠) ، وعن هذه الطبعة أخرجت عالم الكتب في بيروت طبعتها الثالثة سنة (١٤٠٤) .

وعلى هذا الشرح عدة حواشٍ وشرح ، منها :

أ - حاشية للجاربردي نفسه .

ب - حاشية لعزالدين ابن جماعة . (١)

وقد طبعنا معا في مجموعة التصريف بهامش شرح الجاربردي ، ومزج من قام بإخراج هذه المجموعة من رجال دار الطباعة العامرة بين كلامي الجاربردي وابن جماعة إلا أنهم ميزوا كلام الجاربردي بأنه يبدأ هكذا : قوله (. . .) بلفظة (قوله) بحجم أكبر من باقي الكلمات ، وبقوس في نهاية الكلام فقط ويبدأ كلام ابن جماعة هكذا : (قوله . . .) الكلام بين قوسين ، ولفظة (قوله) موافقة في الرسم لباقي الكلام .

- ج - ولا بن جماعة حاشية أخرى على شرح الجاربردي أيضا ، سماها :
(الدرر الكافية في حل شرح الشافية) (١) أولها : ((نحمدك
على ما صرفت الجنان بأشرف طرف الجنان)) .
- د - وحاشية لبدر الدين ، محمود بن أحمد العيني (١٠٠٠-٨٥٥) . (١)
- هـ - وحاشية السيوطي ، سماها : (الطراز اللآزردي في حواشي
الجاربردي) . (١)
- منه نسخة في برلين برقم (٢ / ٦٦١٢) ، وأخرى في الأحمدية
في حلب برقم (١٠٠٤) .
- و - ولمصطفى الاشتبسي ، شرح على شرح الجاربردي سماه
(التسهيل) اطلعت على نسخة منه في السليمانية . أوله :
(بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله على توفيقه ، والصلاة والسلام على نبيه
محمد ، وآله أجمعين ، وبعد : لما رأيت شافية ابن الحاجب أوصله الله
إلى أعلى الجنان بلا حاجب كتابا وافية في علم الصرف ، وتتبع شروحها
فلم أجد من بينها أنفع وأبلغ من شرح الفاضل الجاربردي)) . وآخره :
((كلا) يكتب على الوجهين لاحتتماله ، أي لاحتتمال أن يكون ألفه
عن الواو بدليل قلبها تاء في (كتتا) ، واحتمال كونها عن الياء لإمالتها
فإن الألف الثالثة غير الواو لا يمال بلا كسرة ، أما الحروف فلم يكتب شيئا
منها بالياء غير هذه ، وهي (بلى) لإمالتها ، و (على) لقولهم (عليك)
و (إلى) لقولهم (إليك) ، و (حتى) حملا عليها ، لأنها بمعناها
في الغاية والانتها . والله أعلم بالصواب)) .
- تقع هذه النسخة في (٣٦٤ ص ، ٢٣ س ، (١) ك) .

(١) كشف الظنون (٢) / (١٠٢١) .

٨ - شرح تاج الدين أبي محمد بن عبد القادر بن مكتوم

الحنفي (٧٤٩-٠٠٠) (١)

٩ - عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب ،

شرح لابن هشام (٧٦١-٠٠٠) (١)

نقل السيوطي في النكت عنه عدة نقول ، منها :

أ - (١١٠ / ب) : (قول ابن الحاجب في الشافية :

(وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع) إلى قوله :

(وقد تكون للتوسع كالمقصور - والممدود ونى الزيادة) قال ابن هشام :

(فيه نظر من وجهين : الأول : إن المقصور لا توسعه فيه ، لأن معنى

التوسعة التفتن في الكلام بالزيادة والحذف ، والمقصور خارج عن ذلك ،

والثاني : إن الممدود داخل تحت نى الزيادة) .

ب - (١١٠ - ١١١ / أ) : (قوله - أي في الشافية - :

(المقصور ما آخره ألف مفردة ، والممدود ما بعدها فيه همزة) فيه أمور

الأول : قال ابن هشام : (كان الصواب أن يقال فيها : الاسم المعرب ،

لأنه يدخل نحو (يخشى ، وما ، وإلى ، وحتى ، وحاشا) ، وهذه تخرج

بقولنا (الاسم) ، (و) إذا ، ومتى ، وهذا ، وهو ، لا ، والآتي) وهذه

تخرج بقولنا (المعرب) . . الثاني : قوله (مفردة) ، أي ليس بعدها

همزة . قال ابن هشام : (ترك قيذا ، وذكر ما لا يحتاج إليه . أما

الأول فلأن الأسماء الستة حالة النصب آخرها ألف مع أنها أسماء معربة

وليست مقصورة ، وكان ينبغي أن يقول : (ألف لازمة) . وأما الثاني :

فلأن نحو (صحراء) لا يصدق عليه أن آخره ألف ، بل آخره همزة ، فلا

حاجة إلى الاحتراز عنه ، لأنه لم يدخل (. . . الثالث : قوله في الممدود :
(ما كان بعدها) . قال ابن هشام : (أي بعد الألف ، والألف
التي يعود عليها الضمير هي المتقدمة ، وهي مقيدة بقيد الأفراد ، فيبقى
التقدير : ما بعد ألفه المفردة غير الهمزة همزة الضمير هي المتقدمة
وهذا باطل)) .

١- شرح السيد عبدالله بن محمد الحسيني ، المعروف بـنقرهكار
(١)
(٧٧٦ - ٠٠٠)

طبع في مطبعة أحمد كامل في استانبول ، كما طبع مع مجموعة
التصريف المتقدم ذكرها ، والطبعة الأولى أجود .

(١)
١- شرح نظام الدين النيسابوري الأعرج (. . . - بعد ٨٥٠)
لديّ نسختان مصورتان عنه ، الأولى عن مصورة جامعة الامام بالرياض ،
والثانية عن مصورة الجامعة الاسلامية ، أوله : ((أحمدك اللهم على أن وفقتني
لصرف ريعان الشباب في إنشاء العلوم والآداب ، وأسألك يا ذا المن أن
تثبتني على كلمة هي للنجاة باب ، ثم على فعل الخيرات التي فيها كمال
الإنسان بلا شك أو ارتياب ، وأعوذ باسمك العظيم أن أعبدك على حرف ،
وعزمت عليك بوجهك الكريم الذي لا يسعه طرف أن تجعل مستقبل أمري
خيرا مما مضى)) . وآخره : ((وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلن)
وذلك لمجيء الإمالة فيه ، و (إلى ، وعلى) لقولهم (إليك ، وعليك) ،
و (حتى) لكونه بمعنى (إلى) . قال المفتقر إلى عفوريه الكريم الحسن
ابن محمد النيسابوري ، المعروف بنظام ، نظم الله أحواله في أولاه وأخراه :
هذا آخر ما قصدته من إيراد أمال لي بها في الدارين آمال ، فخذها أيها
الطالب الحاذق ، والراغب الصادق تحفة تروغ النظر مرآها ، وجؤنة

تَصَوَّعَ فِي الْأَقْطَارِ رِيَاهَا ، وَفَرَائِدَ فَوَائِدَ لَمْ تَجِدْ الْأَيَّامَ بِشَرَوَاهَا ، وَعَقَائِلَ
مَسَائِلَ لَمْ يَتَيْسِرْ لِأَحَدٍ خَطْبَتَهَا ، وَلَوْ تَمَنَّاهَا وَلِي الدَّوَابِّينَ مِنْ تَوَلَّاهَا ،
إِلَيْهِ تَكُنْ حُدَيَاهَا ، / مِنَ حَضْرَةِ الْعَلَّامِ ^{والمؤمل} أَنْ يَدِيمَ بِهَجَّتِهَا عَلَى وَجْهِ الْأَيَّامِ
وَيَمْتَعَ بِمِيَامِنِهَا الْخَاصِّ وَالْعَامِّ ، وَيَرْحَمَ اللَّهُ عِبْدًا قَالَ آمِينَا)) .

تقع واحدة من النسختين في (٢٣٦ ص ، ١٧ س ، ١٢ ك) .

١٢ - الصافية ، شرح ليوسف بن عبد الملك بن بخشايش

(١)
الرومي ، المعروف بقره سنان (٠٠٠ - ٨٥٢)

منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى . أوله :

((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِيَدِهِ التَّثْبِيتُ وَالتَّصْرِيفُ ، وَحِفْظُ
كَلَامِ الْقُرْآنِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ ، أَنْزَلَهُ عَلَى أَشْرَفِ الْعَالَمِينَ وَأَفْصَحِ
الْإِنْسَانَ ، وَوَعَدَ الْعَالَمِينَ الْعَامِلِينَ بِهِ الْإِحْسَانَ)) ، وَآخِرُهُ : ((وَإِنَّمَا كَتَبُوا
(لَدِي) بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّهُ مَجْهُولُ الْحَالِ لِقَوْلِهِمْ (لَدِيكَ) ، بِانْقِلَابِهِ يَاءً ،
وَ (كَلَا) يَكْتَبُ عَلَى الْوَجْهِينَ ، عَلَى الْأُفِّ لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ أَلْفَهُ عَنْ وَاوٍ
بِدَلِيلِ قَلْبِهِ تَاءً فِي (كَلْتَا) ، وَعَلَى الْيَاءِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ أَلْفِهِ عَنْ يَاءٍ
لِإِمَالَتِهِ ، فَإِنَّ الْأُفَّ الثَّلَاثَةَ غَيْرَ وَاوٍ لِإِمَالَتِهِ لِلْكَسْرِ ، وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يَكْتَبْ
مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرَ (بَلَى) لِإِمَالَتِهَا ، وَغَيْرَ (عَلَى) لِقَوْلِهِمْ (عَلَيْكَ) ، وَ (إِلَى)
لِقَوْلِهِمْ (إِلَيْكَ) ، وَ (حَتَّى) حَمَلًا عَلَى (إِلَى) لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا فِي
الْغَايَةِ وَالْإِنْتِهَاءِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ
الْأَفْضَلِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ)) .

تقع هذه النسخة في (٢١٠ ص ، ٢٥ س ، ١٠ ك) .

١٣ - النكت على الالفية ، والكافية ، والشافية ، ونزهة الطرف

وشذور الذهب للسيوطي (٠٠٠ - ٩١١) .

اطلعت على ثلاث نسخ منه في السليمانية ، تقع واحدة منها

في (٢٨٤ ص ، ٣١ س ، ١٥ ك) ، وتكاد تكون الاوراق الاخيرة منه

(١١٧-١٤٢) خاصة بالشافية ، كلها استدرار ، أو تصويب ، أو اعتراض ،

ذكر السيوطي فيها كثيرا من النقول عن عدد من شروح الشافية المفقودة .

١٤ - المناهج الكافية في شرح الشافية ، لشيخ الاسلام زكريا

الأنصاري (٠٠٠ - ٩٢٦)

طبع بهامش شرح نقره كار مع مجموعة التصريف .

ولأبي بكر بن إسماعيل الشنواني المصري الشافعي (٠٠٠ - ١٠١٩) :

(المناهل الصافية على المناهج الكافية) (١) وواضح من عنوانه أنه حاشية

أُشرح على شرح الشيخ الأنصاري .

١٥ - شرح عصام الدين الأسفرائيني (٨٧٩ - ٩٥١) (٢)

طبع بهامش شرح نقره كار طبعة أحمد كامل باستانبول ، ونسخه

كثيرة جدا في السليمانية .

١٦ - كفاية المفترطين ، شرح لمحمد طاهر بن علي المولوي .

من علماء القرن العاشر الهجري .

منه نسخة في الاسكوريال برقم (٢٠) ، وقد طبع بدلهي

سنة (١٢٨٣) . (٣)

(١) أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب (٧٨) .

(٢) كشف الظنون (٢ / ١٠٢١ - ١٠٢٢) .

(٣) بروكلمان (٣٢٩ / ٥ - ٣٣١) .

- ١٧ - شرح أحمد بن محمد بن علي الحصفكي ، المعروف
بابن المَلَّ الحلبى (٩٣٧ - ١٠٠٣) . (١)
- ١٨ - كنز الطالب فى شرح شافية ابن الحاجب ، شرح لآبى
جمعة سميد بن مسعود المراكشى (٩٥٠ - بعد ١٠١٦) . (٢)
- ١٩ - الفنىة الكافية من بنية حل الشافية ، شرح لإبراهيم
ابن أحمد بن المَلَّ الحلبى (١٠٠٠ - ١٠٣٢) . (١)
ابن المتقدم ذكره ، وصل فيه إلى مقدمة الخط .
- ٢٠ - المناهل الصافية إلى كشف معانى الشافية ، للطف الله
ابن محمد بن الفياث (٩٧٨ - ١٠٣٥) اختصر
فيه شرح الرضى ، واعتمد كثيرا على شرح الجاربردى . (٣)
- منه عدة نسخ فى جامع الغربية بصنعاء ، ولدىّ مصورة عن واحدة
منها . طبع فى مصر سنة ٩٨٤ م بتحقيق الدكتور عبد الرحمن شاهين .
- ٢١ - شرح المولى إبراهيم بن محمد المعروف بجاوش زاده
الرومى الحنفى (١٠٥٠ - ١٠٠٠) . (٢)
- ٢٢ - الصافية ، شرح لمحمد سعد غالب (١٠٠٠ - حوالى ١١٠٨) . (٢)
طبع فى استانبول سنة (١٣٠٢) .
- ٢٣ - الفوائد الشافية ، لحسين بن أحمد زينى زاده
(١١٥٠ - حوالى ١١٥٠) . (٢)
- ٢٤ - شرح الشيخ عبد الله بن عبد العزيز الباليكسرى ، الشهير
بالصلاحي (١١٩٦ - ١٠٠٠) . (٤)

-
- (١) كشف الظنون (١٠٢٢-١٠٢١) / ٢
(٢) بروكلمان (٣٣١-٣٢٩/٥)
(٣) البدر الطالع للشوكانى (٧٢/٢)
(٤) أبنية الفعل فى شافية ابن الحاجب (٧٨)

٢٥ - شرح عبد الباسط بن رستم بن علي القنوجي

(١) . (١٢٢٣-٠٠٠)

٢٦ - شرح الشافية بالعبائر الوافية ، لاحمد بن عبدالكريم

الحاج عيسى الترماني (١٢٠٨-١٢٩٣) .

أكله سنة (١٢٨٢) . منه مصورة في مركز البحث العلمي

بجامعة أم القرى عن نسخة دار الكتب المصرية ، ساقطة الاول ، وآخرها :

((وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلو) لإمالتها ، وغير (حتي)

حملا على (إلى) لأنها بمعناها . تم والحمد لله رب العالمين في تسعة

أشهر وثمانية أيام آخرها ثاني يوم من جمادى الثاني من سنة اثنتي

وثمانين هجرية ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة على سيدنا محمد ،

على باقي الانبياء والمرسلين ، وعلى آلهم وصحبهم أجمعين .))

اعتمد فيه كثيرا على شرح الشيخ الانصاري ، وهذه النسخة

بالغة السوء ، مضطربة النسخ .

٢٧ - شرح كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي ،

من أعيان القرن الثالث عشر .

منه عدة نسخ في مكتبة الاوقاف ببغداد . (٢)

٢٨ - شرح أبي الحسن على الكيلاني . (١)

٢٩ - العافية ، شرح لرزي الدين محمد أمين القرشي . (١)

٣٠ - مفتاح الشافية ، شرح لعرفان الدين السواتي .

نشره محمد سعيد داغندي في دهلي سنة (١٣١٢) . (١)

(١) بروكلمان (٣٢٩/٥ - ٣٣١) .

(٢) انظر الكشاف، عن خزائن الاوقاف (١٩٣) ، وابن الحاجب النحوي

٣١- الوافية ، شرح لأحمد بن أبي محمد .

منه نسخة في جامع الزيتونة برقم (٧٦٩٢) . (١)

٣٢- شرح لشمس الدين أحمد ، المشهور بديكنقوز . (٢)

٣٣- شرح فتح الله أفندي الآمدي .

منه نسخة في الظاهرية ، لديّ مصورة عنها ، أولها : ((بسم الله

الرحمن الرحيم . . . ، قال شيخنا وأستاذنا العالم العامل ، مفيد الطالبين ،

رحلة الراغبين ، فتح الله أفندي الآمدي ، فسح الله في حياته وأعاد علينا

وعلى المسلمين من بركاته ، آمين :

يا حينذا السعد بالآلاء مقترن حمدي يقابل إن تربوا لمن شكرا

يا رب زدنا بنعماك التي اختطفت عقول من سكبوا في حيك العبرا

واجعل لاعلانا الألفاظ شافية واحذف خطانا وزد نورا نفى الضرا .))

وآخره : ((وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير (بلى) لثبوت إمالته ،

وغير (إلى ، وعلى) لقولهم : (إليك ، وعليك) ، وغير (حتى) لكونه

بمعنى (إلى) لانتهاء والغاية . لقد تم التسويد ، ببيض الله قلبنا

بنور التوحيد ، ووجهنا يوم الوعيد ، وأسعدنا بتقواه ، ولطف بنا في تيسير كل

عسير ، ووفقنا لما يحبه ويرضاه ، بجاء سيد المرسلين عليه أفضل صلاة المصلين ،

وأزكى سلام المسلمين . ووقع الفراغ منه في شهر شوال سنة ثمان وأربعين

ومائتين وآلف ، وصلى الله على سيدنا محمد .))

تقع هذه النسخة في (١٢٤ ص ، ٢٥ س ، ١٠ ك) .

(١) انظر فهرس الأحمديّة (٣٥٤) وابن الحاجب النحوي (٧٨) .

(٢) بروكلمان (٣٢٩/٥ - ٣٣١) .

وشرح الشافية بالفارسية :

١ - محمد علي كربلائي . (١)

من شرحه عدة نسخ في السليمانية . نظرت في نسخة منها

تقع في (٤٢٨ ص ، ٢١ سر ، ١٠ ك) .

٢ - وعلاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي

(٢) . (٨٧٩ - ٠٠٠)

٣ - محمد هادي بن محمد صالح المازنداري -

(١) . (١٠٨٨ - حوالي)

٤ - و غلام محمد بن عبد الله يار الميردي (١٠٩٨ - ٠٠٠) .

٥ - محمد ظهور الله بن محمد نور الله . (١)

وبالتركية :

١ - المولى سويدي (٠٠٠ - حوالي ١٠٠٠) . (٢)

ونظمها :

١ - الشيخ أبو النجا خلف المعري المولود سنة (٨٧٩) . (٢)

٢ - وإبراهيم بن حسام الكرمانلي ، المتخلص بشريفي -

(٠٠٠ - ١٠١٦)

نظمها تائية ، وسمى هذا النظم (الفوائد الجميلة) ثم شرحه

وسمى الشرح (الفوائد الجليلة في شرح الفوائد الجميلة) . اعتمد فيه

كثيرا على شرحي الرضي والجاربردي ، وهذا الشرح مطبوع في آخر مجموعة

التصريف الجزء الثاني (٣)

(١) بروكمان (٥/٣٢٩ - ٣٣١) .

(٢) كشف الظنون (٢/١٠٢٢) .

(٣) انظر خلاصة الدرر (١/١٧) .

٣ - وعلي الينبعي الطالبى ، منه نسخة فى السلىمانية -

لا له لى - برقم ٣١٤١ .

٤ = وعبد الجلىل بن أبى المواهب بن عبد الباقى الحنبلى

(١) . (١١١٩-١٠٧٩) . نظم الشافىة ، ثم شرح هذا النظم ، ومن شرحه

نسخة فى برلىن برقم (٦٦١١) .

وترجمها إلى التركىة :

١ - قورد أفندى ، ومعقوب عبد اللطىف .

وذلك للوزىر محمد باشا . (٢)

(١) انظر صلك الدرر (٢٣٥/٢) ، وابن الحاجب النحوى (٧٨) .

(٢) كشف الظنون (١٠٢٢/٢) .

الفصل الثاني

ترجمة ابن الناظم

الفصل الثاني

ترجمة ابن الناظم

١ - عصره (٦٨٦-١٠٠٠).

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة على قصعتها . فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ ؟ قال : بل أنتم يومئذ كثير ، ولكن غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم ، وليقذفن في قلوبكم الوهن . قال قائل : يا رسول الله ، وما الوهن ؟ قال : حب الدنيا ، وكراهية الموت . " (١)

هذا هو حال المسلمين في عصر ابن الناظم ، ولن أجد ما يجليه أصدق من هذا الحديث الشريف ، فلقد بلي الإسلام في هذه المدة بمصائب لم تبل بمثلها أمة من الأمم .

منها هو " لا " التتار الذين حرقوا البلاد والعباد في العراق ، وأتوا بما يشيب لهوله الولدان .

ومنها اضطراب بلاد الأندلس وتساقتها في أيدي النصارى الصليبيين هناك .

ومنها أولئك الصليبيون القادمون من الغرب بأحقادهم وأطعامهم وقد كادوا لولا لطف الله أن يستولوا على معظم البلاد الإسلامية .

ومنها فتن الخوارزمية في المشرق .

ومنها أن السيف بين المسلمين أنفسهم مسلول ، والفتنة قائمة .

(١) مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري (٦ / ١٦٥) ، بتحقيق محمد حامد فقي .

ولم يبق للمسلمين في هذه المدة بلد ينعمون فيه بشي من الهدوء والأمن والاستقرار غير مصر والشام، فتوافد الناس من الأقطار المنكوبة إليها، فاجأ بكثير من الأجناس المختلفة، بل المتباينة في الطباع والعادات والتقاليد، فلكل جنس وفئة ملة ومذهب ونحلة، ولا ريب لقد كان هذا من بواعث القلق والفتنة والاضطراب .

ولقد قدر الله سبحانه وتعالى لابن الناظم أن يشهد نهاية الدولة الأيوبية سنة (٦٤٨) ، وقيام دولة المماليك على يد شجرة الدر وعز الدين أيبك التركماني (٦٤٨ - ٦٥٧) ، وأن يحضر سلطنة المظفر قطز (٦٥٧ - ٦٥٨) ، والظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦) وغيرهما من سلاطين المماليك الذين خفقت رايتهم على مصر والشام .

ولقد قام المماليك وقد شعروا بجسامة العبء الملقى على كاهلهم - إذ لم يبق للإسلام بلاد ذات شوكة تعقد عليها الآمال غير مصر والشام - بمنصرة اللغة العربية، لغة الدين والشعب، وتحبيب علماءها إلى نشرها ورفع لوائها، وتشجيع علماء الشريعة على التصنيف والإفادة، والإغداق عليهم ورفع مكانتهم، وبناء المعاهد والمدارس والمساجد، ووقف الأوقاف الكثيرة عليها، فنهضت هم علماء القطرين، ومن وفد إليهم من علماء الأقطار الأخرى، وبخاصة علماء الأندلس، ونشطت حركة التأليف والتدريس، فكثرت المصنفات، وامتلات المدارس والمعاهد، والناظر في كتاب الدارس في تاريخ المدارس للنعماني يرى من مظاهر هذه النهضة من كثرة المدارس والمعاهد والمساجد، ومن الأوقاف الموقوفة عليها، ومن كثرة المتصدرين بها، والمدرسين فيها

والقائمين بأمرها وخدمتها من العلماء والسيوخ، وكثرة ما يقام
فيها من حلقات، ويدرس فيها من علوم وفنون ما يعجب
له. (١)

(١) انظر تفصيل القول فيما تقدم في : الروضتين في أخبار الدولتين
والذيل عليه لابن أبي شامة، والنجوم الزاهرة (ج/٦)، والبداية
والنهاية (ج/١٣)، وشذرات الذهب (ج/٥)، والحياة
العقلية في عصر الحروب الصليبية في مصر وبلاد الشام
لأحمد أحمد بدوي، ونشأة النحو لمحمد طنطاوي (٢٦٨) -

٢ - التعريف بابن الناظم :

هو : بدر الدين ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله

ابن مالك ، الطائي الدمشقي الشافعي النحوي ، المعروف بابن الناظم . (١)

- (١) ترجم له اليونيني (ت : ٧٢٦) في ذيل مرآة الزمان (٣٢٩ / ٤ -
٣٣٠) ، والذهبي (ت : ٧٤٨) في العبر (٣٠٠ / ٥) ،
والصفدي (ت : ٧٦٤) في الوافي بالوفيات (٢٠٤ - ٢٠٥ / ١) ،
والياقبي (ت : ٧٦٨) في مرآة الجنان (٢٠٣ - ٢٠٤ / ٤) ،
والسبكي (ت : ٧٧١) في طبقات الشافعية الكبرى (٩٨ / ٨) ،
والاسنوي (ت : ٧٧٢) في طبقات الشافعية (٤٥٥ / ٢) ،
وابن كثير (ت : ٧٧٤) في البداية والنهاية (٣١٣ / ١٣) ،
وابن الجزري (ت : ٨٣٣) في غاية النهاية (١٨٠ / ١) ، والمقريزي
(ت : ٨٤٥) في السلوك (٧٣٨ / ١) ، وابن قاضي شُهبة (ت : ٨٥١)
في طبقات النحاة (٢٤٧) ، وطبقات الشافعية (٢٥٧ / ٢ - ٢٥٨)
وابن تغري بردي (ت : ٨٧٤) في النجوم الزاهرة (٣٧٣ / ٧)
والسيوطي (ت : ٩١١) في بغية الوعاة (٢٢٥ - ٢٢٦ / ١) ، وطاش
كبرى زادة (ت : ٩٦٨) في مفتاح السعادة (١٩٣ - ١٩٤ / ١)
والمقري (ت : ١٠٤١) في نفع الطيب (٢٢٨ / ٢) وابن العماد
(ت : ١٠٨٩) في الشذرات (٣٩٨ / ٥) ، والخوانساري (ت : ١١٨١ م)
في الروضات (٨٢ - ٨١ / ٨) ، والبغدادي (ت : ١٣٣٩) في هدية
العارفين (١٣٥ / ٦) ، وفي إيضاح المكنون (٢٢٦ / ١) ، ومن
المحدثين يوسف سركيس في معجم المطبوعات (٢٣٤ - ٢٣٥ / ١)
وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٢٣٩ / ١١) ، وعلاء الدين
حمويه في مقدمة تحقيقه لشرح التسهيل لمصنفه مع تكملة ولده (١٠ / ١ -
٢٣) ، ولمحمد علي حمزة سعيد كتاب بعنوان ابن الناظم النحوي ، صنفه
لنييل درجة الماجستير من جامعة بغداد .

لم يذكر أحد من ترجم له سنة ولادته إلا ابن حبيب ، فقد ذكر
فيما نقله عنه ابن قاضي شهبة في طبقات الشافعية ، والذهبي
في الشذرات أنه توفي عن نيف وأربعين سنة، وهذا ما قاله
المقريزي كذلك في السلوك .

وهم أجمعوا على أن وفاته كانت في دمشق يوم الأحد ، ثامن المحرم ،
سنة ست وثمانين وستمائة ، من قولنج^{٥٠/٥٠} كان يعتره كثيرا ، فيجد منه ألما
شديدا ، وعاوده قبل وفاته بأيام فكان سببا في موته ، ودفن يوم الاثنين
بمقبرة باب الصغير .

ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا ابن كثير في البداية والنهاية
فقد ذكره في وفيات سنة سبع وثمانين .

ومعظم الذين ترجموا لابن مالك ذكروا أن له ابنين ، بدر الدين
صاحب هذه الترجمة ، وتقي الدين ، المعروف بالأسد ، محمد ، كان
طيب الصوت ، يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان شهود ، ولم يحذق في
النحو . (١)

إلا أن البرزالي ذكر في المقتفى ثالثا . قال في وفيات سنة
تسع عشرة وسبعمائة : ((وفي ليلة الخميس الثالث من شهر رمضان توفي
الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ الإمام العلامة جمال الدين محمد
ابن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجباني الشافعي .

وُصِّلِي عليه الظهر بجامع دمشق ، ودفن بسفح قاسيون عند
والده بترية القاضي عز الدين بن الصائغ .

وكان شيخا حسنا بهي المنظر ، طيخ الشيبة ، كثير التلاوة
والتلقين ، ملازما للجامع من أكثر من أربعين سنة ، وله خزانة وبيت
في المأذنة الشرقية ، وسمع جزء الانصاري على بعض الشيوخ بقراءة
ابن جعوان تلميذ والده ، ولم يحدث ((١))

(١) المقتفى لتاريخ أبي شامة المعروف بذييل الروضتين للقاسم
ابن محمد بن يوسف البرزالي (ص ٣١٠) .

٣ - شيوخه وتلاميذه :

أ - شيوخه :

لم يذكر أحد من ترجم لابن الناظم أن له شيخا غير والده ، وما ذكره صاحب كتاب (ابن الناظم النحوي) من أن لابن الناظم شيخا اسمه (تقي الدين) ذكره ابن الناظم في شرحه على كافية ابن الحاجب (١) ، الذي تحتفظ الاسكوريال بمدريد بنسخته برقم (٢٠٠) باطل ، وذاك أن هذه النسخة التي أمتك مصورة عنها ليس فيها ما يشير إلى أنها لابن الناظم ونسبتها إليه وهم تبع فيه صاحب الكتاب المذكور بروكلمان (٢) ، والذي في الصفحة الأولى من هذه النسخة : " بسم الله الرحمن الرحيم . . . ، هذا مختصر مشتمل على فوائد غزير نفعها ، وفوائد عزيز جمعها ، ومنبه على ماخذ ، فيه اختصار المقدمة الحاجبية ، ما تدعو الحاجة إليه في علم العربية من الضوابط والحدود والشواهد والقيود والمقاييس المعول عليها ، والتفاصيل المحتاج إليها ما قيدته معنى عن شيخنا حجة العرب العابد الناسك جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك رحمه الله . قال الشيخ الإمام العالم أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله : (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) . . . ، وآخرها ساقط ، والضواب أن هذه النسخة هي أخت لنسختين من كتاب اسمه (التحفة) ، الأولى في مكتبة مسجد بايزيد باستانبول ، والثانية في مكتبة جامعة استانبول ، والتحفة هذه هي الإملاءات التي أملاها ابن مالك ، الأب ، وقيدها عنه معنى تلميذه بدر الدين بن جماعة ، واتضح لي هذا بعد مقارنة نسخة الاسكوريال مع نسختي استانبول ، وقد

(١) ابن الناظم النحوي (٤١) .

(٢) بروكلمان : الأصل (١/٣٦٧) .

جاء في صفحة العنوان من نسخة بايزيد ما يوكد أنها من تقييدات ابن جماعة عن ابن مالك ، وهذه صورته : * كتاب التحفة للشيخ الإمام العالم العلامة مفتي الفرق ، وعمدة المحدثين ، لسان المتكلمين ، بقية السلف الصالحين ، أقضى القضاة بالديار المصرية والشامية ، بدر الدين بن جماعة على الكافية للشيخ الإمام العلامة ، ناصر الحق ، مؤيد الشريعة ، جمال الدين ابن الحاجب إماماً من الشيخ الأئمة ، الفاضل ، كنز الأدب ، وحجة العرب ، جمال الدين ، أبي عبدالله ، محمد بن مالك الطائي الجياني رحمهما الله ، وأحسن إليهم ، بمحمد وآله * . وفي نهاية نسخة جامعة استانبول ما صورته : * فرغ من تعليقه مقيدته محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة بن حازم الكنتاني لطف الله به بالخزانة السعيدة بالمدرسة العالية بدمشق حرسهن الله عشية الخميس سابع عشر ذي القعدة سنة سبعين وسبعمائة * .

وتقي الدين هذا على كل حال ليس تقي الدين الأسد كما ذهب إليه علاء الدين حمويه في مقدمة تحقيقه لشرح ^(١) التسهيل ، لأن المعروف أن تقي الدين الأسد لم يحذق ^(٢) في النحو ، وما جاء من النقل عن الشيخ تقي الدين يدل على مشاركة جيدة في النحو ، وهذه صورته : * قلت : وقال شيخ تقي الدين : يجوز أن يكون التقدير : ليس كصفته شيء * ، لأن (المثل ، والمثل) بمعنى الصفة ، كقوله تعالى : * مثل الجنة التي وعد المتقون * أي صفة الجنة والله أعلم * (٨٨/ب - الاسكوريال) . بل المقصود هو محمد بن الحسين بن رزين بن موسى العامري الحموي الشافعي (٦٠٣-٦٨٠) ، شيخ بدر الدين بن جماعة . ^(٣)

- (١) شرح التسهيل لمصنفه (٢٠/١) .
(٢) انظر : الوافي بالوفيات (٢٠٦/١) .
(٣) انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٤٦/٨) ، ولا بن قاضي شهبة (١٨٧/٢-١٨٩) .

ب - تلاميذه :

- ١ - أبو بكر ، محمد بن عبدالله بن عبد المنعم بن رضوان الكناني المصري ، المعروف بابن الصواف (٠٠٠ - ٧١٥) .
روى الشاطبية عن ابن الناظم . (١)
- ٢ - أبو عبدالله ، صدر الدين ، محمد بن أبي حفص عمر بن مكّي بن عبد الصمد العثماني ، المعروف بابن المرحل ، وياين الوكيل ———
(٦٦٥ - ٧١٦) .
أخذ النحو عن ابن الناظم . (٢)
- ٣ - قاضي القضاة ، كمال الدين ، محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم ، المعروف بابن الزملكاني (٦٦٢ - ٧٢٧) .
أخذ النحو عن ابن الناظم . (٣)
- ٤ - قاضي القضاة ، شمس الدين ، محمد بن إبراهيم بن داود ابن حازم الأذري (٦٤٤ - ٧١٢) .
أخذ النحو عن ابن الناظم . (٤)
- ٥ - قاضي القضاة ، بدر الدين ، أبو عبدالله ، محمد بن إبراهيم ابن سعد الله بن جماعة (٦٣٩ - ٧٣٣) .
سمع من ابن مالك (٥) ، وأخذ عنه النحو (٦) ، وأخذ عن ولده بدر الدين . (٧)

-
- (١) غاية النهاية (١ / ١٨١) ، وترجمته فيها .
 - (٢) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ٣٠٤) ، والدارس في تاريخ المدارس (١ / ٢٨) .
 - (٣) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ٣٨٣) ، والدارس (١ / ٣١) ، والدرر الكامنة (٣ / ٧٤) .
 - (٤) انظر المدارس في تاريخ المدارس (١ / ٥٥٩) .
 - (٥) انظر الدرر الكامنة (٣ / ٢٨٠) .
 - (٦) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٤ / ٣٦٩) .
 - (٧) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (٢ / ٢٥٧) ، وطبقات النحاة له (٢٤٧) .

٦ - نجم الدين ، أبو يوسف ، يعقوب بن قاسم بن الحصين

ابن عوض العبادي المالكي النحوي (٦٤١ -) .

قرأ على ابن الناظم التسهيل لأبيه . (١)

وتراجم هو " لا " الستة تشير إلى أنهم أخذوا عنه في دمشق ، وأضاف

الصفدي سابقا ، قرأ عليه في بعلبك ، وهو :

٧ - بدر الدين بن زيد .

ذكر الصفدي : (٢) أن ابن الناظم سكن مدة في

بعلبك ، قرأ عليه بها جماعة منهم بدر الدين بن زيد ، فمن هو

بدر الدين هذا ، ومن هم أولئك الجماعة ؟ هذا ما لم أستطع التوصل

إليه .

٨ - وجاء في ختام الأصل ما صورته :

تمت بحمد الله وحسن توفيقه ان علي بن أبي طالب
عليها لقب النقيب القبر الى الله تعالى محمد من تلاميذه
بن محمد بن عبد بن جعفر بن موسى
الحنفى الانطالى مولدا
والمرى منش
وذلك في العشر
الاولى من
شهر رجب
الزهد
١٠٠٠
تمت بحمد الله وحسن توفيقه

وواضح أن عبارة " من تلاميذ المصنف " قد كتبت بخط مغاير لخط الناسخ ولم أستطع الوقوف على ترجمة للناسخ ، أو ما يعني على تأكيد هذه العبارة أو نفيها .

(١) انظر بغية الوعاة (١ / ٣٥١) .

(٢) الوافي بالوفيات (١ / ٣٠٤) .

٤ - رحلته :

وبخلاف هذه الرحلة إلى بعلبك ، لم يذكر العلماء أن ابن الناظم غادر دمشق لطلب علم ، أو حج ، أو تجارة ، أو غير ذلك ، إلا أنهم ذكروا أنه طلب إلى دمشق عند موت والده . (١)

٥ - توليه الوظائف العامة :

ولم يكن طلبه إلى دمشق ليحضر القسمة ، أو يشيع الجنازة ، وإنما ليلي وظيفة والده ، وكانت مشيخة التربة العادلية (٢) ، وليتصدى بعسده للاشتغال والتدريس (٢) ، ويلي بعد ذلك الإعادة في الأمانة (٢) .

٦ - علمه وثنا العلماء عليه :

وولايته لوظيفة والده ، والإعادة في الأمانة إضافة إلى ما وصف به ، من الذكاء المفرط ، وصحة الفهم ، وجودة الذهن ، وحدة الخاطر (٤) ، وإلى ما أثر عنه من تأليف سيأتي ذكرها ، كل هذا يصدق ما قيل من أنه كان إماما في مواد النظم من العروض والنحو والمعاني والبيان والبديع (٢) ، شيئا من شيوخ العربية ، وقدوة لأرباب المعاني والبيان ، عارفا بالمنطق والأصول والنظر (٥) ، جيد المشاركة فيها (٦) ، خبيرا فيها (٧) التحق بوالده في بعض هذه العلوم ، وبرز عليه في بعضها الآخر ، لم يكن في وقته مثله (٨) ، وكثير تأسف الناس عليه لموته . (٢)

(١) الوافي بالوفيات (١/٢٠٤) .

(٢) المرجع السابق (١/٢٠٤-٢٠٥) .

(٣) طبقات الشافعية للأسنوي (٢/٤٥٤) .

(٤) الوافي بالوفيات (١/٢٠٤) ، ونيل مرآة الزمان (٤/٣٢٩-٣٣٠) .

وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٢٥٧) .

(٥) طبقات النحاة لابن قاضي شهبة (٢٤٧) ، والبداية والنهاية (٣/٣١٣) .

(٦) نيل مرآة الزمان (٤/٣٣٠) .

(٧) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/٩٨) .

(٨) طبقات النحاة لابن قاضي شهبة (٢٤٧) ، ونيل مرآة الزمان (٤/٣٣٠) .

٧ - صفاته :

الفضلاء (١)
وكان رحمه الله أحد العلماء/كيسا ، لطيف الاخلاق ، حسن
العشرة (٢) ، حديد النفس (٣).

٨ - مذهبه الفقهي :

والشيخ بدر الدين شافعي كآبيه ، كما هو منصوص عليه
عند من ترجم له ، وبآية ترجمته في طبقات الشافعية ، كطبقات السبكي
والأسنوي وابن قاضي شعبة ، وعليه فما ذكره البغدادي (٤) من أنه
كان مالكيًا سهومنه .

٩ - مؤلفاته :

١ - شرح ألفية والده :

وهو شرح في غاية الحسن (٥) ، فاضل منقح ، لم تشرح الخلاصة
بأحسن ولا أسد ولا أجزل منه على كثرة شروحيها ، من أجل تصانيفه (٦) ،
وهو كتاب في غاية الإغلاق ، ويقال إنه نظير الرضي في شرح الكافية (٧) .
مطبوع مشهور متداول ، وهو أول شرح للألفية ، وعنه صدر الشارحون .

-
- (١) طبقات النحاة لابن قاضي شعبة (٢٤٧) ، والبيداية والنهاية (٣/١٣) .
(٢) ذيل مرآة الزمان (٣٣٠/٤) .
(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٥٨/٢) .
(٤) هدية العارفين (١٣٥/٢) .
(٥) طبقات النحاة لابن قاضي شعبة (٢٤٧) .
(٦) الوافي بالوفيات (٢٠٥/١) .
(٧) نفع الطيب (٢٣٤/٢) .

٢ - شرح لامية الأفعال لوالده (١)

وهو مطبوع مشهور متداول .

٣ - المصباح في اختصار المفتاح للسكاكي (١)

اختصر فيه المفتاح ، وهو مطبوع مشهور ، قال الصفدي ((وهو في غاية الحسن)) (٢)

٤ - تتمة شرح التسهيل لوالده (١)

ابتدأ فيه ب (باب إعراب الفعل وعوامله) ، ووقف عند قول والده :

" فصل : (ها ، وأيا) حرفا تنبيه ، وأكثر استعمال (ها) مع ضمير رفع منفصل ، " (٣)

أخذ هذه التتمة مع جزء من شرح التسهيل لوالده علاء الدين حموية - رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى .

٥ - مقدمة في العروض (١)

منه نسخة في الأسكوريال برقم (٣٢٠) ، لديّ مصورة عنها ، غلط ناسخها في نسبتها إلى ابن مالك الألب بدليل أن أحدا لم يذكر في ترجمة ابن مالك أن له مقدمة في العروض ، وذكر هذا في ترجمة ولده بدر الدين . كتب على غلاف هذه النسخة : " بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما . كتاب فيـه

(١) انظر الوافي بالوفيات (١/٢٠٥) ، وطبقات الشافعية لابن قاضي

شبهة (٢/٢٥٨) ، وبغية الوعاة (١/٢٢٥) .

(٢) الوافي بالوفيات (١/٤٠٥)

(٣) انظر التسهيل (٢٢٨ ، ٢٤٤) .

العروض للشيخ الإمام العلامة أبي عبدالله ، محمد بن عبدالله بن مالك
الأندلسي الجياني الطائي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، وصلّى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم * . وأول هذه النسخة :
" بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد
وسلم تسليما . قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين ، أبو عبدالله ، محمد
ابن عبدالله بن مالك الطائي الجياني ، غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين .

الشعر ستة عشر بابا تسمى بحورا وشطورا ، لكل بحر منها أجزاء
تسمى الأفاعيل ، مؤلفة من سبب خفيف ك (هل) ، وثقيل ، ك . * . ،
وآخرها : * . .

أنا بيباب القصر في بعض ما أطلب من قصرهم إن رما
شبه غزال يسهام فما أخطأ سهما ولكنما
عيناه سهمان له كلما أراد قتلي بهما سلما

كمل والحمد لله رب العالمين ، وصلواته على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه
وسلم تسليما ، اللهم اغفر ذكاته ولكاتبه ولمن دعا لهما ، ولجميع المسلمين ،
آمين يا رب العالمين ، وصلّى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه * .

تقع هذه النسخة في (٢٢ ص ، ١٩ س ، ١١ ك) .

ولخصّ أحدهم هذه المقدمة ، وسمى هذا التلخيص (فائدة في

(١)
القافية) ، منه نسخة في المكتبة القادرية ببغداد برقم (١٤٤) .

(١) الآثار الخطية في المكتبة القادرية ببغداد (١٢ / ٥) .

٩ - كراسة في البديع :

تلكم فيها على ما في قول أبي جلنك :
والبان تحسبه سنانيرا رأت قاضي القضاة فنفتت أذنانها
من علوم البلاغة . (١)

١٠ - شرح ملحمة الإعراب للحريري . (٢)

١١ - شرح الكافية الشافية لوالده . (٢)

١٢ - نكت الحاجبية :

نكت على كافية ابن الحاجب ، نقل عنه الأزهري في التصريح
٠ (٢٧ ، ٢٨ / ٢)

١٣ - بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب :

وهو الكتاب موضوع الرسالة .

وأما ما جاء في بغية الوعاة (٣) ، ومفتاح السعادة (٤) ، وروضات

الجنات (٥) من قولهم : وله (شرح الحاجبية) ، فلا يمكن أن نصرفه إلى
أنه شرح للكافية ، وهي النكت ، أو شرح للشافية ، وهي البغية ، إذ لا تحديد
فيه هل هي الحاجبية النحوية ، أو الصرفية ؟ بل قد يكون شرحاً
لغيرهما ! .

(١) الوافي بالوفيات (٢٠٤/١) ، وانظر ابن الناظم النحوي (٤٨) .

(٢) بغية الوعاة (٢٢٥/١) ، وروضات الجنات (٨٢/٨) ، وهدية

العارفين (١٣٥/٢) . وحققه الدكتور أحمد محمد قاسم .

(٣) (٢٢٥/١) .

(٤) (١٨٠/١) .

(٥) (٨٢/٨) .

٦ - روض الأذهان في المعاني والبيان، روضة الأذهان،
روض الأزهار :

قال الصفدي : وله * (المصباح) اختصر فيه معاني وبيان
المفتاح (١) ، وهو في غاية الحسن وقيل انه وضع أكبر منه وسماه (روض
الأذهان) ، وإلى الآن لم أراه . (٢)

وذكر الدكتور أحمد مطلوب (٣) أن منه نسخة في مكتبة (ليدن) ،
وأنه حصل على مصورة عنها فوجد فيها خرما ، وأن هذا الكتاب لا يختلف
كثيرا عن (المصباح) ، ومنهجه قريب منه .

ويبدو لي أن هذا الروض - بناء على ما جاء من كلام الصفدي وأحمد
مطلوب - هو ما ذكره البغدادي في إيضاح المكنون وهدية العارفين ،
وسماه (تنمة المصباح في اختصار المفتاح) . (٤)

هذا هو المتبني من مصنفات ابن الناظم ، وذكروا له أيضا .

٧ - مقدمة في المنطق :

ذكر الصفدي أنه رآها . (٢)

٨ - بغية الأريب ، وغنية الأريب :

مختصر في الأصول ، مرتب على أربعة مطالع وخاتمة . (٥)

-
- (١) قول الصفدي ، وغيره عنه : * اختصر فيه معاني وبيان المفتاح *
ليس بسليم ، لأن الذي في المصباح اختصار للأقسام الثلاثة :
المعاني ، والبيان ، والبديع .
- (٢) الوافي بالوفيات (٢٠٥ / ١) .
- (٣) انظر كتابه القزويني وشرح التلخيص (٩٢) ، وانظر ابن الناظم
النحوي (٤٩) .
- (٤) إيضاح المكنون (٢٢٦ / ١) ، وهدية العارفين (١٣٥ / ٢) .
- (٥) كشف الظنون (٢٤٧ / ١ - ٢٤٨) .

بين الناظم وابنه :

بدر الدين نتاج أبيه ، فهذا الشبل من ذاك الأسد ، إلى
نبح والده الغياض ورد ، وعنه صدر ، والمتأمل في مصنفات بدر الدين
يلحظ كم كان معنياً بعلوم أبيه ومصنفاته ، وأوليس هوشاح ألفية والده ،
وكافيته ، ولا ميته ، وجزءاً من تسهيله . وهذا الكتاب - أقصد بغية الطالب ، موضوع
هذه الرسالة - لن تقرأ فيه سطراً إلا ولا بن مالك أثر فيه ، وسيتضح هذا في الكلام على
مصادر هذا الكتاب . قال ابن العماد : * وقال الشيخ تاج الدين : كان -
(١)
أي ابن الناظم - قد تفرد بعلوم العربية ، خصوصاً معرفة كلام والده * .
وسأذكر هنا من مسائل هذا الكتاب ما وافق ابن الناظم فيه والده ،
وما خالفه فيه ،

أ - موافقاته والده :

(١ - في حد القلب المكاني . (ف : ٣ = ص ٧)
اعترض ابن الناظم على قول المصنف فيما يعرف به القلب : ((ويعرف
القلب بأصله ، ك (ناء يَنَاءٌ مع النَّأْي) ، وأمثلة اشتقاقه ، ك (الجاء ،
والحادِي ، والقِسِي) وبصحته ، ك (أَيْس) وبقلة استعماله ،
ك (آرام ، وآدُر) ، وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل ، نحو (جاء) ،
أو إلى منع الصرف بغير علة ، على الأصح ، نحو (أشياء) . (١ / ٢١) .
وما ذكره ابن الناظم في حد القلب مَصَحَّحاً إنما وافق فيه والده في
التسهيل حيث قال :

(١) شذرات الذهب (٣٩٩/٥) .

((وعلامة صحة القلب كون أحد التاليفين فائقا للآخر ببعض وجوه التصريف، فإن لم يثبت ذلك فهما أصلان))، وفي شرح الكافية الشافية، قال: ((من وجوه الإعلال تقديم حرف، وتأخير آخر، ويسمى القلب. ولا يسلم ادعاؤه إلا إذا فاق أحد المثالين الآخر باستعمال فيه، أو وجه من وجوه التصريف... فإن تساوى المثالان في الاستعمال والتصريف فهما لفتان، وليس أحدهما مقلوبا من الآخر، نحو (جذب، وجذب) ، و (عاش، وعشا) إذا فسدت.)) (١)

٢ - في أبنية الاسم الثلاثي (ف : ع ، ه = ص : ٨-١٣) .

وافق والده في إهمال (فِعْل) ، وقلة (فُعِل) ، والبصريون يهملون الثاني كذلك . قال ابن مالك في الخلاصة :

وفِعْلُ أَهْمَلُ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ (فُعِل)

وقال في شرح الكافية الشافية : ((وشذ ضم الأول مع كسر الثاني في (دُئِل) لدويبة ، و (رُئِم) للسه ، و (وُعِل) للوعيل ، واستمر الإهمال في (فِعْل) لأن الخروج من كسر إلى ضم أثقل من العكس.)) (٢)

٣ - في الملحق بتدحرج (ف : ١١ = ص : ٢٢)

اعترض ابن الناظم على المصنف في عده (تغافل ، وتكلم) من الملحق بتدحرج ، والمصنف تابع للزمخشري في هذه المسألة ، ومن قبل اعترض ابن مالك على الزمخشري في هذه المسألة في شرح الكافية الشافية فقال :

(١) انظر التسهيل (٣١٦) ، وشرح الكافية الشافية (٢١٧٣/٤-٢١٧٤) .

(٢) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم (٨٢٢) ، وشرح الكافية الشافية

(٢٠٢١/٤) والتسهيل (٢٩٠) ، والإيجاز (٢) ، ونظم الفرائد

(١/٦) .

((وقد غلط الزمخشري في جعله ألف (تفاعل) مزيدة للإلحاق
ب (تفاعل) مع اعترافه بأن ألف (فاعل) ليست للإلحاق ، وألف (تفاعل)
هي ألف (فاعل) ؛ لأن نسبة (تفاعل) من (فاعل) كنسبة (تفاعل)
من (فاعل) لأن ذاك التاء من القبيلين مطاوع المجرد من التاء)) . (١)

٤ - في التصغير (ف : ٢٤ = ص : ٤٩) .

قال المصنف : ((فالمتكسر يضم أوله ويفتح / ويعددها ياء ساكنة ،
ويكسر ما بعدها في الأربعة ، إلا في تاء التأنيث ، وألفيه ، والألف والنون
المشبهتين بهما ، وألف (أفعال) جمعاً)) . (١٨٩ / ١) .

استدرك عليه ابن الناظم أن أمثل من قوله : " والألف والنون
المشبهتين " أن يقول : " والألف والنون المزيدتين " ، وعلل لذلك .

وقوله " المزيدتين " هو تعبير والده في شرح الكافية الشافية ،
والتسهيل . قال ابن مالك فيه : ((وبكسر ما ولي ياء التصغير غير آخر ،
ولا متصل بها التأنيث ، أو اسم منزل منزلتها ، أو ألف التأنيث ، أو الألف
قبلها ، أو ألف (أفعال) جمعاً ، أو مفرداً ، أو ألف ونون مزيدتين —
لم يعلم جمع ما هما فيه على (فعّالين) دون شذوذ إلا في حال لا يصغر
فيها)) . (٢)

٥ - في جمع التكسير (ف : ٤٧ = ص : ٨١)

قال المصنف : ((و (فعّيل) بمعنى (مفعول) يابه (فعّلى)))

٠ (١٤١ / ٢)

(١) انظر المفصل (٢٧٨) ، وشرح الكافية الشافية (٢٠٦٩ / ٤) .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية (١٨٩٣ / ٤) ، والتسهيل (٢٨٥) .

اعترض عليه ابن الناظم بقوله : ((ليس كل (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)
بأبه أن يجمع على (فَعَلَى) ، إنما ذلك لما كان من (فَعِيل) بمعنى مُوجَع
أو مُمَات ، نحو (جريح وجرحى ، ولديغ ولدغى ، وأسير وأسرى ، وقتيل
وقتلَى) وما سوى (فَعِيل) / موجع أو مَمَات من (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)
فليس بأبه أن يجمع على (فَعَلَى) ، ولا يكاد يوجد فيه ، وذلك نحو (نعجة
نطيح ، ولبن مذيق) . . . فهذا ونحوه لا يستقيم أن يقال : بأبه أن يجمع
على (فَعَلَى) ، ولا على غيره ، وإنما يرجع في أمره إلى السماع)) .

وما ذكره ابن الناظم من قيد هو كلام والده في الخلاصة ، والتسهيل
وشرح عمدة الحافظ ، وشرح الكافية الشافية . قال ابن مالك فيه ((ومن
أمثلة الكثرة (فَعَلَى) . والقياسي منه ما كان (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)
دال على هُلك أو توجع أو تشتت ، كـ (قتيل وقتلى ، وجريح وجرحى ، وأسير
وأسرى) . ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من (فَعِيل) لا بمعنى (مَفْعُول) ،
كـ (مريض ومرضى) ، و (فَعِل) كـ (زمن وزمنى) . (١)

٦ - في الابتداء* (ف : ٦٠ = ص : ٩٧) .

قال المصنف : ((لا يبتدأ إلا بمتحرك ، كما لا يوقف إلا على ساكن
فإن كان الأول ساكناً ، وذلك في . . . ، وفي صيغة أمر الثلاثي . . . الحق
في الابتداء* خاصة همزة وصل)) . (٢ / ٢٥٠ - ٢٥١) .

استدرك عليه ابن الناظم بأن قوله : " وفي صيغة أمر الثلاثي*
مطلق ، وينبغي أن يقيد به بأن يقول : وفي صيغة أمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه .

(١) انظر شرح الخلاصة لابن الناظم (٧٧٣) ، والتسهيل (٢٧٥) ،

وشرح العمدة (٩٢٩) ، وشرح الكافية الشافية (١٨٤٣ / ٤) .

وهذا القيد في كلام والده في شرح الكافية الشافية ، والتسهيل ،
وشرحه لمصنفه . قال في التسهيل ((باب همزة الوصل : وهي المبدوء بها
في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية ، ومصادرهما ، والأمر منها ، ومن
الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله .)) (١)

٧ - في الوقف (ف : ٦١ = ص : ٩٨)

قال المصنف : ((وأبدال الألف في المنصب المنون)) (٢٧٩ / ٢)
ذكر ابن الناظم أن تتوجه المؤاخذة على المصنف من قيل أن كلامه
عام لكل منصوب منون ، وحقه أن يكون خاصاً بغير المؤنث بالهاء .

وهذا التخصيص هو الذي في كلام والده في شرح العمدة ،
والتسهيل . قال فيه : ((إن كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله ، إلا أن
يكون مهملًا في الخط ، إلا تنوين مفتوح غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً
في لغة غير ربيعة)) (٢)

٨ - في حد المقصور : (ف : ٦٨ = ص : ١١٣)

قال المصنف : ((المقصور ما آخره ألف مفردة)) (٣٢٤ / ٢)
ذكر ابن الناظم أن هذا الحد فيه أمران .

الأول : أنه شامل لما آخره ألف من المبنيات ، ولا يسمى هذا
مقصوراً .

الثاني : أنه وصف الألف بكونها مفردة ، ولا فائدة فيه .

(١) انظر شرح الكافية الشافية (٢٠٧٢ / ٤) ، والتسهيل (٢٠٣) ، وشرحه

لمصنفه (٩٠٢ / ٢) .

(٢) انظر شرح العمدة (٩٦٦ - ٩٦٧) ، والتسهيل (٣٢٨) .

وابن الناظم هنا يرتضي تعريف والده حيث قال: ((والمقصور من الأسماء هو المتمكن الذي آخره ألف لازمه في الإعراب كـه))^(١)

٩ - في حد الممدود (ف: ٦٩ = ص: ١١٣)

قال المصنف: ((والممدود ما كان بعدها فيه همزة)) (٣٢٤/٢) .

قال ابن الناظم: ((لو قال : ما آخره همزة بعد ألف زائدة كان أصوب ، وأجرى على الاصطلاح)) .

وهو هنا كذلك يريد قول والده: ((والممدود من الأسماء هو المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة))^(١) .

١٠ - في تخفيف الهمزة (ف : ١٠٤ = ص : ١٦٦) .

قال المصنف: ((والتزيم ذلك في نحو باب (يرى ، وأرى يُرى) للكثرة)) . (٣٣/٣) .

استدرك عليه ابن الناظم بأن النقل في هذا الباب غالب ، وليس بطتزم مطلقاً .

وهذا هو كلام والده في شرح الكافية الشافية ، والتسهيل . قال ابن مالك فيه : ((والتزيم غالباً النقل فيما شاع من فروع (الروئية ، والرأي ، والرومية) إلا (مَرَأَى ، ومَرْتَباً ، وأَرَأَى منه ، وما أَرَاهُ ، وأَرَأَى به)))^(٢)

١١ - في تخفيف الهمزة كذلك (ف : ١١١ = ص : ١٧٠)

قال المصنف: ((وإن تحركت وسكن ما قبلها ، ك(سَأَلَ) ثبتت)) .

(٥٢/٣) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية (٤/١٧٥٩ - ١٧٦٠) .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية (٤/٢١٠٤ - ٢١٠٥) ، والتسهيل (٣٠٤) .

قال ابن الناظم: ((أمثل منه أن يقال : وإن تحركت وسكن ما قبلها ،
فإن كانت عينا ثبتت ، كـ (سَأَلَ ، ورَأَسَ) ، وإن كانت لا ما قبلت ياءً ،
كـ (قَرَأَى) مثال (قَمَطَرَ) من (قرأ) .))

هذا الامثل أخذه عن والده في شرح الكافية الشافية حيث يقول :

((أما أخيراً فاجعل اليا بدلا منه على الإطلاق أن حصل

فقله (على الإطلاق) ، أي : سواء كانت الهمزة المتقدمة ساكنة ، أو مكسورة ،
أو مفتوحة أو مضمومة ، نحو (قَرَأَى ، والقَرِي ، والقَرَأَى ، والقَرِي) ، وهي
أمثلة (قَمَطَرَ ، وزَبْرَج ، وجَعْفَرَ ، وبُرْشَن) من (القَرَأَى) والياء فيهن بدل
من همزة ، فسلمت في مثال (قَمَطَرَ) لسكون التي قبلها ، وسكنت في مثال
(زَبْرَج) لأنها كياء (قَاضٍ) ، وقلبت في مثال (جَعْفَرَ) ألفا لتحركها
بعد فتحة ، وفعل بمثال (بُرْشَن) ما فعل بـ (أَيْدٍ) من تسكين الياء
وابدال الضمة قبلها كسرة .

والهمز إن ضُفَّ باتصال عينا يُصَن حتما عن الإعلال

أي : إذا كانت عين الكلمة همزة ، وضُفَّت دون فاصل حقتا ،

(١)
وتعين الإدغام ، نحو (سَأَلَ) .))

١٢- في الإعلال (ف : ١١٧ = ص : ١٨٠)

قال المصنف : ((وتقلب الواو همزة لزوما في نحو (أوصل وأويصل ،

والأول) إذا تحركت الثانية ، بخلاف (وُورِي) (٣ / ٧٦) .

(١) انظر شرح الكافية الشافية (٤ / ٢٠٩٩ - ٢١٠٠) ، والإيجاز

(١٤ - ١٥) .

قال ابن الناظم: هذا يوهم أن كل ما سكن منه ثاني واوین مصدرتین

لا يلزمه قلب أولهما همزة، وليس كذلك، بل من ذلك ما يلزمه القلب، ومنه ما لم يلزمه، فكان أمثل منه أن يقول: وتقلب الواو همزة لزوماً إن كانت ساكنة غير مده، أو مده أصلية غير عارضة البدل، بخلاف (وَوْرِي) و(الْوَوْلَى) مخفف (الْوَوْلَى) أنشئ (الأوَّال) .

تصحیح هذا الإيهام أخذه عن والده في التسهيل، وشرح

الكافية الشافية، والإيجاز. قال فيه: ((تبدل الهمزة أيضا من أول واوین وقعتا أول كلمة وليست الثانية مدة مزيدة أو مبدلة، والمراد بالمدة كونها ساكنة بعد ضمة، ك (أَوْيَصِلُ) تصغير (واصل)، أصله: (وَوِيصِلُ) الواو الأولى فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعل، فاستثقل تصدير واوین، فأبدل من أولهما همزة، لأن الهمزة وإن لم تتوآخ الواو فهی مؤاخية لا اختها وهي الألف من حيث إنها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة أولا كما سبق ذكره، وكانت الأولى أحق بالإبدال لأن الهمزة لا تتغير إذا كانت أولا، بخلافها إذا كانت غير أول، فلو كانت الثانية مدة زائدة، أو مده مبدلة من أصل، أو من زائد لم يجب إبدال الأولى همزة لأن الثانية عارضة لضم ما قبلها، أو شبيهة بما هو كذلك، فالعارضة في بناء (فَعِيلُ) من (وَيَسُ) ، و (فاعل، وفِعْلُ) من (وَعِدُ) لمالم يسم فاعله، وذلك (وَوِيَسُ، وُوَعِدُ) ، فالثانية في (وَوِيَسُ) بدل من أصل، وفي (وُوَعِدُ) ، بدل من ألف (فاعل) ، أو ياء (فيعل) فهی واو في اللفظ، غير واو في التقدير، فلم يستثقل اجتماعهما، والشبيهة بالعارضة كثانية (فُوَعِلُ) من (الوعد) منيالم يسم فاعله، فإنك تقول فيه أيضا (وُوَعِدُ) دون إبدال، لأن الثانية وإن كانت واو في الحالين لكنها أشبهت المنقلبة عن ألف (فاعل) بزيادتها وعروض مدها،

وكذلك لو كان مدها غير عارض مع زيادتها ، كبناء مثل (طُومار) من (الوعد) ، فإنك تقول فيه أيضا (وُوعاد) دون إبدال ، لأن الواو الثانية وإن كان مدها غير متجدد لكنها على كل حال مدة زائدة ، فلم تخل من الشبه بالمنقلبة عن ألف (فاعل) ، بخلاف ما لو كانت غير همزة كالعين من (أُولى) ، وأصلها (وُولى) على وزن (فُعلى) ، فأبدلت الواو الأولى همزة ، لأن الثانية غير عارضة ، ولا شبيهة بعارض (١) .

١٣- في الإعلال أيضا (ف : ١٣٢ = ص : ٢١٩)

قال المصنف : ((ويعتد بتاء التأنيث قياسا ، نحو : شَقَاوَة ،

وسِقَايَة)) . (١٧٣ / ٣) .

قال ابن الناظم : ((يعني أن القياس فيما وقع قبل تاء التأنيث

من واو أو ياء بعد ألف زائدة أن لا تجعل كالمطرقة ، ولا تقلب همزة ، لأنه قد صار باتصال التاء كالمتوسط ، نحو (تعاون ، وتباين) ، وما جاء منه بالقلب ، نحو (صَلَاة ، وَعِبَاة) عد شاذا .

وليس ما قاله بصواب ، وإنما الصواب أن يقال : ويعتد بتاء

التأنيث فيما بُني عليه نحو (شَقَاوَة ، وسِقَايَة) فإنه لا فرق في استحقاق أن

تقلب همزة ما بعد الألف الزائدة من واو أو ياء بين أن يكون متطرفا ، أو

قبل تاء التأنيث العارضة الاتصال ، فكما يجب القلب في نحو (عَدَاة ، وسِنَاء ،

وشَوَاة) كذلك يجب في مؤنثاتها نحو (عَدَاة ، وسِنَاء ، وشَوَاة) ،

لأن التاء العارضة منوي بها الانفصال ، فما قبلها في حكم المتطرف . ولو كانت

(١) انظر التسهيل (٣٠٠) ، وشرح الكافية الشافية (٢٠٨٩ / ٤) ،

والإيجاز (١١-١٢) .

التاء لازمة ، لأن ما هي فيه مبني على التأنيث لوجب تصحيح ما قبلها من واو ،
أويا بعد ألف زائدة ، نحو : (شقاوة ، وسقاية) ، لأن التاء اللازمة ليس
منويا بها الانفصال ، ولا ما قبلها في حكم المتطرف ، وقد جاء نحو
(صَلَايَة ، وَعِبَايَة) بالإعلال والتصحيح ، فمن أعلّ فقال (صَلَاة ، وَعِبَاة)
كانت التاء عنده عارضة ، لأنه بنى الواحد على اسم الجنس ، وهو (الصَّلَاة ،
والعِبَاة) ، ومن صحح فقال (صلاة ، وعباية) كانت التاء عنده لازمة ، لأنه
لم يقصد بما هي فيه البناء على شيء . فأما قولهم في المثل : (اسق
رَقَاشِ إِنهَا سَقَايَة) فإنما صحح ، ولم يجز في الإعلال مجرى (عداة ،
ويناة) للزوم التاء فيه ، لأنه مثل ، والأشكال لا تغير ، فشبّه بما بني على
التأنيث)) .

وهذا التصويب أخذه عن التسهيل ، وإيجاز التعريف . قال
ابن مالك فيه : ((يجب إبدال الهمزة من كل ياء (أو واو تطرفت لفظاً
أو تقديراً وقبلها ألف زائدة ، فإبدالها من الياء ، ك (قضاء) لأنه مصدر
(قضيت) ، وإبدالها من الواو ، ك (دعاء) لأنه مصدر (دعوت) ،
فإن لم تكن الالف زائدة فلا إبدال ، نحو (زاي ، وواو) ، وكذلك لو لم
يتطرف ما وليها من ياء أو واو ، ك (هداية ، وشقاوة) فإنهما موضوعان على
التأنيث لا يفارقهما ، ك (العباداة ، والزهاداة) ، ولو وضعنا على التذكير
ثم عرض لها التأنيث لاستصحب إعلال الياء والواو لتطرفهما تقديراً ، إذ لحاق
التاء بهما عارض ، فلا اعتداد به ، ك (سقاة ، وعداة) في تأنيث (سقاء ،
وعداة) والأصل (سقاي ، وعداو) من (السقي ، والعدو) ، وفي المثل
(اسق رقاش فإنها سقاية) فصححوا الياء لأن المثل لا يغير ، فأمن سقوط
التاء منه ، فأشبه ما وضع على التأنيث ، ك (هداية) فجزى مجراه ، ومنهم من
يقول (فإنها سقاة) فيجري الكلمة على ما كان لها قبل أن تقع مثلاً)) (١)

(١) انظر التسهيل (٣٠٠) ، وإيجاز (١٠-١١) .

١٤ - في الإعلال أيضا (ف : ١٣٣ = ص : ٢٢)
قال المصنف : ((وتقلب الواو ياء في (فُعَلَى) اسما ، ك(الدنيا ،
والعليا) ((٣/١٧٧) .

قال ابن الناظم : ((قال شيخنا رحمه الله : زعم أكثر النحويين
أن الياء تبدل من الواو لامل (فُعَلَى) اسما ، إلا ما شذ ، ثم لا يمثلون
إلا بصفة محضة ، ك (العليا) ، أو جارية مجرى الأسماء ، ك (الدنيا) .
قال : والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو علي الفارسي
وأئمة اللغة ، وهو أن الياء تبدل من الواو لامل (فُعَلَى) صفة محضة ،
ك (العليا ، والقصيا ، والدنيا) أنشئ الأندى ، أو جارية مجرى الأسماء
ك (الدنيا) لهذه الدار ، إلا فيما شذ ، ك (الحلوى) بإجماع ، و
(القسوى) عند غير تميم ، فإن كان (فُعَلَى) اسما فلا إبدال ، ك
(حَزْوَى) اسم مكان ، لأن الاسم أخف فكان أحمل للثقل ، بخلاف الصفة .))
هذا النقل عن إيجاز التعريف باختصاره . (١)

١٥ - في الإدغام (ف : ١٤٣ = ص : ٢٤٤)
قال المصنف : ((وعند تحركهما في كلمة ، ولا إلحاق ، ولا لبس ، نحو
(رَدَّيْرُ) ، إلا في نحو (حَيْبَى) فإنه جائز)) (٣/٢٣٤) .
أي : يجب إدغام المثليين عند تحركهما في كلمة ، إلى آخره .
قال ابن الناظم : ((فيه إخلال بعدة أمور ، فكان حقه أن يقول :
وعند تحركهما في كلمة ، ولا شذوذ ، ولا اضطرار ، ولا إلحاق ، ولا لبس ، ولا
عروض في حركة ثاني المثليين ، إلا في نحو (حَيْبَى) ، ومثال (سَبْعَانِ) من
(قُوَّة) فإنه جائز)) . ثم عَلَّلَ لذلك .

التسهيل

(١) انظر الإيجاز (٢٤-٢٦) وانظر أيضا (٣٠٩) ، وشرح الكافية
الشافية (٤/٢١٢١-٢١٢٢) .

التاء لازمة ، لأن ما هي فيه مبني على التأنيث لوجب تصحيح ما قبلها من واو ،
أوياء بعد ألف زائدة ، نحو : (شقاوة ، وسقاية) ، لأن التاء اللازمة ليس
منوبا بها الانفصال ، ولا ما قبلها في حكم المتطرف ، وقد جاء نحو
(صَلَايَة ، وَعِبَايَة) بالإعلال والتصحيح ، فمن أعلّ فقال (صَلَاة ، وَعِبَاءَة)
كانت التاء عنده عارضة ، لأنه بنى الواحد على اسم الجنس ، وهو (الصَّلَاة ،
والعِبَاء) ، ومن صحح فقال (صلاة ، وعباية) كانت التاء عنده لازمة ، لأنه
لم يقصد بما هي فيه البناء على شيء . فأما قولهم في المثل : (اسق
رَقَاشِ إِنهَآ سَقَايَة) فإنما صحح ، ولم يجر في الإعلال مجرى (عداية ،
وإناءة) - للزوم التاء فيه ، لأنه مثل ، والأمثال لا تغير ، فشبه بما بني على
التأنيث)) .

وهذا التصويب أخذه عن التسهيل ، وإيجاز التعريف . قال
ابن مالك فيه : ((يجب إبدال الهمزة من كل ياء أو واو تطرفت لفظا
أو تقديرا وقبلها ألف زائدة ، فإبدالها من الياء ، ك (قضاء) لأنه مصدر
(قضيت) ، وإبدالها من الواو ، ك (دعاء) لأنه مصدر (دعوت) ،
فإن لم تكن الألف زائدة فلا إبدال ، نحو (زاي ، وواو) ، وكذلك لو لم
يتطرف ما وليها من ياء أو واو ، ك (هداية ، وشقاوة) فإنهما موضوعان على
التأنيث لا يفارقهما ، ك (العباداة ، والزهاداة) ، ولو وضعا على التذكير
ثم عرض لها التأنيث لاستصحب إعلال الياء والواو لتطرفهما تقديرا ، إذ لحاق
التاء بهما عارض ، فلا اعتداد به ، ك (سقاة ، وعداءة) في تأنيث (سقاء ،
وعداة) والأصل (سقاي ، وعداو) من (السقي ، والعدو) ، وفي المثل
(اسق رقاش فإنها سقاية) فصححوا الياء لأن المثل لا يغير ، فأمن سقوط
التاء منه ، فأشبهه ما وضع على التأنيث ، ك (هداية) فجرى مجراه ، ومنهم من

وهذا الاستدراك أخذه عن والده في شرح الكافية الشافية ، والإيجاز ،

والتسهيل قال ابن مالك فيه : ((يدغم أول المثلين وجوبا إن سكن ولم يكن هاء سكت ، ولا همزة منفصلة عن الفاء ، ولا مدة في آخر ، أو مبدلة من غيرها دون لزوم ، ولا مدودا ، ما لم يكن جاريا بالتجريد مجرى الحرف الصحيح ، وكذلك إن تحركا في كلمة لم تشذ ، ولم يضطر إلى فكها ، ولم يصدرا ، ولم تلها نون توكيد ، ولم يسبقهما مزيد للإلحاق ، ولا مدغم في أولهما ، ولم يكن أحدهما ملحقا ، ولا عارضا تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ما هما فيه بحملته أو صدره (فُعَلَا ، أَوْفُعَلَا ، أَوْفُعَلَا ، أَوْفُعَلَا))) (١)

(١) انظر شرح الكافية الشافية (٢١٧٦/٤) وما بعدها ، والإيجاز

(٣٧ - ٣٨) ، والتسهيل (٣٢١) .

ب - مخالفاً والده :

١ - في معنى (أَحَصَدَ الزَّرْعُ) . (ف : ١٣ = ص : ٢٤)
من معاني (أَفْعَلَ) الدخول في وقت أو مكان . قال ابن الناظم :
ومنه (أحصد الزرع) أي : دخل وقت حصاده ، لأن حملته على معنى
الصيرورة نحو (أَغَدَّ البعيرُ) يغلظم المجاز ، وهو تسمية الشيء باسم
ما يؤءول إليه .
ويرى ابن مالك أن معنى (أحصد الزرع) الصيرورة ، أي صار
ذا حصاد . (١)

٢ - في معنى (استحجر الطين) . (ف : ١٤ = ص : ٢٤)
يرى ابن مالك أن معنى نحو (استحجر الطين ، واستنسر البفاث ،
واستتتت العنز) التحول .

قال ابن الناظم : صواب نحو هذا أن يكون للتشبيه ، لأنه ليس
المراد أن الطين صار حجراً ، ولا البفاث نسراً ، ولا العنز تيساً ، وإنما
أشبه كل الآخر . (٢)

٣ - في حذف نون (لدن) . (ف : ٥٦ = هـ : ٩١)
حذف نون (لدن) إذا وليها ساكن غالب ، هذا هو مذهب ابن
مالك ، وقال ابنه بوجوب الحذف . (٣)

-
- (١) انظر شرح التسهيل لمصنعه (٢/٨٧٩) .
(٢) انظر شرح التسهيل لمصنعه (٢/٨٩١) .
(٣) انظر التسهيل (٢٥٩) ، وشرح الكافية الشافية (٤/٤٠٠٧) .

٤ - في وجود أو عدم (فَعِيل) . (ف : ٩١ = ص : ١٣٩)

مذهب سيبويه والبصريين عدم (فَعِيل) ، وبعدمه قال
ابن الناظم ، وحكى قوم (فَعِيل) ، وذكروا عليه عدة أمثلة ، ومن هو لا
ابن مالك في الإيجاز والتسهيل . قال أبو الفتح : ما ذكروا على هذا الوزن
مصنوع لا يعتد به . (١)

٥ - في وزن أسطوانة . (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦)

قال ابن مالك : أسطوان : أفعال ، لقولهم : أساطين مسطنة .
قال ابن الناظم : أسطوانة : فَعْلَوَانة ، لا أفعوالة ، لعدم أفعال ،
وأفعوالة في الكلام . (٢)

٦ - في إدغام الحاء في الهاء . (ف : ١٥٠ = ص : ٢٥٧)

مذهب سيبويه وعليه معظم الأئمة ، وتبعهم ابن مالك عدم جواز
إدغام الحاء في الهاء ، وأجاز ذلك الزمخشري وتبعه ابن يعين وابن الحاجب
وابن عصفور وابن الناظم . (٣)

٧ - في أصول (اطلخم) . (ف : ١٥٨ = ص : ٢٦٩)

اختلف في (اطلخم) ، فقيل : هورباعي مثل (اقشعر) ، وظاهر
كلام ابن الناظم اختيار هذا المذهب .

وقيل هو ثلاثي ووزنه : (اَفْلَعَلَل) ، واختاره ابن مالك .

-
- (١) انظر الصناعة (١٠٨-١٠٩) والإيجاز (٦) ، والتسهيل (٢٩٤) .
(٢) انظر شرح الكافية الشافية (٤ / ٢٠٤٧) .
(٣) انظر التسهيل (٣٢٣) .

الفصل الثالث

التعريف بالمخطوط

في التعريف بالمخطوط

توثيق عنوان الكتاب :

اختلفت تسمية الكتاب عند من نقل عنه ، أو ترجم لصاحبه ، وهذا

تفصيل القول في ما جاء من مسمياته :

١ - شرح شافية ابن الحاجب :

هكذا ذكره الشيخ خالد الأزهري في التصريح في نقله عنه . (١)

٢ - شرح غريب تصريف ابن الحاجب :

هكذا ترجم له في طبقات الشافعية للأسنوي (٢) ، ولابن قاضي

شبهة (٣) ، وفي شذرات الذهب (٤) ، ولعلهم نظروا في هذا المسمى

إلى عناية ابن الناظم البالغة بشرح الغريب .

٣ - شرح الحاجبية :

هذا ما ذكر في بغية الوعاة (٥) ، ومفتاح السعادة (٦) ، وروضات

الجنات (٧) . وليس فيه تعيين أي الحاجبيتين المقصود ، الشافية أو الكافية ؟

٤ - فوائد واعتراضات على الشافية في علم التصريف :

هذا ما جاء على غلاف نسخة الظاهرية ، وأظن هذا العنوان من

وضع الناسخ وجدها بلا عنوان فعنونها بما يوافق المحتوى .

• (٤٥٥/٢) (٢)	• (٣١٩/٢) (١)
• (٣٩٩/٥) (٤)	• (٢٥٨/٢) (٣)
• (١٥٦/١) (٦)	• (٢٢٥/١) (٥)
	• (٨٢/٨) (٧)

٥ - مواخذات علي ابن الحاجب :

قال ابن هلال في التطريف على شرح التصريف : ((وتعقبه البدر

ابن مالك في مواخذاته على ابن الحاجب بأن الصواب . . .)) الخ (١)

وهذا العنوان قريب من سابقه مسمى وعلة .

٦ - بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب :

هذا ما جاء على غلاف نسخة الاصل ، ولقد أكثر ابن جماعة في

حاشيته على الجاربردي من النقل عن هذا الكتاب وفقا لهذا المسمى ،

ولكنه كان يختصره فيقول : ((وفي بغية الطالب)) . (٢)

ولقد رأيت أن هذا العنوان الاُجدر بالاعتماد ، لموافقته

ما جاء في النسخة الاصل ، وهي نسخة متقنة قيمة ، ولنقل ابن جماعة ،

وهو قريب من ابن الناظم وفقا لهذا المسمى .

توثيق نسبة الكتاب الى ابن الناظم :

النقول عن بغية الطالب منسوبة إلى ابن الناظم كثيرة مما يقطع بصحة

نسبة البغية إليه ، منها :

أ - جاء في شرح الخلاصة للمرادى : ((وأما

قول ابن الحاجب (بخلاف الصفة كالغزوى) يعني تأنيث الاغزى ،

قال ابن المصنف : (هو تشيل من عنده ، وليس معه نقل ، والقياس

أن يقال الغزياً ، كما يقال العُلَيَا)) . (٣)

ب - ونقل الشيخ زكريا الانصاري في شرحه على الشافية (٤)

النص السابق ونسبه إلى ابن الناظم .

(١) (١/٣٢)

(٢) انظر مثلا (١/٩ ، ٤٣ ، ٥٧ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ١١٤ ، ١٢٨) .

(٣) (٤٦/٦) وانظر هذا النص في (ف : ١٣٣ = ص ٢٢) .

(٤) (٢١٧/٢) .

ج - وأما ابن جماعة فقد أكثر من النقل عن البغية ، وانظر

بعضاً من هذه النقول مصرحاً فيها باسم ابن الناظم ، البدر بن مالك في حاشيته :

(١ / ٥٧ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ١٩٠ ، ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٧١)

(٢٧٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٨ ، ٣١٤ ، ٣١٩)

(٣٣٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣) .

د - وفي تصريح الأزهري قال في جمعهم (مكاننا) على (أمكن) :

((^(١) وفيه شذوذان : أحدهما أنه مذكر وحق مثله أن يأتي على (أفعل))

والثاني أنه شبه فيه الأصلي بالزائد فحذف ، والزائد بالأصلي فثبت ، فقالوا :

(أمكن) ، والقياس في بناء (مكان) على (أفعل) أن يقال : (أكون) بحذف

الميم الزائدة ، وإبقاء عين الكلمة . قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب)) .

ه - وفي التطريف لابن هلال قال : ((وأما ابن الحاجب فإنه قال :

(وفعل) يكثر فيه العلل والأحزان وأهدادها ، كسقم ومرض وحزن وفرح ،

ويجىء الألوان والعيوب والحلي عليه كلها . قال : وقد جاء (أرم وسمر وعجف

وحمق وخرق وعجم ورعن) بالكسر والضم . يعني مع كون قياس هذه كلها الكسر ،

واستدرك عليه بدر الدين بن مالك ، وكذا السيد ركن الدين مما جاء بالوجهين

أيضاً حكاية عن سيبويه : صهب الشعر : إذا احمر ظاهره وباطنه اسود ، وكهب

كهبية . قال أبو عمرو : الكهبية لون ليس بخالص في الحمرة ، وهو في الحمرة خاصة .

انتهى . وعن غير سيبويه : شهب الدابة : خالط بياض شعرها سواد . وقالوا :

خطب اللون ، بالضم لا غير)) .

و - وفيه أيضاً : ((ومنه (استتسبت العنز) والتعبير عن هذا المعنى

بالتحول تعقبه البدر بن مالك في مؤاخذاته على ابن الحاجب بأن الصواب التعبير

بالتشبيه ، لأن الطين لم يتحول حجراً حقيقة ، ولا العنز تيساً ، ولا البفاث نسراً ،

وإنما تشبهن بذلك)) .

(١) (٢ / ٣١٩) وانظر هذا النص في (ف : ٤٦ = ص : ٨٠) .

(٢) التطريف (٢٢ / ب ، ٣٢ / أ) وانظر هذين النصين في (ف : ١٢ =

ص : ٢٣ ، ف : ١٤ = ص : ٢٤) .

موضوع الكتاب وتقسيمه المنهجي ، والغاية من تصنيفه :

ليس هذا الكتاب شرحا بالمعنى المعروف للشرح ، وكذا ليست جميع مسأله اعتراضات ومواخذات كما يوهمه عنوان (بغية الطالب فسي الرد على تصريف ابن الحاجب) ، بل يقف فيه ابن الناظم عند أبواب الشافية مراعيًا فيها الترتيب الذي وضعه ابن الحاجب لأبوابها - وقد تقدم ذكره - فيتناول من كل باب ما يراه مفتقرا إلى شرح يزيل غموضه ، ويكشف معانيه ، أو يرى فيه غلطا فيصححه ، أو وهما فيصوبه ، أو نقصا فيتمه ، أو خللا فيسده ، أو دخلا فيقومه ، أو موطنًا لاعتراض فيناقشه ، أو لربِّ فيسقطه ذاكرًا البديل المناسب ، وبأسطا في جميع ذلك أدلته ، وحججه من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، ومن كلام العرب شعره ونثره ، إضافة إلى عدد كبير جدا من النقول عن أئمة العربية .

ولقد تتبعت مسائل هذا الكتاب فرأيت أن ما يمكن أن يرجع إلى :

- أ - اعتراضات ومواخذات ومخالفات هي الفقرات : (١) ، ٣ - ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٣ - ١٤ ، ١٦ ، ٢١ - ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ - ٣٥ ، ٣٨ ، ٤١ - ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٤ - ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٨ - ٨٩ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٢ - ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٨ .
- ب - وإلى شرح واستدراك هي الفقرات : ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٨ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٤ - ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٤٤ ، ١٥٠ - ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٢ .

وإنما ذكرت مسائل الشرح مع المستدرک لأن هذه هي طبيعة

الشروح .

ولقد رأيت خلال تتبعي لمسائل هذا الكتاب أيضا أن ابن الناظم

كان يقف عند كل باب من أبواب الشافية فيناقش عددا من مسائله إلا باب

الحذف فلم يتناول من مسائله شيئا .

منهج ابن الناظم فيه :

لابن الناظم في هذا الكتاب عناية كبيرة بشرح الغريب ، ولعل هذا

هو السبب الداعي إلى تسمية هذا الكتاب (شرح غريب تصريف ابن الحاجب)

عند بعض من ترجم لابن الناظم ، وهو في شرحه لهذا الغريب :

أ - يقف بعد نهاية عدد من الأبواب فيشرح غريبها .

ب - أو يختم كل باب بشرح غريبه .

ج - وإذا كان هذا الباب من الأبواب الواسعة الكثيرة الغريب كباب

ذي الزيادة ، شرح الغريب في منتصف هذا الباب وفي نهايته .

د - وقد يختم المسألة الواحدة بشرح غريبها ، وذلك نحو قوله :

((ندرمجي جمع ما كان رباعيا بمدة قبل آخره مضاعفا على (فعل)))

في قولهم : (نَبَابٌ وَذُبُّ ، وَعَمِيْمَةٌ وَعَمٌّ ، وَنَقُوقٌ وَنُقٌّ) .

والعَمِيْمَةُ : النخلة الطويلة ، والنَّقُوقُ : الضفدع)) . (ف : ٤٥ =

ص : ٨٠) .

ه - وقد يلحق كل مثال أو شاهد في المسألة الواحدة بشرح غريبه

وذلك نحو قوله : ((وجاء من الملحق على غير أوزان ما ذكر :

ك (فاعل) نحو : تَأَبَّلَ القِدْرُ ، بمعنى تَبَّلَهَا ، و (ففعل) نحو : سَنَبِلَ

الزَرْعُ ، بمعنى أَسْبَلَ ، و (فتعل) نحو : فَتَرَضَ الشَّيْءُ ، بمعنى فَرَضَهُ ،

أي قطعته ، و (يَفْعَل) نحو : يَرْنَأُ رَأْسَهُ ، خَضِبَهُ بِالْمِرْنَأِ ، وهو الحِنَاءُ ،
و (نَفَعَل) نحو : نَخَرَبُ الشَّجَرَةَ : ثَقَبَهَا ، و (تَفَعَّل) نحو : تَرَفَّلَ
في شبيه ، أي تبختر ، من الرُّفْل ، و (هَفَعَلَ) نحو : هَلَقَمُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى
لَقَمَهُ ، و (فَعِيل) نحو : عَذِيْطٌ ، و (فَعَعَلَ) نحو : جَلَمَطُ رَأْسِهِ ،
بمعنى جَلَطَهُ ، أي حلَقَهُ ، و (فَعَلَّمَ) نحو : غَلَّصَهُ ، بمعنى غَلَّصَهُ ، قطع
غَلَّصْتَهُ (٠) (ف : ١٠ = ص : ٢١) .

- وكان من منهج ابن الناظم فيه أنه يذكر نص ابن الحاجب
مبدؤاً بلفظة (قوله) ثم يناقشه .

- وهو عند مناقشته المسائل يحرص على عرض آراء العلماء
ومذاهبهم فيها . قال مثلاً في الحديث عن (هَنَاءُ) : ((واختلف فيه
البصريون ، ف قيل : أصله (هَنَّاوٌ) ، فأبدلت واوه ها ، وقيل : بل
أبدلت همزة ، ثم أبدلت الهمزة ها ، كما قالوا في (هِيَاك : إِيَاك) ،
وقيل : لانه غير بدل ، وضعف بقلة باب سِلْسِ ، وقيل : الألف بدل
من الواو ، والها للسكرت ، ويبطله جواز تحريكها في السعة ، وقال الكوفيون
والأخفش : الألف والها زائدتان ، واللام محذوفة كما حذف في (هَنُّ ،
وهَنَّةٌ) . فهذه خمسة أقوال في (هَنَاءُ) هي المنقولة عن حذاق
النحويين (٠) (ف : ١٤١ = ص : ٢٣٧) .

- والعلة في حديثه ومناقشاته شائعة دائرة على نحو ما رأينا

في حديثي عن موقفه من العلة (ص : ١٧٣)

- ولابن الناظم منهج واضح في الحدود والتعاريف ، وأنه ينبغي

أن يجتنب فيها المجاز وسلوك خلاف الظاهر ، وأي تعريف لم
يجتنب فيه ذلك فهو مدخول ، ولقد تتبع ابن الحاجب في تعاريفه
من هذه الوجهة . (١)

(١) انظر مثلاً (ف : ١٤٠ ، ١٣٠ ، ١ = ص : ٢٤٠ ، ٢) .

- كما كانت له عناية كبيرة بتعريف ما أهمل ابن الحاجب تعريفه ،

أو تصويب ومناقشة ما عرفه . (١)

- وكذلك له منهج واضح في الأبنية ، فهو حريص على استقصاء

شواردها وغريبها ، وتتبع شاذها ونادرها ، من ذلك مثلا أن ابن الحاجب

ذكر ما جاء على (فِعِل) : (إِبِلًا ، وِيلِزًا) وقال : ((ولا ثالث لهما))

فاستدرك عليه ابن الناظم بقوله : ((جاء على (فِعِل) غير (إِبِل ، ويلز)

أمثلة صالحة ، نحو (إِبِد) للأتان الوحشية ، و (حِبِر) لقلج الأسنان ،

و (إِثِر) لفة في (الإِثْر) وهو خلاصة السمن ، (إِطِل) لفة في

(الإِطْل) وهو الخصر ، و (وِتِد) لفة في (الوِتِد) ، و (مِشِط) لفة

في (المِشِط) ، ولا أفعل ذلك (إِبِدَ الإِبِد) حكاه ابن دريد .

(٢)
• (ف : ٦ = ص ١٣) .

- وهو رغبة في إيضاح جوانب القضية التي يثيرها أو المسألة

التي يناقشها كثيرا ما يعتمد المنهج التعليمي الجدلي ، وهو قوله : فإن

قلت ، أو : فإن قيل . . قلت ، أو : فالجواب ، وكثيرا ما يفترض معارضا

يجادله بنحو : فإن قيل قولكم كذا مردود ، وقولكم كذا معترض عليه ،

فيجيب عنه بنحو قوله : قلنا كذا لكذا ، وكذا لكذا ، أو : فالجواب عن الأول

كذا ، والجواب عن الثاني كذا . وقد يستدعى ابن الناظم بنحو قوله : ولقائل

أن يقول . . . ، فالجواب : . (٣)

(١) انظر مثلا تعريفه للتداخل (ف : ٤ = ص : ٨) ، وللملحق (ف : ١٠ =

ص ٢١) ، وللاشتقاق (ف : ٧٢ = ص ١١٦) ، واعتراضه على ابن

الحاجب في حد القلب المكاني (ف : ٣ = ص : ٧) ، والمنسوب

(ف : ٣٠ = ص : ٦١) ، والمقصود (ف : ٦٨ = ص : ١١٣) ، والمدود

(ف : ٦٩ = ص : ١١٣) .

(٢) وانظر مثلا : (ف : ٢ ، ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٠ = ص ٤ ،

١٢ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٧) .

(٣) وانظر مثلا (ف : ١ ، ٥٧ ، ٦٩ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ١٢٦ = ص : ٢ ، ٩٢ ، ١١٣ ،

١٣٩ ، ٢٠) .

- وابن الناظم شديد العناية بكتاب سيبويه وشواهدة ، حريص
على الذود عنه ، والانتصار له ، بل كثيرا ما يجعل كلام سيبويه دليلا لقضيته ،
وأمثلة ذلك :

أ - قال في باب الوقف على الفواصل والقوافي : ((وأما
ما آخره ألف ، فإن كانت زائدة للإشباع فالوجه الوقف بإثباتها ، وقد
يوقف بالحذف ، قال سيبويه : (سمعناهم يقولون لجريير :

أَقْلِي اللومَ عاذلُ والعتابُ

وللاخطل :
واسألُ بمصقلة البكري مافعلُ ((١٠٠) . (ف : ٦٤ =
ص : ١٠١) .

ب - وقال أيضا : ((وكذلك ما آخره واو والجمع فإن
المختار فيه أن يوقف بالواو ، ومنهم من يقف بحذفها والإسكان . أنشد
سيبويه :

لا يُبعدُ اللهَ أقواما تركتهم لم أدرِ بعد غداة البين ما صنع

وقال : (يريد صنعوا) .

ومثل واو الجمع فيما ذكرها المخاطبة ، نحو (افعلي) ، فإن
الوجه فيه الوقف عليه في الفواصل والقوافي بإثبات الياء ، وقد يوقف
بحذفها والإسكان ، كما سمعه سيبويه من إنشاد بعضهم :

يا دارَ عبلةً بالجوارِ تكلم

يريد : (تكلمي) . (ف : ٦٥ = ص : ١٠٥) .

ج - وقال في معرض الاعتراض على ابن الحاجب : ((ذكره

ل (قذُل) مع (غَزْلان ، وَعَنوق) دليل على أن جمع (فَعَال) عنده
على (فَعْل) قليل ، وليس غالبا ، وهو خلاف مذهب سيبويه ، لأنه
يرى أن (فَعَالا) بمنزلة (فَعَال) في اطراد تكسيره على (أَفْعَلَة)

في القلة ، و (فُعِل) في الكثرة ، وذلك نحو (زَمَانٌ وَأَزْمِنَةٌ ، وَقَدَّالٌ وَأَقْدِلَةٌ ، وَفَدَانٌ وَأَفْدِنَةٌ وَفُدُنٌ ، وَسَحَابٌ وَسُحُبٌ ، وَحَرَامٌ وَحُرْمٌ) فكان اتباع سيبويه في ذلك أولى ما فعل ((. (ف : ٤٤ = ص : ٧٩) .

د - وقال : ((قوله - أي ابن الحاجب -) وأما الجيم

كالكاف ، والجيم كالشين ، فلا يتحقق (ذكره في موضع الاستدراك على ناقه ، ولا يخلو إما أن يريد أنه لا يتحقق استعمال الجيم كالكاف ، والجيم كالشين عن أحد من العرب ، وأن دعواه مردودة أو مشكوك فيها ، وإما أن يريد أنه لا يتحقق الفرق في النطق بين الجيم كالكاف ، والجيم كالشين ، وبين الكاف كالجيم ، والشين كالجيم ، وقد ذكر هذا القسم فلاحاجة إلى ذكر ذاك ، لأنه تكرر لا فائدة فيه . فإن أراد الأول فهو باطل ، لأن إمام هذه الصنعة والمرجوع فيها إلى علمه سيبويه قد حكى استعمال الجيم كالكاف ، والجيم كالشين في لغة قليلة لقوم لا يرتضى عربيتهم - بعد ما حكى استعمال الشين كالجيم في لغة كثيرة حسنة ، واستعمال الكاف كالجيم في لغة قليلة لقوم لا يرتضى عربيتهم ، فوجب قبول ذلك كله)) . (ف : ١٤٦ = ص : ٢٥٢) .

عبارته :

عبارة ابن الناظم وافية بتمام المراد من غير إطناب ممل ، ولا إيجاز

مخل ، يسرة واضحة .

ولقد قدمت أن لابن الناظم مقدمة في المنطق ، ولذا فقد جاء أثره

واضحاً في بعض المسائل ، إلا أنه لم يطغ ^{بحيث} يغمض الكلام به ، ويبهم معه ،

ولم يحدث أن تطلكت النص عبارات المنطق ومصطلحاته إلا في المسألة

الأولى ، فأحوجت عندئذ إلى تفسير وشرح . (١)

مصادره :

إن الإحاطة بجميع المصادر التي استفاد منها ابن الناظم في هذا الكتاب أمر غاية في الصعوبة ، هـ (بغية الطالب) كتاب يدل على اطلاع صاحبه الواسع على أمهات كتب العربية واستفادته من عدد كبير منها .

وغالب أمره وهذه المصادر أن يستوعب مسائلها ، ويتقن فهم ظواهرها ودقائقها ، ثم يعبر عن مخزونه منها بقلمه ، ولذا لا تجده في حاجة إلى أن يذكر اسم المصدر أو اسم مؤلفه ، وانظر مثلاً :

أ - كلامه في تعريف الإلحاق وما استدركه على المصنف

من الطلح (ف : ١٠ = ص : ٢١) ، والتسهيل (٢٩٨) وشرحه لمصنفه (٨٩٦ / ٢) ، وشرح الكافية الشافية (٢٠٦٧ / ٤) .

ب - وفي النسب إلى ما كان على حرفين (ف : ٣٤ =

ص ٦٥) ، وشرح عمدة الحافظ (٨٩٢) ، وشرح الكافية الشافية (٤ / ١٩٥٤ - ١٩٥٨) .

ج - وفي ما استدركه على المصنف من أبنية مصادر الثلاثي

المجرد (ف : ١٨ = ص : ٣٣) وأبنية ابن القطاع (٤٠٩ - ٤١٧) ، وشرح عمدة الحافظ (٧٢٥ - ٧٢٦) ، وشرح التسهيل لمصنفيه (٩٠٧ / ٢ - ٩٠٩) .

- وقليلاً ما يشير إلى مصادره بنحو : لم يعتد به سيبويه (ف : ٥ =

ص : ١٢) ، حكاه ابن دريد (ف : ٦ = ص : ١٣) ، وعده الفراء (ف : ٢٠ =

ص : ٤٠) ، ولم يذكره الشيخ رحمه الله (ف : ٢٣ = ص : ٤٧) ، وخالفه

ابن السراج (ف : ٤٠ = ص : ٧٦) وأشده ابن سيده (ف : ٥٦ = ص : ٩١) .

- وأقل منه أن يقول : قال الأُصمعي (ف : ٣٦ = ص ٦٩) .

قال الأُزهري (ف : ٩٤ = ص ١٤٦) ، قال ابن النحاس : (ف : ٩٥ = ص ١٤٨) ، أي نقلا بالنص ، هذا في غير النقل عن سيبويه ، وعن والده .

- ونادرا ما يقول : حكاه صاحب المحكم (ف : ١٠٧ = ص ١٦٨)

قال صاحب الصحاح (ف : ١٣٩ = ص ٢٣٤) .

- وأندر منه أن يقول : قال ابن القطاع في كتاب الأفعال (ف : ١٠٧ =

ص ١٦٨) ، قال ابن القطاع في كتاب الأبنية (ف : ٨٨ = ص ١٣٦) ،
أنشد أبو علي في التذكرة (ف : ٥٨ = ص ٩٤) ، حكى أبو الفتح
في المحتسب (ف : ٤ = ص ٨) ، قال شيخنا في كتاب التسهيل
(ف : ٢٣ = ص ٤٧) .

- وأكثر ندرة منه أن يقول : قال سيبويه في باب ما لحقته الزوائد

من بنات الخمسة (ف : ٧٩ = ص ١٢٤) وقال في باب ما لحقته الزوائد
من بنات الأربعة (ف : ٧٩ = ص ١٢٤) ، قال شيخنا رحمه الله في
فصل الإعلال بالنقل من كتاب تسهيل الفوائد (ف : ١٢٨ = ص ٢١٣) .
- والكتاب أهم مصادر ابن الناظم ، والنقول عنه بالطرق
التي ذكرت ، وهي كثيرة جدا ، أوليس (إمام هذه الصنعة ، والمرجع
فيها إلى علمه سيبويه) . (ف : ١٤٦ = ص ٢٥٢) .

ونذكر ابن الناظم نصا لسيبويه لم أجده في نسخة الكتاب

المطبوعة . قال : (ما يميز واحده بالتاء إن غلب تأنيثه ، ولم ينسب
إليه على لفظه فهو جمع ، نحو : (تَحْم) ، يقال : هذه تَحْم ،
ولا يقال : هذا تَحْم ، وإن نسب إليه على لفظه فهو اسم جمع ، ولا عبرة

بالتأنيث ، وذلك نحو (رِكَاب) ، هو اسم جمع لـ (رُكُوبَةٌ) بمعنى (مركوبة) . قال سيبويه : ((وليس يتكسر ، لقولهم في النسب إليه : زيت رِكَابِيٌّ)) . (ف : ٥١ = ص ٨٥) .

- وبعد كتاب سيبويه تأتي مصنفات ابن مالك ، وهذا

ترتيبها حسب النقل عنها والاستفادة منها : التسهيل ، شرح الكافية الشافية ، إيجاز التعريف ، شرح عمدة الحافظ وعدة الالفاظ ، شرح التسهيل ، نظم الفرائد ، إضافة إلى الخلاصة .

أما استفادته من نظم الفرائد ففيما جاء على (فِعْل) ، وعلى (فُعِل) . انظر نظم الفرائد (١/٦) . وبغية الطالب (ف : ٦٠٥ ، ص ١٢-١٣) .

ومن شرح التسهيل فيما استدركه على المصنف من الملحق بدرج ، ومن أبنية مصادر الثلاثي ، وفي الحديث عن هذه المصادر . انظر شرح التسهيل (٢/٨٩٦ ، ٩٠٧ ، ٩١٢) ، وبغية الطالب (ف : ١٠ ، ١٨) = ص (٢١ ، ٣٣) .

ومن شرح عمدة الحافظ في الحديث في الصفة المشبهة ، وفي مصادر الثلاثي : صياغتها وأبنيتها ، وفي تصغير المبهمات ، وفي النسب إلى ما كان على حرفين ، وفي جمع التكسير . وانظر شرح عمدة الحافظ (٧٠٣-٧٠٧ ، ٧٢٥-٧٢٦ ، ٩٦٣-٩٦٤ ، ٨٩٢ ، ٩١٦) . وبغية الطالب (ف : ١٧ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٨) ، وما بعدها = ص ٢٨ ، ٣٣ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ٧٢ وما بعدها) .

ومن إيجاز التعريف فيما جاء على (فُعِل) ، وفي الحديث في (فَعَّلَل) . وفي الحديث في (مَحَبَب) ، وفي (حمار قَبَان) ، وفي

(سَنَيْتَةٌ) ، وفي (سَقَاءَةٌ وَعَدَاءَةٌ) ، وفي (الْأَوْلَى ، وَالْوَوْلَى) ، وفي
(فَعَلَى) من المعتل العين ، وفيما جمع من معتل اللام على (فَعُول)
وفي صوغ اسم المفعول من المعتل اللام ، وفي (فَعُلَى) من المعتل اللام ،
وفي (صَا مَتِي ، وَتَابَتِي) ، وفي (ابن عسي رِنِيًّا) ، وفي (اَجْدَزُّ شِيحًا)
وفي * مَالِيَهُ هَلْكَ * ، وفي (حَيْبِي ، وَقُتَيْبِي) وفي الفك في نحو
(ظَلَّلَ ، وَكَلَّلَ) ، نحو (صَكِكُ الْفَرَسُ) ، وفي بناء سَبْعَانَ من قُوَّة ، إضافة
إلى عدد من أوزان الأبنية ، وبعض مسائل التمارين . وانظر هذه المسائل
بالترتيب في إيجاز التعريف (ص: ٣٠٢ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٤ ،
٢٧ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠) ، وبغية الطالب (ف: ١٢ ، ٧ ، ٨١ ،
٩٢ ، ٩٦ ، ٧٣ ، ١٣ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١١٩ ، ١٣٤ ،
١٤٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٥٦ ، وما بعدها = ص : ٢٣ ، ١٥ ، ١٢٧ ،
١٣٩ ، ١٢٠ ، ١١٨ ، ٢٤ ، ١٨٠ ، ١٩٦ ، ٢١٧ ، ٢١٧ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ١٨٣ ، ٢٢٣ ،
٢٤٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ٢٤٤ ، ٢٦٧ ، وما بعدها .

وأما شرح الكافية الشافية والتسهيل فلم يفارقه في جميع مسائل هذا
الكتاب إلا أن التسهيل انفرد عن غيره من المصادر في الاستفادة منه
في مسائل الخط ، انظر التسهيل (٣٣٢) إلى آخر الكتاب .
ولقد نقل ابن الناظم عن والده عدة نقول لم أجدها فيما تيسر
لي من مخطوط ومطبوع كتب ابن مالك ، وهي النقول في الفقرات : (١٠٥ ،
١٠٦ ، ١٣٤ ، ١٤٤ ، ١٥٨ = ص ١٦٢ ، ١٦٧ ، ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٦٧) .
وما جاء في هذا الكتاب عن الفراء والمبرد والأخفش فهو عن التسهيل ،
غير رأي للمبرد في : (ف : ٣١ = ص ٦١) عن شرح الكافية الشافية (١٩٤٦ / ٤) ،
وغير رأي للفراء عن معاني القرآن له (١٥٢ / ٢) دون نسبة : (ف : ٢٠ =
ص : ٤٠) .

وكثيرا ما يمزج ابن الناظم ما ينقله عن مصنفات والده بما أخذه
عن الكتاب بأسلوب لطيف، اقرأ مثلا قوله: ((باب (يرى، وأرى يُرى)
هو ما سكن فاؤه من فروع (رأيت)، وليس النقل فيها بملتزم، بل
منها ما جاء على الأصل بلا نقل، وهو (مَرَأَى، ومَرَّيٌّ، ومِرَاة، وأَرَأَى منه،
وأَرَّبه))، ومنها ما جاء بالنقل غالبا، كقول أكثرهم (يرى، ورَّه، وأرى
يُرى، فهو مِرٌّ، وبها هذا أَرْنِيهِ)، ومنهم من لا ينقل في نحو هذا، فيجيء
بالحرف على الأصل. قال سيبويه: (وحدثني أبو الخطاب أنه سمع
من يقول: (قد أَرَّاهم) يجيء بالفعل من (رأيت) على الأصل، من
العرب الموثوق بهم)) (ف: ١٠٤ = ص (١٦٦) . (١)

- ويأتي بعد الكتاب ومصنفات ابن مالك من حيث
الاستفادة منه كتاب الأبنية لابن القطاع، ولقد استفاد ابن الناظم
منه كثيرا فيما استدركه على المصنف من أبنية مزيد الخماسي، ومن
أبنية مصادر الثلاثي، واستفاد منه في عدد مما ذكره من الأبنية والامثلة
في باب ذي الزيادة، وفي الحديث في (اسطاع)، ثم كتاب الأفعال
لابن القطاع أيضا، واستفاد ابن الناظم منه في شرح الغريب، وفي مواد
(أجر، هت، نبر، وطد، قنو)، نقل نصوصا في هذه المواد في معرض
الاعتراض على ابن الحاجب. ولقد أشرت إلى مواطن النقل من هذين
الكتابين في مواضعها من هذا الكتاب.

- ونقل عن أبي علي ثلاثة نقول، الأول عن التذكرة،
والثاني لم أجده، والثالث من الحلبيات (٥٦-٥٨) وانظر (ف: ٥٨،
٦٩، ١٥٥ = ص ٩٤، ١١٣، ٢٦٢) .

(١) وانظر التسهيل (٣٠٤)، وشرح الكافية الشافية (٢١٠٢/٤-٢١٠٥) (٢)
والكتاب (٥٤٦/٣) .

- وعن ابن القوطية في كتاب الأفعال ثلاث مرات ،
الأولى بدون تصريح (ف : ١٢ ، ١٤٧ ، ١٥٥ = ص ٢٣ ، ٢٥٤ ، ٢٦٢)
- وعن ابن سيدة في المحكم مرتين (ف : ١٠٩ ، ٥٦ =
ص : (١٧٠ ، ٩) .
- وعن ابن الشجري في الأمل في مرتين الأولى من غير
تصريح (ف : ١٢٦ ، ١٤١ = ص ٢٠١ ، ٢٣٧) .
- وعن الأزهري مرتين (ف : ٩٤ ، ١٥٥ =
ص : (١٤٦ ، ٢٦٢) .
- وعن ابن جنبي مرتين ، الأولى عن المحتسب (ف : ٤
= ص ٨) والثانية دون ذكر اسم الكتاب (ف : ٩٢ = ص ١٣٩) .
- ومرة واحدة عن كل من : ابن النحاس (ف : ٩٥ =
ص ١٤٨) ، والجوهري في الصحاح (ف : ١٣٩ = ص ٢٣٤) ، والأصمعي
في كتاب الخيل (ف : ٣٦ = ص ٦٩) وعن ابن دريد (ف : ٦ = ص ١٣)
وعن الزمخشري دون تصريح (ف : ١٤٦ = ص ٢٥٢) .
وأما في شرحه للفريبي فيتضح مما تقدم من ذكر مصادره أنه رجع
فيه إلى تهذيب الأزهري ، وصحاح الجوهري ، وجمهرة ابن دريد ، وأفعال
ابن القوطية ، وابن القطاع ، ومحكم ابن سيدة .

تاريخ تأليفه :

لم يسعفني ما بين يدي من كتب / ترجم لابن الناظم ، ومن
مصنفاته ، ومنها هذا الكتاب ، أقصد بغية الطالب ، في الوقوف على تاريخ
تأليفه .

إلا أنه بالنظر إلى مذهب ابن الناظم الصرفي هنا وإلى مذهبه
النحوي والصرفي في شرحي الخلاصة واللامية وتتمة التسهيل نلاحظ تأصل
مذهب الانتخاب والاختيار لديه في هذه الكتب واضحاً بيناً (١) ، بخلافه
في هذا الكتاب ، فإنه لم يوافق المذهب الكوفي فيه إلا في مسائل معدودة ،
بل كانت النزعة البصرية لديه واضحة ، وإن كنا لا نستطيع أن نعتبره
بصري المذهب لهذه المخالفات المعدودة .

ومعروف أن تتمته لشرح تسهيل والده كانت بعد وفاة
والده رحمه الله ، وإذا صح ما ذكره صاحب كشف الظنون (٢) من أن ابن
الناظم أتم شرحه على الخلاصة سنة (٦٧٦) ، أي بعد وفاة والده بأربع
سنوات ، فإني أرجح أن يكون تأليف بغية الطالب بين سنتي (٦٧٢-٦٧٦هـ) (٣) ،
فيكون هذا الكتاب بناءً على هذا التقدير من أوائل مصنفاته .

-
- (١) انظر ابن الناظم النحوي (ص : ٨٥) وما بعدها .
(٢) (١٥١/٢) .
(٣) توفي ابن مالك رحمه الله سنة (٦٧٢هـ) .

موازنة بين بغية الطالب والمتوافر من شروح الشافية :

- ليس كتاب بغية الطالب كشرح الرضي أو الجاربردي أو غيرهما ،
ولذا لا يصح أن أعقد موازنة بين مناهج هو " لا " في كتبهم ، وإنما أقارن
بين مسائل هذا الكتاب - والتي هي اعتراض على الشافية ، أو مواخذة
أو استدراك ، أو شرح لفامض موجز يرى ابن الناظم في احتياجه إلى
شرح نوعا من المواخذة على المصنف - وبين ما جاء في الشروح من الكلام
في هذه المسائل .

ولأن أستوعب في مقارنتي هنا جميع مسائل بغية الطالب مع
ما يناظرها في مواطنه من شروح الشافية أمر غاية في الإطالة ، قليل الفائدة ،
ولهذا سأكتفي بذكر مثال واحد كاف في الإبانة عن مناهج الشارحين
في شروحهم ، وعن طرق تناولهم ودراستهم لمسائل الشافية ، وعن تنوع
أو اختلاف وتباين آرائهم ومناقشاتهم للمسألة الواحدة ، وفي الإفصاح
عن اختلاف أفهامهم ومشاربهم وأدائهم ، مما يقرر حقيقة قلت قديما :
لا غنى بكتاب عن كتاب ، ولا بشرح من شروح الشافية عن شرح آخر ،
فما كثرة الشروح والشارحين إلاكتعدد الشجر ، وتنوع الشرفي
بستان واحد كبير .

وخير مثال يفصح عما تقدم مناقشات الشارحين لتعريف المصنف
للتصريف .

قال المصنف : ((التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية

الكلم التي ليست بإعراب)) (١ / ١) .

قال الرضي : ((قوله : (بأصول) يعني بها القوانين الكلية

المنطبقة على الجزئيات ، كقولهم مثلا : (كل واو أو يا) إذا تحركت وانفتح ما
(١)

قبلها قلبت ألفا) ، والحق أن هذه الأصول هي التصريف ، لا العلم بها)) .

وجواباً عن اعتراض الرضي قال ابن جماعة : ((جوابه أن أسماء العلوم يطلق كل منها تارة بإزاء معلومات مخصوصة ، كقولنا : (زيد يعلم النحو) أي : يعلم تلك المعلومات المعينة ، وباعتبار هذا الإطلاق قيل : حقيقة كل علم مسائله ، وتارة بإزاء إدراك تلك المعلومات . والتعريف بهذا الاعتبار ، فلا استدراك)) . (١)

وأورد الرضي على قول المصنف ((يعرف بها أحوال أبنية الكلم)) أنه قد خرج بقوله (أحوال) أكثر أبواب التصريف ، وذلك لأن التصريف يبحث عن أصول تعرف بها نفس أبنية الماضي والمضارع والمصدر والأمر والأسماء المشتقة ، ولا يلزم من معرفة أحوال الأبنية معرفة نفس الأبنية ، لأن إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي إسناده إلى المضاف إليه .

وقد يبحث التصريف عن أصول تعرف بها أحكام لا تعلق لها بنفس الأبنية ، ولا بأحوالها ، كالوقوف والقلب والإسكان ، وتجاور الساكنين والإدغام ، وتخفيف الهزة إذا كانت في الآخر ، فإنه حينئذ لا تعلق لهذه الأشياء لا بنفس الأبنية ، ولا بأحوالها ، لأنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير ، بخلاف ما إذا كانت في غير الأخير ، فإنها حينئذ تكون من أحوال الأبنية . (٢)

- قال الجاربردي جواباً عن الإيراد الأول ((إن أريد بأبنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها ، إذ هي من مباحث اللغة ، وليست من مباحث التصريف ، وإن أريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والأحوال فهي نفس أبنية الكلم ، وإضافة فيه كما في قولهم : (شجر أراك) فمعنى قوله : (أحوال أبنية الكلم) على هذا التقدير : أحوال

(١) (١٣ / ١) .

(٢) الرضي (١ / ٤ - ٥) .

هي أبنية الـكـم . هكذا ذكره ، لكن التحقيق في هذا الموضوع أن يقال :
المراد (بأبنية الـكـم) هي الألفاظ باعتبار حروفها وسكناتها الموضوعه
لها باعتبار كونها مادة للكلمة ، و (بأحوال الأبنية) هي العوارض التي
تحققها بحسب كل غرض على ما سنفصل ، كما ذكره بعض الفضلاء فـسـي
تصريفه ، وإذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا (أحوال) لينطبق الحد
على علم التصريف ، ويخرج عنه ما ليس منه ، إذ معرفة أبنية الـكـم ليست
منه ، فإنه إنما هو علم بقواعد تعرف بها أحوال الأبنية ، أي يعرف بها
الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك ، على ما سيأتي ، فإن جميع ذلك راجع
إلى أحوال الأبنية ، لا إلى نفس الأبنية ، يدل عليه قول المصنف فيما بعد :
((وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة)) إلى آخره ، حيث جعل جميع ذلك
من أحوال الأبنية)) . (١)

وأجاب نقره كار وتبعه الأنصاري عن إيرادي الرضي بأن قال :
((الجواب عن الإيراد الأول إن الماضي والمضارع والمصدر وغيرها
أحوال عارضة للأبنية ، مثلا إذا قلت : (طَلَبَ : ماضٍ) فقولك :
(طلب) بناءً ، وقولك (ماضٍ) حالة عارضة له كالقلب والإدغام العارضين
ل (قال ، ومدّ) ، فالمراد من الماضي والمضارع والمصدر مفهوماتها ، لا ما
صدق عليه هذه الأشياء .

وعن الإيراد الثاني : إنا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات
الحرف الأخير ، ولكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله : إنها أحوال لأبنية ،
وذلك لأنه قد يطلق على أحوال بعض الشيء أنها أحوال ذلك الشيء ،
وبهذا سقط اعتراض من قال - وهو الرضي - إنه لا حاجة إلى قوله :
(ليست بإعراب) بناءً على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير)) . (٢)

(١) الجاربردي (١١ / ١) .

(٢) نقره كار والأنصاري (٥٥ / ٢) .

- وقال الجاربردي : ((فإن قيل :- بناءً على ما قدمته من
الجواب عن الإيراد الأول - إذا كان المراد من أبنية الكلم هي الأحوال ،
فما الحاجة إلى ذكر الأحوال عند ذكر الأبنية ؟

قلنا : ليعلم أن المراد من التصريف هو الأمر العام فقط ، وهو
الأحوال ، لأنها عامة من حيث أنها للكلم وغيرها ، إذ لو قال : (أبنية
الكلم) من غير ذكر الأحوال لتوهم أن المراد من التصريف هو الأمر
الخاص ، أي الأحوال مع المادة والجوهر ، يعني : الأبنية ، لأنها
أحوال أيضا ، ولكنه ليس كذلك ، بل المراد هو الأحوال من الأبنية
مع قطع النظر عن المادة والجوهر ، فتكون الإضافة من باب إضافة
العام إلى الخاص)) (١).

- وقال المصنف في شرحه تعليلا لقوله في المتن : (يعرف
بها أحوال) : ((وإنما قال (أحوال) ، ولم يقل : (أبنية الكلم)
كما قال بعضهم لثلا يرد عليه أحكام الوقف ، وبعض أحكام الإدغام ،
وبعض أحكام التقاء الساكنين ، فإنها من التصريف ، وليست راجعة
إلى أبنية الكلم ، لأن الوقف على (جعفر) وأشباهه بالسكون أو بالروم ،
والإشمام ليس راجعا إلى علم ببناء كلمة ، وكذلك نحو قولك : (أنا
أضرب بعدك) وغيره من أبواب التصريف)) (٢).

واعترض السيد الشريف على كلام المصنف في الشرح بأن قال :
بناءً على ما ذهب إليه المصنف ينبغي أن يقول : بعض أحكام الوقف أيضا ،
لأن بعضها راجع إلى أبنية الكلم كذلك ، وهو الوقف بتضعيف الآخر في
نحو (جعفر) . (٣)

(١) الجاربردي (١/١١) .

(٢) شرح المصنف (١/أ) .

(٣) انظر الجاربردي وابن جماعة (١/١٠) ، والنكت (١٢٨/أ) .

وأجاب عنه الجاربردي وتبعه ابن جماعة والسيوطي ، واللفظ لابن جماعة : ((قد تقرر أن كلا من أحكام الإدغام ، وأحكام التقاء الساكنين يرجع منه ما كان في كلمة واحدة إلى الأبنية ، وما كان من كلمتين إلى أحوالها من غير تمييز فيما كان منهما من كلمة أو كلمتين ، فعلى قياس ذلك ينبغي ألا يفرق في الوقف ، إذ هو تحكّم ، وإذا بطل الفرق توجه على ذلك المورد اختياراً أن الجميع راجع إلى الأبنية ، أو إلى أحوالها ، وقد اعترف بفساد الأول حيث وافق في رجوع الوقف بالسكون وأخويه إلى الأحوال ، فلزمه الاعتراف برجوع التضعيف إليها أيضاً .)) (١)

وقال اليزدي اعتراضاً على تعليل المصنف في الشرح كذلك : ((ما ذكره المصنف فيه نظر ، لأن معرفة الأبنية وأحوال الأبنية كليهما مقصودتان في علم التصريف ، إذ علم التصريف ليس مقصوراً على معرفة أحوال الأبنية حتى إذا ذكرت الأحوال فقط يتم الحد ، بل معرفة نفس الأبنية أيضاً من التصريف ، كمعرفة الماضي والمستقبل والأمر والنهي والفاعل والمفعول وغير ذلك ، ولا يقال : كل اسم رباعي فجمعه على فعائل ، وكل ما كان الماضي منه على زنة (أفعل) كان مصدره على زنة (إفعال) ، والمصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة (مفعَل) وغير ذلك ما يطول ذكره ، فإن مثل ذلك كله من أبواب التصريف ، وليس راجعاً إلى معرفة أحوال الأبنية ، بل إلى معرفة نفس الأبنية ، فثبت أن قوله : (أحوال أبنية الكلم) ليس بشامل أيضاً ، لخروج أكثر أبواب التصريف عن الحد كما ترى ، ويشهد على ارتكابه هذا الخطأ قوله : (بعض أحكام الإدغام وبعض أحكام التقاء الساكنين) ، لأنه لا يعلم من كون البعض راجعاً إلى الأحوال كون البعض الآخر راجعاً إلى الأبنية ، إذ لو لم

(١) انظر الجاربردي وابن جماعة (١٠/١) والنكت (١٢٨/١) .

يكن راجعا إليها لكان إما راجعا إلى الأحوال ، وهو فاسد ، لاستلزامه
كون الكل راجعا إليها ، أو راجعا إلى شيء غير الأحوال والابنية ، وهو
فاسد أيضا ، لانحصار علم التصريف فيما هو راجع إلى معرفة أحوالها .
وأيضا دخول البعض مطلقا يستلزم خروج البعض مطلقا ، سواء كان راجعا
إلى أحد الأمرين أم إلى شيء غيرهما ، وعلى التقديرين يكون الحد مختلا ،
لا يقال : يجوز أن يكون معرفة نفس الابنية مندرجة تحت معرفة
أحوالها كما جعله بعض الشارحين جوابا محتملا ، لأننا نقول : إذا كان
معرفة نفس الابنية مندرجة تحت معرفة أحوالها ، فمن طريق الأولى أن
لا تستتبع معرفة أحوالها معرفة نفسها ، لأن الابنية ذات ، والأحوال أعراض ،
ومن عدم جواز كون الذات مستتبعة للأعراض يلزم أجدرية عدم جواز
كون الأعراض مستتبعة للذوات (((١)

وقال ابن الناظم - وتبعه السيد الشريف واليزدي والسيوطي =
اعتراضا على حد التصريف في المتن واللفظ لابن الناظم : ((هذا
التعريف غير مانع ، لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ، ككون
النكرة المفرد المعرفة منادى ، نحو (يا زيد) ، وكون الاسم مقطوعا
عن الإضافة في اللفظ ، نحو لله الأمر من قبل ومن بعد ، مما هو من علم
النحو لا التصريف .)) (٢)

وأضاف اليزدي : ((قوله : (التي ليست بإعراب) يدل على
أن كل حال هي من جهة الإعراب خارجة عن حده ، وعلم النحو ليس
بمنحصر في الإعراب ، بل مباحث البناء من جملته أيضا ، فيدخل في حده
كل بحث هو من جهة البناء ، فثبت أنه دخل في حده بعض علم النحو ،

(١) النكت (١٢٧-١٢٨/أ) .

(٢) انظر بغية الطالب (ف: ١ = ص ٢) ، والجاربردي وابن جماعة

(٩/١) ، والنكت (١٢٨/ب) .

وهو عنده مفاير لعلم التصريف ، فلا يكون حده مانعا (((١)

- وأجاب الجاربردي وتبعه ابن جماعة ونقره كار والأنصاري

والعصام :

أ - إن قول المصنف : ((التي ليست بإعراب)) مخرج

لعلم النحو بأقسامه ، أي بحث المعربات والمبنيات ، واكتفي في قصدهما
بذكر الإعراب ، لأنه ينسب عنها ، وشاع ذلك حتى يعبر عنهما بالإعراب
فقط . (٢)

ب - وأضاف الجاربردي وتبعه ابن جماعة : ويشهد لذلك

أنه يقال : (هذا كتاب إعراب القرآن) مثلا ، وإن كان شتملا على ذكر
البناء والإعراب ، كما يشهد له قول المصنف في أول الكتاب ((أن الحق
بمقدمتي في الإعراب)) يريد كافيته ، وهي شتملة على مسائل المعربات
والمبنيات ، وليس على المعربات فقط .

- وأجاب السيوطي عن كلمات الجاربردي ومن تبعه في الجواب

الأول بقولسه : ((غير سديد ، لأن هذا الإطلاق فيه تجوُّز ، وهو في
الحدود غير جائز)) . (٣)

- وعن الجواب الثاني : ((وهذا أيضا لا يصلح للدفع ، لأنه

يستلزم التحكم ، وبيانه أنه قد ذكر في الكافية بعض مباحث الصرف في الجمع
والتثنية وغير ذلك ، وبعضها في الشافية ، فالحكم يكون بعضها من النحو ،
وبعضها من الصرف حُكْمٌ لا عن سند ، هذا وإن جعل الصرف جزءا من
النحو لم يلزم هذا التحكم ، ولكن يخل الحد لا محالة .)) (٣)

(١) النكت (١٢٨/ب) .

(٢) انظر الجاربردي وابن جماعة (٩/١) ، ونقره كار والأنصاري (٤/٢)

والعصام (٤) .

(٣) النكت (١٢٨-١٢٩/أ) .

- وأضاف الجاربردي وتبعه ابن جماعة : فإن قيل اعتراضا على جوابنا عن كلمات ابن الناظم ومن تبعه ((لا نسلم أن قوله : (ليست بإعراب) يخرج النحو بأقسامه ، أي بحث المعربات والمبنيات ، لأنه لا دلالة للمعربات على المبنيات ، وكما لا دلالة له على شيء لا يلزم من إخراج المعربات إخراجها ، فينتج أنه لا يلزم من إخراج المعربات إخراج المبنيات فيكون الحد غير مانع لدخول المبنيات فيه)) . (١)

(١) فجوابه ما قدمناه من الجواب عن كلمات ابن الناظم ومن تبعه .

- وأضاف الجاربردي : فإن قيل ما ذكرته لم يدفع الاعتراض ، ((لأن للمعتز أن يقول غاية ما ذكرت أنه يصح إطلاق الإعراب وإرادة جميع النحو ، ولكن هذا الإطلاق حقيقة أو مجاز ؟ إن قلت : (حقيقة) فلا نسلم ، لأن نفيه صحيح بأن يقال : النحو ليس بإعراب فحسب ، بل إعراب وبناء ، ولأن الإعراب بعض النحو ، فلا يكون كله ، وإن قلت : (مجاز) فمسلم ، ولكن يجب الاحتراز في الحدود عن الألفاظ المجازية)) . (١)

فالجواب : إن هذا الإطلاق المجازي مشهور بين علماء العربية ، فصار بشهرته كالحقيقة العرفية . (١)

قال ابن الناظم ، وتبعه السيوطي : إن هذا الإطلاق يظل رغم كل ما يمكن أن يقال فيه مجازا والمجاز خلاف الأصل والظاهر ، فيجب أن يجتنب في التعاريف تخصيص الشيء بما ليس له بالفعل ، وأي تعريف لم يجتنب فيه ذلك فهو مدخول . (٢)

(١) الجاربردي وابن جماعة (٩/١) .

(٢) بغية الطالب (ف : ١ = ص ٢) ، والنكت (١٢٨-١٢٩/١) .

وجاء في شرح العصام : ((ويمكن أن يقال : مباحث المني
من النحو تعيين لمحال الإعراب المحلي فهي باحثة عن الإعراب ، ويرد
خروج البحث عن المضارع المرفوع والمنصوب والمجزوم في التعريف .
ويمكن دفعه بأنه ليس بحثا عن حال هو إعراب ، بل بحث عن
حال بناء يعرض على الفعل في كل حال .)) (١)

وما تقدم نلاحظ عناية الجاربردي بدفع الاعتراض على المصنف ،
والذود عنه ولو الجاه ذلك إلى تكلف شديد .

ولقد كان من منهج ابن جماعة في حاشيته على الجاربردي أنه يناقش
زود الجاربردي ، فيسقط المتكلف الضعيف . (٢)

وعلى العكس من الجاربردي كان الرضي كثير الاعتراض على المصنف
ولقد عدت له أكثر من مائتي اعتراض .

وكان من منهج الغيات في شرحه على الشافية الذي اختصر فيه
شرح الرضي ، واعتمد فيه في كثير من المسائل على شرح الجاربردي أنه كان
يسقط من اعتراضات الرضي ما يراه ظاهرا السقوط ، أو يمكن السقوط
بوجه من وجوه التأويل والتخريج ، وما يراه قويا قائما يذكره ويوافق الرضي
فيه ، وما يراه يحتمل الوجهين ما يرجع إلى اختلاف المذاهب أو الأدلة
مثلا يناقشه فيضعفه أو يقويه . وقد كان من الغيات أن أسقط أكثر من

(١) العصام (٤) .

(٢) انظر بعضا من أمثلة تكلف الجاربردي وردود ابن جماعة عليه في

(١/٦٧ ، ٨٥ ، ١٣١ ، ١٣٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ - ٢٤٥ ، ٢٦٢ ،

٢٧٦ - ٢٧٧ ، ٣٣٠) .

(١) نصف اعتراضات الرضي ، ولم يذكرها في مختصره .

وما نلاحظه في كتاب (بغية الطالب) وليس موجودا في شروح

الشافية :

- خلو كتاب بغية الطالب ما نجده في شروح شارحي الشافية من

نحو قولهم : اعترض شارح ، وأجاب ثان ، وقال آخر ، والصواب ،

أو والجواب ، إلى آخره ، وذلك لأن بغية الطالب أول كتاب يتعلق بالشافية

وليس قبله ما له صلة بالشافية غير شرح المصنف نفسه .

- وإن خلا بغية الطالب من مثل هذه المناقشات إلا أنه يرجع

إليه الفضل في إثارة معظمها .

- استيعاب ابن الناظم لشرح المصنف على الشافية ، ومقارنة

كلامه في المتن بكلامه في الشرح موافقة ومخالفة .

- استيعابه لمصنفات ابن نالك وإكثاره من النقل عنها .

- استيعابه لكتاب سيبويه وإكثاره من الرجوع إليه ، والنقل عنه ،

والاحتكام إليه .

- عنايته بشرح الخريب .

- عنايته باستقصاء الأمثلة والآبئية وتتبع نوادرها وشواردها

وشواذها .

- عنايته بالحدود والتعاريف ، وأنه يجب أن يجتنب فيها المجاز ،

وتتبعه المصنف في كثير من حدوده وتعاريفه .

(١) انظر بعض ما وافقه فيه في الرضي (١/١٢٨ ، ١٤٠ ، ٢٠٣) ،

١١٩/٢ (١٢٨ ، ١٧٢) والغياث (١/٨١ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ٢٠/٢١) ،

٢٥ ، ٤١) وما ناقشه فيه تضييفا أو تقوية في الرضي (١/٢٢٧) ،

١٥٦/٣ (٢٣٦ ، ٢٣٧) ، والغياث (١/١١٢ ، ٢٠/٢٢٣ ، ٣٢٤) ،

وبعض ما أسقطه في الرضي (٢/٢٧٦ ، ٢٨٥ ، ٣/٢٣٥) .

أثر بغية الطالب في التأليف الصرفي ، وقيمته بين كتب الصرف :

بغية الطالب أول أثر صرفي يتناول مسائل الشافية بعد شرح المصنف ابن الحاجب ، ولقد كان لما أثارته مسائل البغية من اعتراضات ومواخذات واستدراكات أثر كبير في شروح الشافية ، ولعل جانباً من هذا الأثر اتضح في المثال المتقدم من مناقشات الشارحين لحد التصريف .

ويأتي شرح الرضي ثالثاً حيث الترتيب الزمني لشروح الشافية والكتب المتعلقة بها بعد بغية الطالب وشرح المصنف ، ولم أجد صلة ما بين البغية وشرح الرضي .

ويأتي شرح الرضي أيضاً ثانياً من حيث أثره في الشروح اللاحقة في الاعتماد عليه ، والنقل عنه بعد شرح الجاربردي .

وشرح الجاربردي هو أكثر شروح الشافية شيوعاً وأثراً في شرح الشافية بعده ، وفي غيرها من كتب التصريف .

وإذا علمنا أن نقره كارقذ اعتمد في شرحه اعتماداً كلياً على شرح الجاربردي .

وأن شرح الأنصاري يكاد يكون نسخة ثانية من شرح نقره كار .

وأن الغيات اعتمد في شرحه كثيراً على شرح الجاربردي .

وأن شرح العصام لا يتجاوز كونه تعليقات بصيرة استلها من شرح الجاربردي .

وإذا علمنا أيضاً أن الجاربردي نفسه قد بنى شرحه بالاعتماد على أصول أربعة هي :

- ١ - شرح الهادي للزنجاني .
- ٢ - شرح المصنف على الشافية .

- ٣ - شرح السيد الشريف عليها .
٤ - بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم .
وتتبعُ كلام الجاربردي في شرحه وتعقيبات ابن جماعة له يصدق
هذا الكلام الأخير .

وأن السيد الشريف قد اعتمد في شرحه اعتمادا كبيرا على بغية
الطالب ، والنظرُ في حاشية ابن جماعة ونكت السيوطي يقطع بصحة
هذه الحقيقة . (١)

إذا تأكد لنا كل ما تقدم علمنا أن بغية الطالب هو الأصل في هذه
الشرح جميعها ، عنه أخذوا ، وعليه اعتمدوا ، ومنه استفادوا ، وبه أفادوا .
وما تقدم لا يعني أن الاستفادة من بغية الطالب في غير شرحي
السيد الشريف والجاربردي كانت عن طريق هذين الأخيرين فقط ، بل في
الشرح المتقدمة ما يفيد أن أصحابها نقلوا عن البغية مباشرة كذلك . (٢)

وأما شرح ابن هشام فما جاء في النكت من اعتراضه على المصنف
في حد المقصور والمدود يفيد نقله هذا الاعتراض عن ابن الناظم . (٣)

-
- (١) انظر مثلا حاشية ابن جماعة (٩ / ١ ، ٨٥ ، ١٠٧ ، ١٥٨ ، ١٩٠) .
ونكت السيوطي (١ / ٢١ ، ١ / ٢٤ ، ب / ١٢٥ ، أ / ١٣٥ ، ب / ١٣٥ ،
ب / ١٣٥ ، أ / ١٣٧ ، ب / ١٣٧ ، ١٣٨ ، أ / ١٣٩ ، أ / ١٤٠ ،
أ / ١٤١ ، أ / ١٤١ ، ب / ١٤١) .
(٢) انظر مثلا شرح الأنصاري (٩ / ٢ ، ٢١٧) .
(٣) انظر النكت (ب / ١١٠) .

وأما شرح النظام فما جاء من مناقشته لعد المصنف (تفاعل ،
وتكلم) من الملحق بدحرج يفيد اطلاعه على بغية الطالب ، ونقله
عنه (١) ، ولا شك في اطلاع النظام على شرح الجاربردي .

وأما البيهقي فقد أكثر في شرحه من النقل عن الجاربردي ، وبدأ
لي من تتبع شرح البيهقي أنه لم يطلع على بغية الطالب .

وأما السيوطي في النكت فنقل عن بغية الطالب عدة نقول . (٢)

ولعل قول السيوطي في النكت : ((قول الشافية : (بخلاف

الصفة نحو الفزوي) . قال بدر الدين بن مالك : (هذا تمثيل

من عنده ، وليس معه فيه نقل ، والقياس أن يقال : الغزيا ، كما يقال :

العليا) . ونقله عنه أبوحيان في شرح التسهيل ، وابن قاسم في شرح

الالفية ، والسيد في شرح الشافية)) . (٣)

ولعل هذا النص يوضح - ومشكل جيد - قيمة بغية الطالب بين

كتب الصرف ، وأثره في التأليف الصرفي .

وانظر نقولا أخرى عن بغية الطالب في :

الارتشاف (١٤٣/١) وشرح الخلاصة للمرادي (٤٦/٦) ،

والمساعد (٢٣/٤) ، وشرح إيجاز التعريف لابن إياز (ق : ٢٧-٢٨)

والتصريح (٣١٩/٢) والتطريف لابن هلال (ب/٢٢ ، أ/٣٢) . (٤)

وقد تقدم أن نقول ابن جماعة عن بغية الطالب في حاشيته على

الجاربردي قد تجاوزت المائة . (٥)

(١) شرح النظام (ب/١٠) .

(٢) انظر مثلا النكت : (أ/٢٣ ، ب/١٢٣ ، أ/١٣٥ ، ب/١٣٦) .

(٣) ب/١٣٨ .

(٤) النكت (ب/١٣٨) .

(٥) وانظر هذه النقول بالترتيب في بغية الطالب (ص :

١٨٠ ، ١٨٢ ، ٨٠٠ ، ٢٣ ، ٢٤٠) .

(٥) انظر ص ٧٦-٧٧ من الدراسة .

بين المصنف وابن الناظم :

إن مسائل هذا الكتاب تبين عن وقفات جيدة ناقش ابن الناظم فيها المصنف ابن الحاجب فكان في عدد منها يرد كلام المصنف، ويصححه في عدد آخر، أو ينسبه إلى الوهم، أو الغلط، أو القصور، أو إلى أشياء آخر، مما سألنا القول فيه، مفردا كل نوع من هذه الوقفات، أو ما تشابهه وتقارب منها على حدة، وذاكرا في كل مسألة من وافق ابن الناظم فيها من الشارحين، اعتراضا على المصنف، أو استدراكا، أو تصحيحا، أو غير ذلك، وما أذكره من موافقات الشارحين لابن الناظم يبين عن الأثر الكبير لبغية الطالب في التأليف الصرفي بعد ابن الناظم.

فابن الناظم في مناقشته لكلام المصنف :

١ - يصفه بأنه : مطلق، وليس على إطلاقه :

مثاله : قال المصنف : ((والكسر الأصل، فإن خولف فلعارض، كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ)) (٢ / ٢٤٠) . [في التقاء الساكنين] قال ابن الناظم : ((ميم الجمع لا يخلو ما قبلها أن يكون مكسورا، أو مضموما، فإن كان ما قبلها مكسورا جاز في تحريكها لملاقة ساكن بعدها الوجهان : الكسر والضم، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى : * وتقطعت بهم الأسباب *، وإن كان ما قبلها مضموما فتحريكها بالضم لملاقة ساكن بعدها واجب في الأعراف، ومن العرب من يكسر على الأصل في التحريك للتقاء الساكنين، حكى ذلك أبو علي في التذكرة، وأنشد :

* وهُم القضاة ومنهم الحكام *

وقد ظهر من هذا أن إطلاق وجوب الضم في ميم الجمع قبل ساكن
ليس بصواب، وإنما الصواب تقييده بأن يقال : كوجوب الضم غالبا في
ميم الجمع بعد ضمة ((ف : ٥٨ = ص ٩٤) .

ووافق ابن الناظم في هذا الاعتراض ، الرضي (٢٤٠ / ٢) ،
والجاربردي وابن جماعة (١٦٠ / ١) ونقره كار ، والأناصري (١١٤ / ٢) ،
والنظام (٤٨ / أ) والمعاصم (١٠٥) ، والغيات (٦٥ / ٢) .
ومثاله أيضا :

(ف : ١٩ = ص ٢٦) .

ووافق فيها : الرضي (١٧٠ / ١) والجاربردي وابن جماعة
(٦٧ / ١) ، ونقره كار والأناصري (٤٥ - ٤٤ / ٢) والنظام (٢٠ / أ) ،
والمعاصم (٤٢) ، والغيات (٩٥ / ١) .

(ف : ٤٧ = ص ٨) .

ووافق فيها : الرضي (١٤٢ - ١٤١ / ٢) ، والنظام (٤١ / أ) ،
وابن جماعة (١٤١ / ١) ، والأناصري (٩٦ / ٢) ، والغيات (٣٠ / ٢ /) .
و (ف : ١٠٠ = ص ١٥٧) .

ووافق فيها السيد الشريف (ابن جماعة) : (٢٤٣ / ١) .

و (ف : ١٠٤ = ص : ١٦١)

ووافق فيها ابن جماعة (٢٥٤ / ١) .

و (ف : ١٠٧ = ص ١٦٨) .

ووافق فيها : الرضي (٥٣ - ٥٥ / ٢) ، والجاربردي وابن جماعة

(١٢٦١ / ١) ، ونقره كار والأناصري (١٨١ / ٢) ، والنظام (٧٨ - ٧٩ / أ)

والسيوطي (١٣٦ / أ) والمعاصم (١٥٧) والغيات (٢٠٤ - ٢٠٦ / ٢)

و (ف : ١١٢ = ص ١٧١) .

ووافق فيها الرضي (٥٦ - ٥٥ / ٣) ، وابن جماعة (٢٦٢ / ١)

والأنصاري (١٨٢ / ٢) ، والغياث (٢٠٧ / ٢ - ٢٠٨) .

و (ف : ١٣٢ = ص ٢١٩) .

ووافق الرضي (١٧٤ / ٣) ، والسيد الشريف والجاربردي وابن

جماعة (٣٠٧ / ١) ، ونقره كار والأنصاري (٢١٥ / ٢) ، والنظام (٩١ / أ)

والسيوطي (١٣٧ / أ) ، والعصام (١٨٦) ، والغياث (٢٧٨ / ٢) .

و (ف : ١٦٩ = ص ٢٨٩) .

ووافق فيها ابن جماعة (٣٨١ / ١) .

٢ - وبأنه مقيد ، وليس على تقييده :

قال المصنف : ((وبعضهم - (أي : ونقص بعضهم) - الألف

من نحو (عثمان ، سليمان ، معاوية) .)) (٣٢٩ / ٣) . [في النقص في الخط]

قال ابن الناظم : ((حذف الألف من الأعلام ليس مختصا

بهذه الأسماء ، بل هو كثير فيما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة

أحرف ما لم يحذف منها شيء ، ك (إسرائيل ، وداود) أو يخف التباسه ،

ك (عامر) ، فكما يحذف من نحو (عثمان ، سليمان) ، كذلك يحذف من

نحو (مروان ، وعطفن ، وهضن) .)) (ف : ١٧١ = ص ٢٩٠) .

ووافق السيد الشريف والسيوطي (١٤١ / ب) ، وابن جماعة

(٣٨٣ / ١) .

٣ - ويصفه بأنه موهم :

قال المصنف : ((ونحو (قَصْعَة) على (قِصَاع ، وِدُّور ، وِدْر ،

وَنُوب) .)) (١٠٠ / ٢) . [في جمع التكسير]

قال ابن الناظم : ((يتوهم من هذا أن تكسير الاسم من (فَعْلَة) على (فَعُول) ، وفِعْل ، وفُعْل) من الكثرة بمنزلة تكسيه على (فِعَال) ، وليس الأمر كذلك ، بل تكسير الاسم من (فَعْلَة) على (فِعَال) هو الغالب المطرد ، وتكسيه على (فَعُول) وأخويه قليل محفوظ)) .
(ف : ٤١ = ص ٧٧) .

• ووافقه ابن جماعة (١٣٢ / ١) ، والفيث (١١ / ٢) .

• وانظر : (ف : ٢٧ = ص ٥٢) .

• ووافقه فيها الرضي (٢٣٥ / ١) ، والسيد الشريف وابن جماعة

• (٨٥ / ١) ، ونقره كار (٥٩ / ٢) والسيوطي (١٢٠ / ١) .

• و (ف : ٢٨ = ص ٥٥) .

• ووافقه السيد الشريف والسيوطي (١٢١ / ١) .

• و (ف : ٣٣ = ص ٦٤) .

• ووافقه السيوطي (١٢٢ / ١) .

• و (ف : ٣٤ = ص ٦٥) .

• ووافقه السيوطي (١٢٣) .

• و (ف : ٩٦ = ص ١٥٣) .

• ووافقه ابن جماعة (٢٤٠ / ١) - (٢٤١) .

• و (ف : ١١٧ = ص ١٨٠) .

• ووافقه النظام (٨٢ / ب) ، وابن جماعة (٢٧١ / ١) .

٤ - وبأنه مخل :

قال المصنف ((وتقلب المكسورة بعدها المستعلية وغير

المكسورة)) . (٢٠ / ٣) . [في الإمالة]

قال ابن الناظم : ((معناه أن الراء المكسورة بعد الألف تغلب

المستعلي والراء غير المكسورة ، فلذلك أمالوا : (هذا طَارِدٌ ، وَغَارِمٌ ،
ومن قَرَارِك)) .

وفيه خلل من قبل أنه يوهم أن الراء المكسورة تغلب المستعلي

بعدها كما تغلبه وهو قبل الألف ، وليس كذلك ، فإن الراء المكسورة لا تغلب

المستعلي بعدها ، وإنما تغلب المستعلي إذا كان قبل الألف ، ولهذا

قال سيبويه رحمه الله بعدما ذكر إمالة نحو (قَارِبٌ ، وَغَارِمٌ ، وَطَارِدٌ) :

((وتقول : هذه ناقة فَارِقٌ ، وأينق مَفَارِيقٌ ، فتنصب الألف كما فعلت ذلك

حيث قلت : (نَاعِقٌ ، وَمُنَافِقٌ ، وَمُنَاشِيطٌ) .)) فكان من حق هذا المصنف

أن يقول : وتغلب المكسورة بعد الألف المستعلي قبلها ، وغير المكسورة

لغلا يتوهم خلاف الصواب)) . (ف : ١٠٣ = ص ١٥٩) .

ووافقه الرضي (٢١ / ٣) والسيد الشريف والسيوطي (١٢٧ / أ)

والنظام (٧٣ / ب) ، والأنصاري (١٧٠ / ٢) ، والعصام (١٤٩) ،

والغياث (١٨١ / ٢) .

وانظر (ف : ١٢٣ = ص ١٩٦) .

ووافقه الرضي (١٢٤ / ٣) ، والجاربردي (٢٨٢ / ١) ، والأنصاري

(١٩٦ / ٢) ، والعصام (١٧١) ، والغياث (٢٣٨ / ٢) .

و (ف : ١٤٢ = ص ٢٤٤) .

ووافقه الجاربردي (٣٢٨ - ٣٢٩ / ١) ، والسيد الشريف والسيوطي

(١٤٠ / أ) ، والأنصاري (٢٣٢ / ٢) ، والعصام (١٩٨) .

و (ف : ١٤٣ = ص ٢٤٤) .

ووافقه السيد الشريف وابن جماعة (٣٣٠ / ١) ، والسيوطي (١٤٠ / أ)

والأنصاري (٢٣٣ / ٢) .

هـ - وبأنه كلام قاصر، وغير مانع، ومستدرك عليه فيه، وغير واف:

- قال المصنف: ((ونحو (عَجُوز) على (عَجَائِز))) (١٤٩/٢).
- [في جمع التكسير] قال ابن الناظم: ((كلام قاصر، لأن ما كان وصفا على (فَعُول) فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمذكر منه بابه أن يجمع على (فُعَل) فحسب، نحو: (صُبُورٌ وَصَبْرٌ، وَغُدُورٌ وَغُدْرٌ، وَغَفُورٌ وَغَفْرٌ)، والمؤنث منه بابه أن يجمع على (فُعَلٌ، وَفَعَائِلٌ)، نحو: (عَجُوزٌ وَعَجَزٌ وَعَجَائِزٌ، وَقُلُوصٌ وَقُلُوصٌ وَقَلَائِصٌ، وَسُلُوبٌ وَسُلْبٌ وَسَلَائِبٌ))) (ف: ٤٨ = ص ٨٢).

• ووافقه ابن جماعة (١٤٢/١).

• وانظر (ف: ٧١ = ص ١١٥).

• ووافقه الرضي (٥٧/١) والجاربردي وابن جماعة (١٩٦/١).

• (١٩٨)، والغياث (١١٧/٢).

• و (ف: ٧٤ = ص ١١٨).

• ووافقه الرضي (٣٤٣/٢) والسيوطي (١٣٥/أ).

• و (ف: ٩٩ = ص ١٥٦).

• ووافقه ابن جماعة (٢٤٣/١).

• و (ف: ١١٩ = ص ١٨٣).

• ووافقه نقره كار والآنصاري (١٩٣/٢)، والغياث (٢٣١/٢).

• و (ف: ١٤٤ = ص ٢٤٩).

• ووافقه نقره كار والآنصاري (٢٣٤/٢).

• و (ف: ١٥٢ = ص ٢٥٩).

• ووافقه الرضي (٢٧٩/٣ - ٢٨٠)، وابن جماعة (٣٤٨/١).

• والنظام (١٠٣ - ١٠٤/أ) والآنصاري (٢٤٨/٢) والغياث (٣٦٠/٢).

و (ف : ١٦٥ = ص ٢٨٥) .

ووافق ابن جماعة (٢٧٣ / ١ - ٣٧٤) .

و (ف : ١٧٠ = ص ٢٩٠) .

ووافق ابن جماعة (٣٨٢ / ١) .

٦ - وأنه غير مستقيم :

قال المصنف : ((و * الرِّحْبُكُ * إن ثبت فعلى تداخل

اللغتين في حرفي الكلمة)) (٣٥ / ١) . [في أبنية الاسم الثلاثي المجرد]

قال ابن الناظم : ((جعله هذه القراءة على تداخل اللغتين

في حرفي الكلمة غير مستقيم ، لأن التداخل هو أن تدخل إحدى اللغتين على الأخرى في قياسها ، كقول بعضهم (فِضْلٌ يَفْضُلُ) فجاء بالماضي

على لغته ، وبالمضارع على لغة من قال (فُضِّلَ) بالفتح ، وليس فسي

التداخل خروج إلى استعمال متروك ، بل خروج من لغة إلى أخرى))

(ف : ٤ = ص ٨) .

ووافقه اليزدي والسيوطي (٣٠ / ١) .

وانظر (ف : ١٦٠ = ص ٢٧٤) .

ووافقه فيها الرضي (٣٠٢ / ٣) والسيد الشريف والسيوطي

(١٤١ / ١) والغياث (٣٨٧ / ٢) .

٧ - وأنه غير صحيح ، وغلط ، وباطل :

قال المصنف : ((وكذلك قلب ألف نحو (حُبْلَى) همزة ، أو

واوا ، أو يا *)) (٢٨٥ / ٢) . [في الوقف]

قال ابن الناظم : ((تخصيص الوجوه الثلاثة بألف التأنيت ،

وهو غير صحيح ، فإنه لا فرق في الوقف على المقصور بين ما ألفه للتأنيت

وبين ما ألفه لغير التأنيت في أن الوجه أن يوقف عليه بالألف ، وأنه

قد يوقف عليه بإبدالها همزة، أو واوا أو ياء، والدليل على ذلك أن
سيبويه مثل بقول بعض العرب في (أفعى) : (هذه أفعى) ،
وفي (حبلَى) : (هذه حبلَى) ، وفي (مُنَى) : (هذه مُنَى) ،
ثم قال : ((وكذلك كل ألف في آخر الاسم حدثنا الخليل وأبو الخطاب
أنها لفة فزارة ، وناس من قيس)) ، ثم قال : ((وزعموا أن بعض طيبي
يقول : (أفعو) لأنها أبين من اليا ، فلم يخص الانقلاب في
الوقف إلى اليا ، والواو بألف التأنيت عن غيرها ، بل عمه كما ترى ، ومثل
فيه ب (أفعى ، ومُنَى) ما ألفه بدل من الأصل ، كما مثل ب (حبلَى)
ما ألفه للتأنيت)) . (ف : ٦٣ = ص : ١٠٠) .

ووافقه الرضي (٢٨٦/٢) والأَنْصاري (١٢٤/٢) ، والغياث

• (١٨٦/٢)

وانظر (ف : ١٦ = ص : ٢٥) .

ووافقه الرضي (١٢٦/١) ونقره كار (٣٦/٢) ، وابن جماعة (٥٧/١) .

و (ف : ٣٠ = ص : ٦) .

ووافقه السيد الشريف (ابن جماعة (١٠٠/١) .

و (ف : ٣٩ = ص : ٧٣) .

ووافقه الرضي (٩٠-٩١/٢) وابن جماعة (١٢٨/١) ، والغياث

• (٥/٢)

و (ف : ٥٦ = ص : ٩)

ووافقه الرضي (٢٣٢/٢) ، ونقره كار والأَنْصاري (١١٣-١١٤/٢) ،

وابن جماعة (١٥٧/١) ، والغياث (٦١/٢) .

و (ف : ١٣٩ = ص : ٢٣٤) .

وظاهر كلام الجاربردي (٣١٩/١) ، ونقره كار والأَنْصاري (٢٢٥/٢)

والسيوطي (١٣٩/١) ، والغياث (٣٠٨/٢) موافقة ابن الناظم .

٨ - ويصفه بأنه غير مرضي :

قال المصنف : ((ويجي * من الجميع بمعنى الجوع والعطش
وضديهما على (فَعْلَان))) . (١٤٨ / ١) . [في الصفة المشبهة]
أي يجي * (فَعْلَان) من (فَعِلُّ) مثلثة العين .
قال ابن الناظم : (فَعْلَان) بابه (فَعِلُّ) ، وقد يجي * من
(فَعَلُّ) ، ولم نعلمه جاء * من (فَعِلُّ) ، فقوله : (ويجي * من الجميع)
كلام غير مرضي . انظر (ف : ١٧ = ص ٢٨) .
ووافقه ابن جماعة (٦١ / ١) والآنصاري (٤٠ / ٢)
وانظر (ف : ١١٦ = ص ١٧٨) .
ووافقه السيد الشريف (ابن جماعة ٢٦٩ / ١) .

٩ - وأن الصواب فيه أن يقال : أو الذي ينبغي أن يقال ،
أو أمثل منه أن يقول ، أو أحسن منه أن يقول :

قال المصنف : ((الغالب في نحو (فُلْس) على (أَفْلَس ،
وَفُلُوس) ، وباب (ثَوَّب) على (أَثَوَّب) ، وجاء (زِنَانٌ) في غير باب
(سَيْل) ، و (رِفْلَانٌ ، وَبُطْنَانٌ ، وَغِرْدَةٌ ، وَسُقْفٌ ، وَأَنْجِدَةٌ ، شَانٌ)) .
[في جمع التكسير] (٨٩ / ٢) .

قال ابن الناظم : ((مراده بنحو (فُلْس) كل اسم على (فَعَلُّ)
صحيح العين ، وما كان كذلك فالغالب أنه يجمع في القلة على (أَفْعَلُّ)
ك (أَكَلَب ، وَأَكْعَب ، وَأَفْرَخ ، وَأَنْسَر ، وَأَطْبِ) ، وفي الكثرة على (فُعُول
(وَفِعَال) ليس أحدهما أولياً من الآخر ، وذلك نحو : (نَسور ، وَبَطون ،
وَكَلاب ، وَكَباش ، وَفَرُوخ ، وَفَرَاخ ، وَكَعُوب ، وَكَعَاب ، وَفَحْسول وَفَحَال ، وَطَبِي
وظبأ) .

فيتوجه عليه الاخذ في صنيعه ب (فِعَال) حيث لم يعبده مع
مثله في الغلبة، وعده مع القليل المحفوظ، فقال : ((وجاء (زِنَانُ)
في غير باب (سَيْل) ، و (رِفْلَان ، وِطْنَان ، وِغْرَدَة ، وِسْقَف))) ، وهو
ظاهر في أن مجي * (زَنْد) على (زِنَان) من القليل الشاذ ، ومجي *
مثله فيما عينه يا * غير مسموع .

والصواب أن يقال : مجي * (زَنْد) على (زِنَان) من الغالب
المقيس ، ومجي * مثله فيما عينه يا * شاذ نادر ، وذلك قولهم : (ضَيْف ،
وضِيَّاف) (.) . (ف : ٣٨ = ص ٧٢) .

ووافقه السيد الشريف وابن جماعة (١٢٨ / ١) والغياث (٥ - ٤ / ٢)

وانظر (ف : ٢٤ = ص ٤٩) .

ووافقه ابن جماعة (٧٧ / ١) .

و (ف : ١١١ = ص ١٧٠)

ووافقه الرضي (٥٥ / ٣) ، والجاربردي وابن جماعة (٢٦٢ / ١)

ونقره كار والآنصاري (١٨١ / ٢) والنظام (١ / ٧٩) والعصام (١٥٨)

والغياث (٢٠٦ / ٢) .

و (ف : ١٣٦ = ص : ٢٣١) .

ووافقه الجاربردي (٣١٤ / ١) ، ونقره كار والآنصاري (٢٢١ / ٢)

والغياث (٢٩٥ / ٢) .

و (ف : ١٥٨ = ص ٢٦٩) .

ووافقه ابن جماعة (٢٦٣ / ١) .

١٠ - ويصفه بأنه خلاف سيبويه ، واتباع سيبويه أولى :

قال المصنف : ((وما زيادته مدة الثالثة في الاسم نحو :
(زَمَان) على (أَزْمِنَةٌ) غالبا ، وجاء* (قَدْلٌ ، وَغِرْلَانٌ ، وَعُنُوقٌ) ((
(٢/١٢٥)٠ [في جمع التكسير أيضا]-

قال ابن الناظم : ((ذكره ل (قَدْلٌ) مع (غِرْلَانٌ ، وَعُنُوقٌ)
دليل على أن جمع (فَعَالٌ) عنده على (فَعُلٌ) قليل ، وليس غالبا ،
وهو خلاف مذهب سيبويه ، لأن يري أن (فَعَالًا) ينزل (فِعَالٌ)
في اطراد تكسيه على (أَفْعَلَةٌ) في القلة ، و (فَعُلٌ) في الكثرة ،
وذلك نحو (زَمَانٌ وَأَزْمِنَةٌ ، وَقَدَالٌ وَأَقْدَلَةٌ ، وَفَدَانٌ وَأَفْدَانَةٌ ، وَسَحَابٌ
وَسُحُبٌ ، وَحَرَامٌ وَحُرْمٌ) ، فكان اتباع سيبويه في ذلك أولى ما فعل ((
(ف: ٤٤ = ص ٧٩)٠

ووافقه الرضي (١/١٢٥) وابن جماعة (١/١٣٨)٠

وانظر (ف: ٤٠ = ص ٧٦)٠

ووافقه ابن جماعة (١/١٣١) والآنصاري (٢/٨٦) والغيات

(٢/٩)٠

و (ف: ١٢٣ = ١٩١)

ووافقه الرضي (٣/١٢٤) والجاريري (١/٢٨٢) والآنصاري

(٢/١٩٦) ، والعصام (١٧١) والغيات (٢/٢٣٨)٠

١١ - وبأنه ليس بشي* ، ليس كذلك ، وهو خلاف الأولى ، فيه نظر.

قال المصنف : ((والتزموه في (الأولى) حملا على (الأول)٠))

(٣/٧٦)٠ [في الإعلال]-

قال ابن الناظم : ((ليس بشي* ، لأنه جعل التزام القلب في

(الأولى) شاذًا معللا بحمل المفرد على جمعه ، وإنما هو مقيس معلل

باستثقال التصحيح))٠ (ف: ١١٧ = ص ١٨٠)٠

ووافقه السيد الشريف والسيوطي (١٣٧/ب)٠

- وانظر (ف : ٢١ = ص ٤٤) .
- وواقفه ابن جماعة (٦٩ / ١) .
- و (ف : ٦٩ = ص : ١٣٣) .
- وواقفه الرضي (٣٢٥ / ٢) ، والجاربردي وابن جماعة (١٩٠ / ١)
- وابن هشام والسيوطي (١١١ / ١) ، ونقره كار والانساري (١٣٣ / ٢) والعصام
- (١٢١) والغياث (١٠٨ / ٢) .
- و (ف : ٩٢ = ص ١٣٩) .
- وواقفه السيد الشريف والسيوطي (٣٥ / ١ ب) .
- و (ف : ١٣٠ = ص : ٢١٧)
- وواقفه ابن جماعة (٣٠٦ / ١) .
- و (ف : ١٤١ = ص : ٢٣٧) .
- وواقفه السيد الشريف واليزدي وابن جماعة (٣١٩ / ١) ، ونقره كار
- (٢٢٤ / ٢) والسيوطي (١٣٩ / ١) .
- و (ف : ١٦٣ = ص ٢٨) .
- وواقفه الجاربردي وابن جماعة (٢٧٢ / ١ - ٢٧٣) والسيوطي (١٤١ / ١)
- ٢ - ويصفه بأنه مردود بالسمع ، ومنقوض :
- قال المصنف : ((ومن ثم لم يقولوا : (وَطَدَا) ، ولا (وَتَدَا))) .
- (٢٦٦ / ٣) . [في الإدغام]
- قال ابن الناظم : ((كلام مردود بالنقل الصحيح . حكى ابن
- القطاع : (وَطَدَ الشَّيْءُ وَطَدَا ، وَطِدَةٌ : ثَبَّتَ ، وَوَطَدْتُهُ) ، وحكى ابن
- القوطية : (وَتَدَّتْ الوَتِدُ وَتَدَا ، وَأَوْتَدْتَهُ : أَثْبَتَهُ فِي الأَرْضِ) .))
- (ف : ١٥٥ = ص : ٢٦٢)
- وواقفه الرضي (٢٦٨ / ٣) والجاربردي وابن جماعة (٣٤٥ / ١) ،
- ونقره كار والانساري (٢٤٥ / ٢) والنظام (١٠٢ / ١) ، والعصام (٢١٠) .

وانظر (ف : ١٦٢ = ص (٢٨) .

ووافقه السيد الشريف والسيوطي (١٤١ / ١) .

١٣ - وبأنه ليس معه فيه نقل :

قال المصنف : ((وتقلب الواوياء في (فَعْلَى) اسمًا

ك (الدنيا ، والعليا) ، وشذ نحو (القصى ، وحزوى) ، بخلاف الصفة

ك (الغزوى) (٠) (((١٧٧ / ٣) . [في الإعلال]

قال ابن الناظم : ((وأما قول ابن الحاجب رضي الله عنه :

(بخلاف الصفة كالغزوى) يعني أنشئ الاغزى ، أفعال تغضيل من

(غزا يغزو) فهو تشيل من عنده ، وليس معه فيه نقل ، والقياس أن يقال :

(الغزياً) ، كما يقال : (العلياً ، والدنيا) (٠) . (ف : ١٣٣ = ص : ٢٢١) .

ووافقه السيد الشريف والسيوطي (١٣٨ / ب) والأُنصاري (٢١٧ / ٢) .

١٤ - ويعترض أيضا على كلام المصنف في شرحه على شافيته وأمثلة

ذلك :

قال المصنف : ((ونحو (ميمٌ ، وقافٌ ، وعينٌ) ما بني لعدم

التركيب ووقفا ووصلا)) (١٢١٠ / ٢) . [في التقاء الساكنين]

قال ابن الناظم : ((ذكر في شرحه أن يفتسر التقاء الساكنين

وصلا ووقفا في الكلمات المذكورة على طريق التعداد إذا كان أول الساكنين

حرفين ، نحو : (قاف ، وميم ، وعين ، وزيدٌ ، واثنانٌ) وهذا الشرط

غير لازم ، فإنه لا فرق في ذلك بين ما أول ساكنه حرفين ، نحو

(ميم ، وعين) ، أو حرف صحيح ، نحو (رعَدٌ ، وهنَدٌ ، وجَمَلٌ) . (٠)

(ف : ٥٥ = ص ٩٠) .

ووافقه الرضي (٢٢٠ / ٢) والجار بردي وابن جماعة (١٥١ / ١) ،

ونقره كار والانساري (١٠٩/٢) والغياث (٥٧/٢). وانظر شرح المصنف

(ل : ٢١-٢٢) .

• وانظر : (ف : ٦٦ = ص ١٠٨) .

• و (ف : ٧٧ = ص ١٢١) .

• ووافقته الرضي (٣٤٧/٢) ونقره كار (١٤٥-١٤٦) ، وابن

جماعة (٢٠٩/١) ، والغياث (١٢٧/٢) .

• و (ف : ١٢١ = ص ١٨٥) .

• و (ف : ١٣٩ = ص : ٢٣٤) .

• وظاهر كلام الجاربردي (٣١٩/١) ونقره كار والانساري

(٢٢٥/٢) ، والسيوطي (١/١٣٩) والغياث (٣٠٨/٢) موافقة ابن

الناظم في هذا الاعتراض .

• و (ف : ١٦٠ = ص ٢٧٥) .

مواقف مفردة لابن الناظم :

لا أقول لم يسبقه إليها أحد ، لأنه أول شارحين للشافية
بعد المصنف ، وإنما لم يتبعه فيها أحد ، وليس هذا دليلاً
على سقوطها ، ومن أمثلتها :

قال المصنف : ((وشذت في (أسطاع) - (أي زيادة السين) -

قال سيبويه : هو (أطاع) ، فمضارع : (يسطيع) بالضم ، وقال

الفراء : الشاذ فتحُ الهمزة وحذفُ التاء ، فمضارعه بالفتح)) . (٣٧٦ / ٢)

قال ابن الناظم : ((مذهب سيبويه أن السين في (أسطاع) .

زيدت تعويضاً عما فات الفعل من التصحيح ، وأصله : (أطاع) والذي

يظهر من كلام المصنف أن (أسطاع) لم يسمع له مضارع ، وإنما رأى سيبويه

فيه ضم أوله ، ورأى الفراء فتحه ، وليس كذلك ، قال ابن القطاع في كتاب

الابنية ما حاصله : وقالوا : (طاع وأطاع) بمعنى ، و (اسطاع يسطيع)

و (استاع يستيع) ، والأصل فيهما : (استطاع) ، وقالوا : (أسطاع

يسطيع) ، والأصل فيه : (أطاع) .

وقال الفراء : أصله : (استطاع) ، فحذفت تاءه ، وفتحُ همزته

وقطعها شان ، ولو كان كما قال لما جاز ضم أول مضارعه)) . (ف : ٨٨ =

(١)

ص (١٣٦) .

(١) وانظر أيضاً مواقف مفردة أخرى له (ف : ٣٢ ، ٣٥ ، ٥٠ ، ٦٢ ،

٦٦ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٢ ، ١١٨ ، ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٦٨ =

ص : ٦٣ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ،

١٨٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦١ ، ٢٨٨) .

وقفات مع ابن الناظم :

١ - في تركه الاعتراض على المصنف :

فاتت ابن الناظم مجموعة من الاعتراضات والمآخذ تنبه إليها الشارحون ، فنبهوا عليها ، وقد غفل عنها ابن الناظم ، بل لعله تغافل عن عدد منها ، لأنه يراه ضعيفا ، أو مسكنا رده ، إلا أنني أقول : إن عددا من هذه الاعتراضات قوي لا يمكن رده أو إسقاطه أو دفعه فقد كان على المصنف أن يحترز من مثل هذه المآخذ ، وكان على ابن الناظم أن ينبه عليها ، وأمثله :

١ - في ترتيب أبواب الشافية :

عاب السيوطي على المصنف أنه فصل بين التفسير والتصغير بذكر النسب قال : ((وليس بجيد ، لأن التفسير والتصغير أخوان ، ويجريان من واد واحد ، ويتفقان في كثير من الأحكام ، ويحال في كل منهما على الآخر ، فلهذا جرت عادة النحويين بإيلاء أحدهما الآخر ، والغالب أنهم يقدمون التفسير ، وفيهم من يقدم التصغير ثم يورد التفسير عقبه ، كابن عصفور)) . النكت (١١٧ / ب) .

٢ - في جمع التفسير :

قال المصنف : ((الصفة ، نحو (غَضَّان) على (غَضَابٍ وَسُكَّارِي)

وقد ضمت أربعة (كُؤَالِي ، وَسُكَّارِي ، وَعُجَّالِي ، وَغُؤَّارِي) . (١٧٢ / ٢) .

الرضي (١٧٥ / ٢) والأُنصاري (١٠٣ / ٢) ، والفيث (٤٢ / ٢) :

ما حصر أحدهم الضم في هذه الأربعة ، بل في المفصل أن بعض العرب

يقول : (كُؤَالِي ، وَسُكَّارِي ، وَعُجَّالِي ، وَغُؤَّارِي) بالضم ، ولا تصريح

فيه بالحصر ، وفي الكشف أنه قرئ : (ضَعَّافِي ، وَضَعَّافِي) في قوله

تعالى : * ذرية ضَعُافًا * ، ك (سَكَارَى ، وَسُكَارَى) .

قلت : وهذا الحصر في شرح المصنف على شافيته كذلك ، وأما
قراءة (ضَعُافَى ، وَضَعُافَى) فقد ذكرها ابن خالويه في شـ وازه
أيضاً . (١) .

٣ - في المصدر :

قال المصنف : ((ونحو (طَلَّبِ) مختص بـ (يَفْعَلِ) إلا (جَلَّبِ
الجرح) و (الغَلَّبِ))) (١٥٢/١) .

أي : لم يجز * على (فَعَّلِ) ما مضارعه مكسور العين ، أو
مفتوحها إلا لفظان ، الأول : جَلَّبُ الجرح ، والثاني : الغَلَّبُ .

قال السيد الشريف وابن جماعة (٦٣/١) والنظام (١٨/ب)

والأنصاري (٤٢/٢) :

إضافة (الجَلَّبِ) إلى (الجرح) إخراج المصدر (جلب الشيء)
فإنه أيضا جاء مضارعه على (يفعل) بكسر العين إضافة إلى (يفعل)
بضمها .

الأنصاري (٤٢/٢) .

وينبغي استثناء (الظمن) كذلك ، فإنه على (فعل) ، ومضارعه

على (يفعل) بفتح العين .

وانظر أمثلة أخرى من الاعتراضات على كلام المصنف حسب ترتيب أبواب

الشفافية :

١ - اليزدي والسيوطي (١٣١/ب) ، (١٣١/ب) أيضا ،

(١٣١/ب) كذلك .

(١) انظر شوان ابن خالويه (٢٤) ، والمفصل (١٩٦) ، والكشاف (٥٠٤/١)

وشرح المصنف (٢٠/ب) .

- ٢ - الرضي (١٠٠/١-١٠١) .
- ٣ - الرضي (١٠٠/١-١٠١) كذلك ، ونقره كار (٢٩/٢) .
- ٤ - اليزدي والسيوطي (٣٢/ب) ، والغياث (٧٢/١) .
- ٥ - الرضي (١٢٨-١٢٩) .
- ٦ - الرضي (١٢٨/١) أيضا ، والجاربردي وابن جماعة (٥٤-٥٥) واليزدي والسيوطي (٣١/أ) ، والا^١ نصاري (٣٥/٢) ، والعصام (٣٢) ، والغياث (٨١/١) .
- ٧ - ابن جماعة (٥٨/١) .
- ٨ - الرضي (١٤٠/١) ونقره كار والا^١ نصاري (٣٧-٣٨) ، وابن جماعة (٥٩/١) ، والعصام (٣٤) والغياث (٨٥/١) .
- ٩ - النظام (١٩/أ) ، وابن جماعة (٦٤/١) .
- ١٠ - نقره كار والا^١ نصاري (٥٢/٢) ، وابن جماعة (٧٨/١) .
- ١١ - الرضي (٢٠٣/١) ، والغياث (١٠٧/١) .
- ١٢ - الرضي (٢٠٤/١) .
- ١٣ - الرضي (٢١٥-٢١٦) وابن جماعة (٨٠/١) .
- ١٤ - الجاربردي وابن جماعة (٨١/١) ، ونقره كار والا^١ نصاري (٥٤/٢) والنظام (٢٤/ب) ، والغياث (١١٠/١) .
- ١٥ - الرضي (٢٢٧/١) .
- ١٦ - نقره كار والا^١ نصاري (٦٠/٢) ، والعصام (٥٧) ، والغياث (١١٦/١) .
- ١٧ - الرضي (٢٥٠/١) .
- ١٨ - نقره كار (٧٣-٧٢/٢) ، والغياث (١٣٥/١) .
- ١٩ - الجاربردي وابن جماعة (١١٥/١) ، والا^١ نصاري (٧٦/٢) .

- ٢٠- نقره كار (٢/٧٦) .
- ٢١- ابن جماعة (١/١٢٧) ، والانساري (٢/٨٤) .
- ٢٢- الفيات (٢/١٩) .
- ٢٣- الرضي (٢/١١٩) ، والفيات (٢/٢١) .
- ٢٤- الانساري (٢/٩٣) .
- ٢٥- الرضي (٢/١٢٦) ، ونقره كار والانساري (٢/٩٤) ،
والفيات (٢/٢٥) .
- ٢٦- الرضي (٢/١٢٨) ، والفيات (٢/٢٥) .
- ٢٧- الرضي (٢/١٧٢) ونقره كار (٢/١٠٣) ، والفيات (٢/٤١) .
- ٢٨- الرضي (٢/٢٢٥) ونقره كار والانساري (٢/١١٠-١١١) ،
والفيات (٢/٦٠) .
- ٢٩- الرضي (٢/٢٣٢-٢٣٤) ونقره كار والانساري (٢/١١٣-١١٤)
والفيات (٢/٦١) .
- ٣٠- الرضي (٢/٢٣٧) والفيات (٢/٦٢) .
- ٣١- ابن جماعة (١/١٥٨) والسيوطي (١/١٢٣) .
- ٣٢- الرضي (٢/٢٤١) ، والفيات (٢/٦٥) .
- ٣٣- السيوطي (١٢٤) .
- ٣٤- الانساري (٢/١١٩) .
- ٣٥- السيوطي (١/١٢٥) .
- ٣٦- الانساري (٣/١٢٣) .
- ٣٧- الرضي (٢/٢٨٠) .
- ٣٨- السيوطي (ب/١٢٥) .
- ٣٩- السيوطي (أ/١٢٦) .

- ٤٠ - الرضي (٣٢٥/٢) وابن جماعة (١٩٠/١) وابن هشام
والسيوطي (١١٠/ب) ، والعصام (١٢١) .
- ٤١ - الرضي (٣٢٥/٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨) والفيث (١١٢/٢ - ١١٣)
- ٤٢ - الرضي (٣٢٦/٢) ، والفيث (١١٠/٢) .
- ٤٣ - الرضي (٥٧/١ - ٥٨) .
- ٤٤ - السيوطي (١٣٤/ب) .
- ٤٥ - الرضي (٣٥٠/٢) ، والجاربردي وابن جماعة (٢١٦/١) ،
والنظام (٦٣/ب) والآنصاري (١٤٩/٢) والفيث (١٣٣/٢) .
- ٤٦ - الرضي (٣٥١/٢) ، والفيث (١٣٣/٢) .
- ٤٧ - ابن جماعة (٢١٧/١) والآنصاري (١٥٠/٢) .
- ٤٨ - الرضي (٣٧٤/٢) ، والفيث (١٤٨/٢) .
- ٤٩ - الفياث (١٤٢/٢) .
- ٥٠ - الرضي (٣٧٥/٢) ، والفيث (١٤٩/٢) .
- ٥١ - الجاربردي (٢٢٨/١) ، ونقره كار والآنصاري (١٥٧/٢) .
- ٥٢ - الرضي (٣٨٤/٢) ، والفيث (١٥٥/٢) .
- ٥٣ - الرضي (٣٨٤/٢) ، والفيث (١٥٦/٢) .
- ٥٤ - الرضي (٣٩٢/٢) ، والجاربردي (٢٣٢/١) والنظام (٦٧/ب)
والفيث (١٥٨/٢) .
- ٥٥ - الرضي (٣٩٢/٢ - ٣٩٣) ، والفيث (١٥٩/٢) .
- ٥٦ - الرضي (٩/٣) والنظام (٧١/ب) وابن جماعة (٢٤٠/١) ،
والفيث (١٧٤/٢) .
- ٥٧ - السيد الشريف والسيوطي (١٢٦/ب) .
- ٥٨ - السيوطي (١/١٢٧) .
- ٥٩ - السيوطي (١٣٥/ب) .

- ٦٠- الرضي (٧٧/٣) والغياث (٢٢٠/٢ - ٢٢١) .
- ٦١- الرضي (٩٢/٣) والانساري (١٩٠/٢) والغياث (٢٢٧/٢ - ٢٢٨) .
- ٦٢- الغياث (٢٣٤/٢ - ٢٣٥) .
- ٦٣- الرضي (١٢٤/٣) .
- ٦٤- الرضي (١٢٥/٣) والغياث (٢٤٠/٢) .
- ٦٥- الرضي (١٢٥/٣) ، والغياث (٢٤٠ /٤) أيضا .
- ٦٦- الرضي (١٢٦/٣) وابن جماعة (٢٨٥/١) والغياث (٢٤٠/٢) .
- ٦٧- نقره كار والانساري (٢٠٥/٢ - ٢٠٦) ، والغياث (٢٥٣/٢ - ٢٥٤) .
- ٦٨- السيوطي (١٣٨ - ١٣٩ / أ) .
- ٦٩- الرضي (١٦٧/٣) .
- ٧٠- نقره كار (٢١٤/٢) .
- ٧١- الجاربردي وابن جماعة (٣٠٧/١) والانساري (٢١٥/٢) .
- ٧٢- الغياث (٢٩٥/٢) .
- ٧٣- الرضي (١٩٨/٣) ، والغياث (٢٩٦/٢) .
- ٧٤- الغياث (٢٩٧/٢) .
- ٧٥- السيوطي (١٣٦ - ١٣٧ / أ) .
- ٧٦- الرضي (٢٠٣/٣) والغياث (٢٩٩/٢) .
- ٧٧- السيوطي (١٣٧ / ب) .
- ٧٨- الجاربردي وابن جماعة (٣٢٣/١) ونقره كار (٢٢٧/٢) .
- ٧٩- الرضي (٢٣٦/٣) .
- ٨٠- الرضي (٢٣٧/٣) .
- ٨١- نقره كار والانساري (٢٣٢/٢) .
- ٨٢- الانساري (٢٣٣/٢) .

- ٨٣- السيد الشريف والسيوطي (١٤٠/أ) والغيث (٣٢٦/٢) .
- ٨٤- الرضي (٢٤٩/٣) .
- ٨٥- الغياث (٣٢٨/٢) .
- ٨٦- الرضي (٢٥٥/٣) والنظام (١٠٠/أ) وابن جماعة (٣٣٩/١) والآنصاري (٢٣٩/٢) والغيث (٣٣٧/٢) .
- ٨٧- الرضي (٢٥٤/٣) والغيث (٣٣٤/٢) .
- ٨٨- الغياث (٣٣٤/٢) .
- ٨٩- الرضي (٢٦٢/٣) ، والغيث (٢٥٨/٣) .
- ٩٠- الرضي (٢٧١/٣) ، والغيث (٢٥٥/٣) .
- ٩١- الرضي (٢٨٩/٣) ، والجاربردي (٣٥٣/١) ، والغيث (٣٦٨/٢) .
- ٩٢- الرضي (٢٩١/٣) ، ونقره كار (٢٥٣/٢) ، والغيث (٣٧٠/٢) .
- ٩٣- السيد الشريف والسيوطي (١٤٠/ب) .
- ٩٤- الرضي (٣٠٣/٣) ، والغيث (٣٨٨/٢) .
- ٩٥- الجاربردي (٣٦٩/١) ، والآنصاري (٢٦٤/٢) .
- ٩٦- الجاربردي (٣٦٩/١) ، والآنصاري (٢٦٤/٢) أيضا .
- ٩٧- الرضي (٣٢٤/٣) ، والغيث (٤٠٩/٢) .
- ٩٨- السيوطي (١٤١/أ) .
- ٩٩- الجاربردي (٣٨٠/١) ونقره كار والآنصاري (٢٧٤/٢) ، والسيوطي (١٤١/أ) والعصام (٢٣٣) .

٢ - فيما رده عليه غيره من شارحين من اعتراضاته على المصنف :

- في القلب المكاني :

قال المصنف ((ويعرف القلب بأصله ، ك (نَاءٌ يَنْأُو مَعَ النَّأْيِ) ، وبأمثلة اشتقاقه ، ك (الجاه ، والحادي ، والقسي) ، وبصحته ك (أَيِسَ) ، وبقلة استعماله ، ك (آرام ، وآذُر ، ، ، ،) . ((١ / ٢١) .

قال ابن الناظم : ((أصل ما يعرف به القلب كونه أحد التأليفيين

فائقا للآخر ببعض وجوه التصريف ، فإن لم يثبت ذلك فهما أصلان ، نحو (جَبْدٌ يَجْبُدُ جَبْدًا ، وَجَذَبٌ يَجْذِبُ جَذْبًا) ، وقد أكثر فيما يعرف به القلب من غير فائدة ، لأن الاستدلال بأمثلة الاشتقاق راجع إلى الاستدلال بثبوت الأصل ، والاستدلال بالصحة ، وقلة الاستعمال مستغنى عنه ، لأن ما عرف قلبه بذلك يعرف قلبه بثبوت أصله)) . ((ف : ٣ = ص ٧) .

وانظر ما يوافق هذا الاعتراض في الرضي (١ / ٢٣-٢٤) .

وأجاب عنه السيد الشريف والجاربردي (١ / ٢٣-٢٤) : ((رجوع

هذه الأقسام إلى الأول - (أي الأصل) - بناءً على أنه يمكن البيان في الكل بالأصل لا يضر ، لجواز اجتماع دلائل كثيرة على مدلول واحد)) .

- في النسب :

قال المصنف : ((وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط

أصلاً والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزة الوصل ، أو كان المحذوف فاءً وهو معتل اللام وجب رده)) . ((٢ / ٦٠) .

قال ابن الناظم : هذا يوهم ((أن نحو (دَمٍ) يجب رد

المحذوف عليه في النسب لاندراجه تحت الضابط ، فإنه متحرك الوسط في الأصل بدليل قولهم في التثنية : (دَمِيَّانٍ) ، والمحذوف منه لام

غير معوض عنها بهمزة الوصل ، وليس باب (دم) كذلك ، بل يجوز في النسب إليه وجهان : رد المحذوف ، وتركه ، نحو : (دَمَوِيٌّ ، وَدَمِيٌّ) نعّ على ذلك سيويه رحمه الله . (ف : ٣٤ = ص ٦٥) .

أجاب عنه الجاربردي (١١٨ / ١) بقوله : ((إن (دما) في الأصل (فَعَل) بسكون العين عند سيويه والأخفش ، نعم هو عند المبرد (فَعَل) بفتح العين ، واستدل عليه بقولهم (دَمِي يَدْمِي دَمًا) كما يقال (فَرِق يَفْرِق فَرَقًا ، وَحَذِر يَحْذِر حَذْرًا) ، والصفة منه (دَم) ، ك (حَذِر) و (فَرِق) ، وهذا ضعيف ، لجواز أن يكون الشيء على وزن فإذا اشتق منه فَعَل كان مصدر ذلك الفعل على غير وزن ذلك ، نحو (جَنِب الرجل يَجْنِب جَنْبًا) إذا اشتكى جنبه ، والفعل مأخوذ من (الجَنْب) بسكون النون ، والمصدر (فَعَل) بفتح العين ، فكذا فيما نحن فيه ، واستدل أيضا بقولهم في التثنية (دَمِيَان) وقول الشاعر :

فلسنا على الأعتاب تدمي كرومنا ولكن على أقدامنا يقطر الدماء

فإنه لما اضطر أخرجته على أصله ، وقال المصنف في شرح المفصل : إن قولهم : (الدَمِيَان ، ويقطر الدَمَاء) لا ينهني دليلا ، لكونه شاذًا ، وقال سيويه : إنه يجمع على (دِمَاءٍ ، وَدَمِيٍّ) ، ك (دِلَاءٍ ، وَدَلِيٍّ ، وَظَبَاءٍ وَظَبِيٍّ) ولو كان متحرك العين ك (عَصَا) لا يجمع على ذلك ، وقال المبرد : جمعه مخالف لنظائره ، وبالجملته بنى المصنف الكلام على مذهب سيويه . (١)

(١) وانظر الكتاب (٥٩٧ / ٣) والمقتضب (١٥٣ / ٣) ، وشرح المفصل للمصنف (٥٩٨ / ١) .

- في الابتداء :

قال المصنف : ((لا يبتدأ إلا بمتحرك ، كما لا يوقف إلا على ساكن ، فإن كان الأول ساكناً ، وذلك في ... ، وفي صيغة أمر الثلاثي ، وفي ... ، ألحق في الابتداء خاصة همزة وصل مكسورة)) (٢/٢٥٠-٢٥١) .

قال ابن الناظم : ((قوله : (وفي صيغة أمر الثلاثي) ليس على إطلاقه ، لأن المسكن أوله من أمر الفعل الثلاثي هو ما سكن ثاني مضارعه ، وأما ما تحرك ثاني مضارعه فأول الأمر منه متحرك ، نحو : (خَفَّ ، وَبِعَ ، وَقُلَّ ، وَرَدَّ) فكان الأول أن يقيد به بأن يقول : وفي صيغة أمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه ، لثلاث يدخل ما تحرك أوله من أمر الثلاثي فيما سكن أوله منه)) (ف : ٦٠ ص : ٩٧) .

ووافقه السيد الشريف والسيوطي (١٢٤/ب) .

وأجاب عنه الجاربردي وابن جماعة (١٦٥/١) : لا يرد على المصنف نحو (قُلَّ ، وَعُدَّ) ، لأنه قد علم من قوله قبل (فإن كان الأول ساكناً) أنه لا يحتاج إلى همزة الوصل هنا ، إذ الأول هنا متحرك .

- في المقصور والمدود :

قال المصنف : ((والمقصور ما آخره ألف مفردة)) (٢/٣٢٤) .

قال ابن الناظم : يعترض عليه من قبل ((أنه شامل لما آخره ألف

من المبنيات ، نحو (إذا ، ومتى) ولا يسمى مقصوراً ، إنما يسمى مقصوراً ما

كان آخره ألفاً من الأسماء المعربة)) (ف : ٦٨ ص : ١١٣) .

ووافقه السيد الشريف وابن هشام (النكت : ١١٠/ب) .

وأجاب عنه الجاربردي وابن جماعة (١٨٩/١) ، والسيوطي (١١٠/ب)

: المقصور والمدود ضربان من ضرب الأسماء المتكئة ، إذ الأفعال والحروف

والأسماء غير المتكئة لا يقال فيها مقصور ولا ممدود، وإن كان آخره ألفاً أو همزة قبلها ألف، والمصنف وإن أطلق كلامه لكن مراده ما ذكرناه بشهادة أمثلة الباب، وهي كافية في القرينة على ذلك المراد .

- في ذي الزيادة :

قال المصنف : ((فإن خرجتا معاً فزائد أيضاً ، كنون (نَرَجِسْ) ، وحنطاًو) ، ونون (جَنْدَب) إذا لم يثبت (جَحْدَب) .)) (٣٦١ / ٢) .

اعترض عليه ابن الناظم من ثلاثة أوجه :

الأول : قال : ((يعني أنه يحكم بزيادة الحرف وإن لزم

عدم النظر على تقدير الزيادة كما لزم على تقدير الأصل ، وذلك نحو (نَرَجِس) ، فإنه لا نظير له في الأسماء على تقدير زيادة نونه ، ولا على تقدير أصلتها ، لأنه ليس في المزيد فيه (نَفْعِل) ، ولا في المجرد (فَعْلِل) ، ومع ذلك فيحكم بزيادة نونه إلحاقاً له بأوسع البابين من المجرد وذي الزيادة .

وليس لتمثله بـ (حِنْطَأُو) مع (نَرَجِس) معنى ، لأنه ليس مثل (نَرَجِس) في عدم النظر على تقديري زيادة نونه وأصلتها ، لأنه لا يكون (حِنْطَأُو) عديم النظر إلا على تقدير أصالة نونه ، لأنه ليس في الكلام (فِعْلَأُو) ، ولا (فِعْلَلُو) ، وأما على تقدير زيادتها فله نظائر ، ووزنه (فِنَعْلُو) ، من قولهم (حَطَّأَ بِهِ الْأَرْضَ) ، أي ضربها به ، ومثله (كِنْتَأُو) لقولهم : (كَثَّأَتْ) لحيته ، و (كَثَّأَتْ) أوبار الإبل . إذا نبتت ، و (عِنَزَهُو) لأنه يقال : (رجل عِنَزَهُو ، وعِرْهَاهُ ، وعِرْهَيْ ، وعِرْهَ) للذي لا يحدث النساء ، ولا يلهو ، وفيه غفلة ، وكل ما جاء على مثال (جَرْدَحْل) مما خامسه واو فملتزم كون ثانيه نونا ، ويحكم بزيادتها في جميع ما جاء من ذلك)) .

(ف : ٨٠ = ص : ١٢٥) .

ووافقه السيد الشريف والجاربردي وابن جماعة (٢٢٠/١) ،

ونقره كار (١٥٢/٢) ، والنظام (٤/٦٥) .

وأجاب عنه اليزدي (ابن جماعة ٢٢٠/١) ، والأنصاري (١٥٢/٢)

والعصام (١٣٥) ؛ يمكن أن يجاب بأن ما ذكره المصنف هو خروج الزنة ، وهو أعم من عدم النظر ، إذ الثاني يستلزم الأول ، ولا عكس ، فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أولفظين فيه ، بخلاف عدم النظر ، فلا يرد شيء ما ذكره على المصنف .

الثاني : قال : ((وقوله : (ونون (جندب) إذا لم يثبت

(جندب) .)) يوهم الاختلاف في قبول رواية فتح الثالث من نحو

(جندب) ، ولا نعلم أحدا رد على الألفحش والغراء ما روياه من الفتح

في نحو (جندب ، وطحلب ، وبرقع ، وجرشع) . (((ف : ٨١ = ص : ١٢٧) .

وأجاب عنه السيد الشريف واليزدي (النكت : ١٣٥) : هذا الإيراد

ضعيف ، لأن مراد المصنف بالثبوت الاعتداد به وجعله أصلا .

الثالث : قال : ((وإذا ثبت - أي ما تقدم - علمت أن

(جندبا) ليس من باب (نرجس) لوجهين :

أحدهما : إن الاشتقاق قد دل على زيادة النون في (جندب)

دلالته على زيادتها في (عئسل) لأن (الجندب) ضرب من الجراد ،

فهو من الجدب ، لأن الأرض تجذب معه .

الثاني : إن (جندبا) لولم تكن نونه زائدة لما لزم من

ذلك عدم النظر ، بل كان له نظائر قطعا ، ولكن هل هي أصول فسي

أنفسها ، أو مفرعة على غيرها ، فيه احتمال ، والأقرب أنها مفرعة . ((

(ف : ٨١ = ص : ١٢٧) .

وأجاب عن الأول الجاربردي (٢٢١/١) ، والأَنْصاري (١٥٢/٢) والسيوطي (١٣٥/ب) : هذا يصح لو كان هذا الاشتقاق محققاً ، ولكنه ليس كذلك .

والجواب عن الثاني قول العصام (١٧٥) : قول المصنف ((ونون جَنْدَب)) عطفاً على نون (حِنْطَاو) ، لا على نون (نَرْجِس) ، وقد نبه عليه بإعادة النون .

قلت : أي بقوله ((كنون نَرْجِس ، وحِنْطَاو) ، ونون جَنْدَب)) . ولو كان معطوفاً على نون (نَرْجِس) لقال : كنون (نَرْجِس ، وحِنْطَاو ، وجَنْدَب) .

- في الإبدال :

قال المصنف : ((الإبدال جعل حرف مكان غيره ، ويعرف بأمثلة اشتقاقه ، ك (تَرَاث ، وَأَجْوَه) ، وبقلّة استعماله ، ك (الشَّعَالِي) ، ويكونه فرعا والحرف زائد ، ك (ضَوَّيْرِب) ، ويكونه فرعا وهو أصل ، ك (مَوَّيَه))) . (١٩٧/٣) .

قال ابن الناظم : ((قوله : ويكونه فرعا والحرف زائد ، كضَوَّيْرِب) منقوض بنحو (عَلْقِيَان) فإنه فرع على الواحد ، وياؤه زائدة ، وليست بدلا عن الألف في (العَلْقَى) ، وإنما الألف بدل عنها)) . (ف : ١٣٧ = ص : ٢٣٣) .

وأجاب عنه الجاربردي وابن جماعة (٢١٤/١) ، والأَنْصاري (٢٢١/٢) ، والسيوطي (١٣٧/أ) ، والعصام (١٩٠) : حاصل الجواب من هذا الافتراض منع انقلاب ألف (علقى) عن ياؤه بناءً على قول سيبويه إنها للتأنيت ، ولا نقض على رأيه ، والنقض قائم على رأي أبي عبيدة على أنها للإلحاق . (١) .

(١) انظر الكتاب (٢١١-٢١٣) ، ومجالس الزجاجي (٤٢-٤٣) .

وقال ابن الناظم أيضا : وقوله : ((ويكونه فرعا وهو أصل ك(مُوَيْه)))
منقوض بنحو (أَوَائِل) ، فإنه فرع والهمزة فيه غير مزيدة ، ومع ذلك فما
في الواحد ليس بدلا منها ، وإنما هي بدل ما في الواحد .

وأجاب عنه السيد الشريف والجاربردي وابن جماعة (١/٣١٥) ،
ونقره كار والآنصاري (٢/٢٢١) ، والسيوطي (١/٣٢٧) ، والعصام
(١٩٠) : لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية
فيه ، فهمزة (أوائل) غير مزيدة ، وغير أصلية أيضا ، لأنها منقلبة عن واو .

- وفي مسائل التمارين :

قال المصنف : ((وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل (سُطَّار)
من (ة٢) فظنه (مُفَعَّلا) ، وتحرير ، فقال أبو علي (سُتَّاء) ، فأجاب
علي أصله ، وعلى الـ أكثر (سُتَّاء))) . (٣/٣٠١)

قال ابن الناظم : ((أصل (سُطَّار) : سُتَّارٌ) فحذفت منه
التاء ، لأن في النطق بها قبل الطاء عسرا ، لاتحادهما في المخرج ،
وتباً بينهما في الانخفاض والاستعلاء والهس والجهر ، وهو حذف شان
لا نظيره في الكلام الا (اسطاع يسطيع) ، ولو كان مقيسا لجازمته في
(استطاب الشيء) ، و (استطاف به) بمعنى طاف به ، و (استطال
عليه) أي تناول ، ولا يقول بجواز ذلك أحد ، لا يعثر عليه في شيء من
الكلام ، وعلى هذا قول أبي علي في مثل (سطار) من (ة٢) : (ستاء)
مشكل ، وقول ابن الحاجب رضي الله عنه : (فأجاب علي أصله) بناه علي أن
الحذف في (سطار) مقيس غير مستقيم ، لما بينا)) . (ف: ١٦٠ ص ٢٧٢) .

وأجاب عنه اليزدي : بأن هذا الإيراد متوجه علي أبي
علي لا علي المصنف ، لأن أبا علي هو من توهم أن حذف التاء مقيس ، فأجاب
علي أصله بأن ما حذف من الأصل علي قياس يحذف من الفرع ، وإنما ذكر
المصنف رأي أبي علي ليس أكثر .^(١)

(١) جزء من شرح اليزدي بتحقيق : ثريا عبد السمیع نور الدين ص ١٠١ .

- وفي الخط :

قال المصنف : ((وأسماء الحروف ونحوها إذا قصد المسمى ، نحو قولك : اكتب (جيم ، عين ، فا ، را) فإنما تكتب هذه الصورة : (جعفر) ، لأنه مسماها لفظا وخطا)) . (٣/٣١٢) .

قال ابن الناظم : ((لا يخلو عن دخل ، لأن قوله : (إذا قصد المسمى) لا يخلو إما أن يريد به إذا قصد تصوير المسمى ، أو إذا قصد نفس المسمى لا لفظه ، فإن أراد الأول فلا فائدة فيه لظهوره والاستغناء عنه بقوله قبل : (تصوير اللفظ بحروف هجائه) ، وإن أراد الثاني فهو منقوض بما هو من هذه الأسماء مقصود به المسمى وهو معرب للتركيب ، نحو : نطقت بخراد ضعيفة ، وكتبت كافا حسنة)) .

(ف : ١٦٢ = ص : ٢٧٩) .

وأجاب عنه اليزدي : ((يمكن أن يقال : المراد قصد

المسمى ، ويكون في قوة قولنا : (إلا أسماء الحروف إذا قصد المسمى) على نحو (جيم ، عين) يعني في صورة الإفراد ، فيكون مقيدا بالإفراد ، لا مطلقا ، فلا ترد صور التركيب ، وما يدل على هذا التأويل أنه أدخل الفاء على قوله (إنما) بعد ذكر المثال ، فكأنه من تمام بيان قصد المسمى ولو أدخلها على قول (نحو) لكان مشعرا بفراغه عن بيان قصد المسمى ، ثم ترتيب المثال عليه ، وكان الإيراد موجها لكونه مطلقا حينئذ)) .^(١)

(١) جزء من شرح اليزدي على الشافية بتحقيق ثريا عبد السميع نور الدين

رسالة ماجستير بجامعة أم القرى . ص ١٣٢ .

٣ - وفيما يمكن أن يرد من اعتراضاته على المصنف :

١ - في مضارع (فعِل) المثال المكسور العين .

(ف : ١٦ = ص ٢٥) .

قال المصنف : ((فإن كان على (فعِل) فتحت عينه أو كسرت

إن كان مثالا)) (١٣٤ / ١) .

قال ابن الناظم : ((كلام مبهم ، وتقسيم غير صحيح ، لأن المثال

ما فاو ، وواو أو يا ، فإن كان على (فعِل) فاو ، يا لم يجز في عين

مضارعه إلا الفتح ، نحو (يئس يئس ، ويقظ يئظ) بالفتح لا غير ،

وإن كان واو أو يا فمزم الفتح في عين مضارعه على الأصل ، . . . ومنه

ما لزم الكسر توصلا إلى التخفيف ، . . . ، ومنه ما جاء بالوجهين)) .

وأقول : قول ابن الناظم : ((كلام مبهم ، وتقسيم غير صحيح ،

لأن المثال ما فاو ، وواو أو يا)) الخ يرد بأنه قد جرت عادة الصرفيين

أن يوجهوا كلامهم لدى الحديث عن المثال إلى الواو منه ، لكثرة الشذوذ

فيه ، لثقل الواو ، مما يضطرهم إلى مخالفة القياس طلبا للخفة ، وأما اليائي

فلخفته أشبه الصحيح في جريانه على القياس ، وفي ندرة الشاذ منه ، بل إنك

واجد معظم الصرفيين يجعل ما جاء على (فعِل يفعل) من المثال

اليائي نسوعا من الصحيح ويجعلها معا قسما في مقابل ما جاء على ذلك

من المثال الواوي ، وانظر إلى قول أبي الفتح في المنصف بعد أن تحدث عن

المثال الواوي : ((إن جميع ما في كلامهم من (فعِل يفعل) في الصحيح

لفتان : (يفعل) وهو الأصل ، و (يفعل) أيضا ، نحو (حسب يحسب

ويحسب ، ونعم ينعم وينعم ، وييس ييس وييس ، ويئس يئس ، ويئس)) .

(١)

وهذا يكون لكلام المصنف مخرج قوي يدفع عنه اعتراض ابن الناظم .

وقول ابن الناظم أيضا : ((فإن كان على (فِعْل) فاوؤه يا لم يجز في عين مضارعه إلا الفتح ، نحو : ((يئس بيأس ، ويقظ بيقظ)) غير سليم ، فقد تقدم النص عين المنصف بجي الكسر والفتح في (يئس بيأس ويئس ، وييس بييس وييس) ، ولم يأت في غيرهما ، والفتح لفظة سغلى مضر ، وعليها تكسر ، والفتح أهيس . (١)

٢ - في أسماء الزمان والمكان (ف : ٢٢ = ص : ٤٦) .

قال المصنف : ((أسماء الزمان والمكان ما مضارعه مفتوح العين أو مضمومها ، ومن المنقوص على (مَفْعَل) نحو (مشرب ، ومقتل ، ومرمى) ، ومن مكسورها والمثال على (مَفْعِل) ، نحو (مضرب ، وموعد) ، وأما (مَنخِر) ففرع ك (مَنْتِن) ، ولا غيرهما . (١) / (١٨) .

قال ابن الناظم : ((المثال يشمل ما فاوؤه واو ، وما فاوؤه يا ، فذكره يوهم أن أسماء الزمان والمكان من نحو (يتم الولد يئتم ، ويقظ من نومه ييقظ ، ويعط بالذهب يععط) زجره : (مَفْعِل) بالكسر ، وليس كذلك ، بل هو (مَفْعَل) بالفتح)) .

قد تقدم (ص : ١٣٤) أن المثال اليائي لخفته أشبه الصحيح فأخذ حكمه . (٢)

وأما قول المصنف ((وأما (مَنخِر) ففرع ك (مَنْتِن) ، ولا غيرهما))

(١) وانظر الكتاب (٣٨/٤ - ٣٩ - ٣٣٨) وإصلاح المنطق (٢١٦) ،

وأرب الكاتب (٣٧٢) .

(٢) وانظر الكتاب (٩٤/٤) .

قال ابن الناظم فيه : ((وأما (المَنْخِر) فلم يذكره الشيخ رحمه الله - يريد والده في التسهيل - في الشاذ من هذا الباب ، لأنه من قبيل أسماء الآلات ، ولكنه شذ مجيء على (مَفْعَل) ، لأن حقه أن يجي على (مَفْعَل) ك (مَخِيْط) . ((. (ف : ٢٣ = ص : ٤٧) .
ذكر الرضي (١٨٤ / ١) ، والجاربردي (٧٢ / ١) أن المصنف يريد ب (مَنخِر) اسم ثقب الأنف ، ولا يقصد فيه معنى المَنْخَر .

ف (مَنخِر) عند المصنف اسم لمكان ثقب الأنف ، وكان حقه أن يجي على (مَفْعَل) لأنه من (نَخَرَ يَنْخِر) ك (ضَرَبَ يَضْرِب) ، ولكنه كسرت منه الميم إتباعاً لكسرة الحاء ، ومثله في هذا الإتياع (مَنْتِن) الأصل فيه (مَنْتِن) بضم الميم ، فكسرت إتباعاً لكسرة التاء ، وليس في الكلام (مَفْعَل) بكسر الألف والثالث غيرهما . وهذا التفسير يسقط استدراك ابن الناظم وانظر الصحاح واللسان (نخر ، نتن) .

٣ - في التقاء الساكنين أيضا (ف : ٥٩ = ص : ٩٦) .
قال المصنف : ((وكجواز الضم والفتح في نحو (رُدُّ ، ولم يردُّ) .))
(٢٤٣ / ٢) .

قال ابن الناظم : ((فيه تقصير من وجهين :

أحدهما : أن نحو (رُدُّ) ما قبل ساكنه مضموم يجوز في آخره الضم والفتح مع الكسر الذي هو الأصل ، نحو (رُدُّ ، وِرْدٌ ، وِرْدٌ) وليس في كلامه ما يشير بجواز الكسر .

الثاني : أن نحو (حِبِّ ، وَعَضَّ) ما قبل ساكنه مكسور أو مفتوح يجوز كسر آخره وفتحها ، نحو (حِبِّ وَعَضَّ ، وِحِبِّ وَعَضَّ) ، ولم يتعرض لذكر هذا ، فيوهم السكوت عنه أنه لا يجوز فيه إلا مقتضى الأصل ، وهو الكسر لا غير .))

وأقول : الجواب عن الوجه الأول ، والذي وافقه فيه السيوطي
(١٢٤ / أ) : إن قول المصنف ((وكجواز الضم والفتح)) معطوف على
قوله قبل : ((والكسر الأهل ، فإن خولف فلعارض ، كوجوب الضم في ٠٠))
إلى آخره .

والجواب عن الوجه الثاني هو : من العرب من يحرك الآخر بحركة
ما قبله إتباعا ، فيقول : (عَضَّ ، وُرِدَّ ، وِفِرَّ) ، ومنهم من يفتح الآخر
فيها جميعا طلبا للرخفة ، وإبعادا للفعل عن الكسر ، وهم أسد وناس من
بعض تميم ، فيقولون : (عَضَّ ، وُرِدَّ ، وِفِرَّ) ، ومنهم من يكسر ذلك
جميعه أيضا ، وهم كعب ونمير وغني ، وهم حي من غطفان ، فيقولون
(عَضَّ ، وُرِدَّ ، وِفِرَّ) .

وقول المصنف : ((وكجواز الضم والفتح في نحو (رُدُّ) تنبيه
على لغة من يفتح الآخر ، وليس (رُدُّ) أولى بهذا من (عَضَّ ، وِفِرَّ) ،
وهذا يندفع الوجه الثاني أيضا . (١)

٤ - في الإبدال (ف : ١٣٩ = ص ٢٣٤)

قال المصنف : ((ومن الهزرة في نحو (جُوْنَة وِجُوْن)))

(٢)

٠ (٢١٣ / ٣)

يرى ابن الناظم أن تشييل المصنف في المتن وشرحه ب (جونة ووجون)

غلط ، لأن تركيب (جَان) مهمل ، فالواو المعطية في هذا المثال أصل ،

(١) انظر الكتاب (٣ / ٥٣٠ - ٥٣٤) والرضي (٢ / ٢٤٣) ، والارتشاف

(١ / ٣٤٦) ، وابن جماعة (١ / ١٦١) .

(٢) قوله (جُوْنَة وِجُوْن) هو في رضي (٣ / ٢١٣) : (جُوْنَة

وِجُوْن) ، وذكره ابن الناظم بالتسهيل ، أي : بصورته بعد الإبدال ، = =

وليست مبدلة من الهمزة ، بل قد تهمز الواو ، والصواب أن يمثل المصنف
بـ (جَوَّةٌ وَجَوِيٌّ) .

وأقول : أهملت معظم المعاجم (جَانٌ) وأثبتت (جَوْنٌ) .

ونقل الجوهري أنه قد قيل (جَوْنَةٌ) لغة في (جَوْنَةٌ) إذا

أريد بها سلة العطار ، وهذا عكس ما نحن فيه .

إلا أن الفيروزآبادي نقل عن ابن قرقول في كتابه مطالع الأنوار

أن الهمزة في (جَوْنَةٌ وَجَوْنٌ) ، إذا أريد بها سلة العطار كانت

أصلاً ، وكانت الواو في (جَوْنَةٌ وَجَوْنٌ) مبدلة منها .

وإذا أضفنا إلى نقل الفيروزآبادي عن ابن قرقول أن كون الواو

مبدلة من الهمزة في هذا المثال هو الذي في أمهات الكتب أمكننا أن نسقط

اعتراض ابن الناظم . (١)

==== وهو كذلك في شرح المصنف (٥٢ / أ) ، والجاربردي (٣١٩ / ١) ،

ونقره كار والآنصاري (٢٢٤ / ٢) ، والنظام (٩٥ / أ) ، والعصام

(١٩٥) ، والغيث (٣٠٧ / ٢) ، وهو الصواب لأن المصنف ذكر صور

جميع الأمثلة بعد الإبدال ، قال : ((والواو من أختيها - أي تبدل

الواو - ومن الهمزة ، فمن أختيها لازم في نحو (ضَوَّارِبٌ ، وَضَوَّيرِبٌ ، وَرَحْوِيٌّ

وَعَصْوِيٌّ ، وَمَوْقِنٌ ، وَطَوْبِيٌّ ، وَطَوَّيرِبٌ ، وَبَقْوِيٌّ) ، وشاذ ضعيف في هذا

أمر مَضُوٌّ عليه) و (نَهْوٌّ عن المنكر) ، و (جِبَاوَةٌ) ، ومن الهمزة في

نحو (جَوْنَةٌ وَجَوْنٌ) .)) فإثبات الهمزة في نسخة الرضي خطأ من المحققين .

(١) انظر الكتاب (٥٤٣ / ٣) ، والمقتضب (١٩٩ / ١ - ٢٩٤) ، والحلبيات

(٥٦) ، والحجة (١٨٠ / ١) و (٢٦٦) وسر الصلاة (٤٤١ / ٢) ،

والاقتاع (٤٣٥ / ١ - ٤٣٦ - ٤٣٩) ، والصحاح (جون) ، والقاموس

(جَانٌ) .

٤ - في إلزامه المصنف ما لا يلزمه :

ليس لابن الناظم أن يلزم المصنف مذها معينا ، ثم يحترض عليه ويؤاخذ به إن خالفه أو حاد عنه ، فإذا كان للمصنف في مسألة من المسائل مذهب من المذاهب المتعددة فيها ، عليه عدد من الأئمة لهم حججهم وأدلتهم وبراهينهم ، لم يكن لابن الناظم ولا لغيره أن ينسب كلام المصنف في هذه المسألة إلى السهو أو الغلط .

وما جاء في كلام ابن الناظم من هذا القبيل :

١ - في الطحق بتدحرج (ف : ١١ = ص : ٢٢)

قال المصنف : ((وطلحق بتدحرج ، نحو (تجلبب ، وتجووب ،

وتشيطن ، وترهوك ، وتسكن ، وتفاعل ، وتكلم) (٦٧/١)

قال ابن الناظم ((عد من الطحق نحو (تفاعل ، وتكلم) ،

وهو سهو .))

وأقول : ليس هذا سهوا من المصنف ، بل هو مذهبه تبعاً

للزمخشري ، وتبعهما ابن عصفور والسيوطي ، ولو كان سهوا منه لما عاد

إلى القول بمثله في باب ذي الزيادة ، ولنبه في شرحه على الشافية على

أن ما جاء في المتن سهو منه . قال في باب ذي الزيادة ((ولا يقع

الالف للإلحاق في الاسم حشوا)) . قال الرضي ((إنما قال : (في

الاسم) احترازاً عن (تفاعل) فإنه عنده طحق ب (تفاعل) كما

ذكر من قبل)) . (١)

(١) انظر الفصل (٢٧٨) ، وشرحه للمصنف (١١٦/٢) ، والمتع

(١٦٨/١) ، والرضي (٥٧/١ ، ٣٣٢/٢٠ - ٣٣٣) ، والمزهر

(٢/٤١) .

٢ - في المهتوت (ف : ١٤٧ = ص : ٢٥٤) .

قال المصنف : ((والمهتوت التاء)) (٢٥٨ / ٣) .

قال ابن الناظم : ((خطأ ، والصواب أن يقال : والمهتوت الهمزة ، لأن فيها عسرا ، والناطق بها كالساعل ، فهي حرف مهتوت ، أي : معصور ، والهت : شبه العصر للصوت . قال أبو بكر بن القوطية : ((هت الإنسان : تكلم بالهمزة ، لأنها مهتوتة في أقصى الحلق)) ، وكذلك قال غيره .)) .

وأقول : اختلف في المهتوت على مذاهب :

أ - ذهب ابن القوطية في الأفعال وابن القطاع في الأفعال

كذلك ، والسرقسطي فيها أيضا ، وابن مالك في التسهيل ، وفي إيجاز التعريف وابن عقيل في المساعد ، والسلسلي في شرح التسهيل : إلى أن المهتوت الهمزة . (١)

ووجدته كذلك في العين . (٢)

ب - وذهب الزمخشري في المفصل ، وابن يعيش في شرحه ،

والمصنف في الشافية ، وشرحها ، وفي شرح المفصل ، والرضي ، والغياث ، إلى أن المهتوت التاء . (٣)

(١) انظر الأفعال لابن القوطية (١٨٢) ، وللسرقسطي (١٤٥ / ١) ،

ولابن القطاع (٣٥٧ / ٣) والتسهيل (٣٢٠) ، وإيجاز (١٤) ،

والمساعد (٢٤٨ / ٤) ، وشرح التسهيل للسلسلي (١١٧ / ٣) .

(٢) العين (١ / ٥٢ ، ٣ / ٣٤٩ ، ٤ / ١٧) .

(٣) انظر المفصل (٣٩٦) ، وشرحه لابن يعيش (١٠ / ١٣١) ، وللمصنف

(٢ / ٤٠٩) ، وشرح الشافية للمصنف (٥٥ / ب) ، والرضي (٣ / ٢٦٤)

والغياث (٢ / ٣٤٨) .

ج - وذهب ابن جنبي في سر الصناعة ، وابن عصفور في الممتع
والأنصاري ^(١) والزنجاني في شرح الهادي ^(٢) إلى أن المهتوت
الهاء .

ووجدت هذا أيضا في العين ^(٣) .

وقال الزنجاني : إن قول المفصل : والمهتوت التاء ، كأنه غلط
من الناسخ ، وصوابه : والمهتوت الهاء .

د - ونقل ابن جماعة ^(٤) عن الجعبري قوله : إن المهتوت
الهاء والهمزة . فليس لابن الناظم - بناء على ما تقدم - أن يخطئ المصنف
لكونه اختار مذهبا خلاف ما عليه ابن القوطية وغيره .

وأقول : وابن الناظم ليس بدعا في إلزامه المصنف ما لا يلزمه ،
بل جرى نحو هذا من شارحين ^(٥) .

-
- (١) انظر سر الصناعة (٦٤/١) ، والممتع (٦٧٦/٢) والأنصاري
٠ (٢٤٤/٢)
- (٢) انظر شرح الجاربردي (٣٤٤/١) .
- (٣) العين (٥٧/١) .
- (٤) ابن جماعة (٣٤٤/١) .
- (٥) انظر مثلا : الرضي (٢٨٨/٣) والجاربردي (٣٥٣/١) ، ونقره كار
والأنصاري (٢٥١/٢) والعصام (٢١٦-٢١٥) ، والنظام (١٠٥/أ)
والغياث (٣٦٦/٢) وانظر الكتاب (٤٦٧/٤) ، والمفصل
٠ (٤٠١-٤٠٣)

٥ - مواخذات على عدد من اعتراضاته على المصنف :

١ - في (مَكْرَمٌ ، وَمَعُونٌ) (ف : ٢٠ = ص : ٤٠) .

قال ابن الناظم : ((والبصريون لم يشبوا (مَفْعَلًا) ، ولا حجة عندهم فيما سمع ، لأنه لم يرد إلا في أشعار نادرة ، فهو عندهم على حذف التاء للضرورة .

وأثبت الكوفيون .

وعده الفراء من باب (لَدَائِي ، وَلَدَائِيَّةٌ) ، وذلك لا يخرجـه

عن الدور)) .

باب (لَدَائِي ، وَلَدَائِيَّةٌ) ومثله (جَلَالٌ ، وَجَلَالَةٌ) هو باب ماجاء

مصدره على مثالين متماثلين لفظا لا يفرق بينهما غير التاء ، وليس باب

(مَكْرَمٌ وَمَكْرَمَةٌ) عند الفراء بهذا المعنى فقط ، بل هو عنده من باب ماجاء

مصدره على مثالين متماثلين لفظا لا يفرق بينهما غير التاء ، نحو

(لَدَائِي ، وَلَدَائِيَّةٌ) مصدر (لَدَّ) إلا أن المجرد عن التاء منهما جمع ،

والمحلى بها مفرد ، نحو (تَمَّرٌ ، وَتَمْرَةٌ) ، ففي قول ابن الناظم كما ترى

تحميل لقول الفراء ما لا يتحمله .

٢ - في جمع التكسير (ف : ٣٨-٣٩ = ص : ٧٢-٧٥) .

قال المصنف : ((الغالب في نحو (فُلْسٌ) على (أَفْلَسٌ وَفُلْسُوسٌ) ،

وباب (ثَوْبٌ) على (أَثْوَابٌ) وجاء (زَيْنَادٌ) في غير باب (سَيْلٌ) ،

و (رِفْلَانٌ ، وَبُطْنَانٌ ، وَغِرْدَةٌ ، وَسَقْفٌ ، وَأَنْجِدَةٌ) شاذ)) . (١٨٩/٢)

اعترض ابن الناظم على كلام المصنف هنا من عدة وجوه ، إلا أنه

فاته أن يبينه في هذا الموطن أيضا على أنه يشترط كذلك في جمع (فَعَلٌ)

على (فِعَالٌ) إضافة إلى عدم كونه يأتي العين عدم كونه يأتي الفاء ، وسمع

(يِعَارٌ) في (يِعْرٌ) ، وهو الجدي .

ونبه على هذا ابن جماعة ، والا نصاري . (١)

٣ - في جمع التكسير أيضا (ف : ٥٠ = ص : ٨٤) .

قال المصنف : ((ونحو (شَرَابُونَ ، وَحَسَانُونَ ، وَفَسِيْقُونَ ، وَمَضْرُوبُونَ ،

وَمُكْرَمُونَ ، وَمُكْرَمُونَ) ، استغني فيها بالتصحيح)) . (١٧٥ / ٢) .

قال ابن الناظم : ((يعني أن (فَعَالًا ، وَفَعَالًا ، وَفَعِيلًا ،

وَمَفْعُولًا ، وَمَفْعَلًا ، وَمَفْعَلًا) استغني فيها بالتصحيح عن التكسير ،

إلا فيما شذ .

والذي ينبغي أن يقال : ما أوله ميم مزيدة من الصفات على أي وزن

كان فحقه أن يستغني بتصحيحه عن التكسير ، إلا (مَفْعَلًا) يخص الموءنث)) .

كلام ابن الناظم مطلق . وليس على إطلاقه ؛ بل ينبغي أن يحتز

فيه ما كان من الصفات صيغ مبالغة على (مِفْعَل) و (مِفْعَال) و (مِفْعِيل)

ما يستوي فيه المذكر ، والموءنث ، نحو : (مِدْعَس ، وَمِهْذَار ، وَمِحْضِير) .

فهذه حقها أن تكسر . قال سيويه : ((وأما ما كان (مِفْعَالًا) فإنه يكسر

على مثال (مَفَاعِيل) ، كالأسماء ، وذلك لأنه شبه بـ (فَعُول) حيث كان

المذكر والموءنث فيه سوا ، وفعل ذلك به كما كسر (فَعُول) على (فُعَل) ،

فوافق الأسماء . ولا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع (فَعُول) ، وذلك

قولك (مِكْشَارٌ وَمِكْشِيرٌ ، وَمِهْذَارٌ وَمِهْذِيرٌ ، وَمِقْلَاتٌ وَمِقْلَائِيَتٌ) .

وما كان (مِفْعَلًا) فهو بمنزلة ، لأنه للمذكر والموءنث سوا .

وكذلك (مِفْعِيل) لأنه للمذكر والموءنث سوا .

وأما (مِفْعَل) فنحو : (مِدْعَس ، وَمِقُول) تقول : (مِدَاعِيس ،

وَمِقَاوِل) ، وكذلك المرأة .

(٢)

وأما (مِفْعِيل) فنحو : (مِحْضِيرٌ وَمِحْاضِيرٌ ، وَمِشِيرٌ وَمَاشِيرٌ) .

(١) ابن جماعة (١٢٧ / ١) ، والا نصاري (٨٤ / ٢) .

(٢) الكتاب (٦٤٠ / ٣) ، وانظر أيضا التكلة (٤٧٨ - ٤٨٣) .

٤ - في نون (لدن) عند التقاء الساكنين .

(ف : ٥٦ = ص : ٩١) .

قال ابن الناظم : ((تقول في (لدن) إذا وليه ساكن : (كان ذلك من لدُ العصر) ، بحذف النون أيضا ، ولا يجوز بقاؤها ، فلا يقال : (من لدن الجامع) ، فأما ما أنشده ابن سيده من قول الراجز :
تنتهض الرعدة في ظهيري
من لدن الظهر إلى العصير
فنادر ، ولا اعتداد بمثله)) .

وأقول : كلام ابن الناظم يوهم وجوب حذف النون من (لدن) ، وليس كذلك ، بل حذفها غالب ، وقد تبقى وتحرك بالكسر كالشاهد الذي ذكره ، وقد تحذف شذوذا دون التقاء ساكنين ، كما في قوله :
من لدُ شولا فإلى اتلائها . (١)

٥ - في الإمالة (ف : ٩٦ = ص : ١٥٣)

قال المصنف : ((والياء إنما توتر قبلها في نحو (سيال) ،

وشيبان)) (٩/٣) .

اعترض ابن الناظم على كلام المصنف هنا من وجهين ، إلا أنه فاتته

أن يعترض عليه في هذا الموطن أيضا من وجهين آخرين .

أ - تشيل المصنف ب (شيبان) ساكن الياء دون (حيوان) يوهم

عدم جواز إمالته ، وهو صريح كلام الجاربردي ونقره كار والعصام . (٢)

(١) انظر سر الصناعة (٥٤٦/٢) ، والتسهيل (٢٥٩) ، وشرح الكافية

الشافية (٢٠٠٧/٤) .

(٢) انظر الجاربردي (٢٤٠/١) ، ونقره كار (١٦٧/٢) ، والعصام

والصواب جواز الإمالة ، ذكر ذلك الرضي ، والأَنْصاري ، والنظام ،

والغيات . (١)

ب - لم يمثل المصنف لنحو (كَيَّال ، وَعِيَان) ، وذكر الرضي (٢)

أن الإمالة فيهما أقوى من الإمالة في (سَيَّال) ، وفيها أقوى (من شَيَّيَان) ،

وفيها أقوى من (حَيَّوَان) .

٦ - وقفه معه في استدرأكاته :

إن الشافية مقدمة موجزة ، ولذا كان مذهب ابن الحاجب فيها
الاقتصار في التشيل على المتفق عليه ، أو الذي هو أصل بابه ، أو المشهور
الكثير الاستعمال ، وسكوتة عمَّا هو شان نادر ، أو غريب مستنكر ، أو ضعيف
مستهجن .

(١) انظر الرضي (٩ / ٣) ، ، والأَنْصاري (١٦٧ / ٢) ، والنظام (٦٧ / ب) ،

والغيات (١٧٦ / ٢) .

(٢) الرضي (٩ / ٣) .

(٣) انظر الرضي (١٧٨ - ١٧٩) ، والغيات (٢٨١ / ٢) .

ولذا وجدنا ابن الحاجب يذكرها جاء على (فِعْل) : (إِبِلًا ،
وِلِزًا) ، ويسكت عن الباقي ، لأنه موضع خلاف ، وأليس أصلا في نفسه ،
بل مفرع على غيره ، ولغة فيه .

ويكتفى فيما جاء على (فَعْلُول) بذكر (صَعْفُوق) ، وينص على
أن (خَرْنُوبًا) ضعيف ، والناظر فيما استدرك عليه ما جاء على (فَعْلُول)
يجده لا يخرج عن كونه أعجيبا . ، أولفة ضعيفة مستهجنة ، أو ضرورة شعرية ،
أو من لحن العامة .

وكذا يكتفى في باب مصادر الثلاثي المجرد بذكر أمثلة أربعة
وثلاثين بناء هي المشهورة الكثيرة الاستعمال ، وما سكت عنه نادر غريب .

وإذن فما استدركه عليه ابن الناظم لا يمكن أن يوصف بأنه
من قبيل المواقخذات على الشافية ، بل هو من قبيل الشرح ، لأن هذه هي
طبيعة الشرح أن تضيف وتستدرك على المتون ، وتفصيل هذا الأمر
فيما يأتي :

١ - فيما جاء على (فَعْلُول) (ف : ٢ = ص : ٤) .

قال المصنف : ((و (سَحْنُون) إن صح الفتح و (فَعْلُون) ،

ك (حَمْدُون) ، وهو مختص بالعلم ، لندور (فَعْلُول) ، وهو (صَعْفُوق) ،

و (خَرْنُوب) ضعيف .)) (١ / ١١) .

واستدرك عليه ابن الناظم : (زَرْنُوقًا ، وَقَرَبُوسًا ، وَعَصْفُورًا) .

ويمكن أن يضاف إلى أمثلتهما :

٢ - بَرَشُوم : لَأَبْكَرِ النَّخْلِ بِالْبَصْرَةِ . حكاه أبوحنيفة

في كتاب النبات . (١)

(١) انظر الاقتضاب (٢٧٥) ، والسمع (١ / ١٤٩) ، ونظم الفرائد (١ / ٥)

والقاموس واللسان (برشم) .

- ب - بَعَكَوك : وهو الرَّهَج والغبار ، وبَعَكَوكَة القوم
والشَّرَّ : وسطه ، والوادي جانبه ، والحرَّ : شدته (١)
ج - بَرَعُوم : زهرة الشجرة ، ونورُ النبات قبل أن يتفتح (٢)
د - بَعَصُوص : دويبة (٣)
هـ - صَنْدُوق (٤)
و - صَعَقُول : لضرب من الكمبأة (٥)

وجمع الامة المتقدمة الضم فيها هو الامة شهر ، والفتح مخفف منه .
وما جاء من نحو (طَرْسُوس ، وقرْقُوس) فهو مخفف من مفتوح الثاني
في ضرورة الشعر ، بل قيل إن فتح الامة واسكان الثاني فيها جميعا لغة
ستهجنة ، أو من لحن العامة .

٢ - فيما جاء على (فِعْل) (ف : ٦ = ص : ١٣) .

ذكرته في موضعه من التحقيق .

٣ - في أبنية الخماسي المزيد فيه (ف : ٨ = ص : ١٧) .

ذكر المصنف من هذه الأبنية : ((عَضْرُفُوط ، خَزْغِيل ، قَرْطُبُوس ،

قَبَعَثْرَى ، خَنْدَرِيس)) (٤٧ / ١) .

- (١) انظر سفر السعادة (١٦٨ / ١) ، والقاموس واللسان (بعك) ،
واللسان (صعفق) والمزهر (٥٧ / ٢ - ٥٨) ، والتاج (صعق) .
(٢) المتع (١٤٩ / ١) .
(٣) نظم الفرائد (ق : ٥) .
(٤) الاقتضاب (٢٧٥) ، والمتع (١٤٩ / ١) .
(٥) اللسان (صعفق ، صعقل) ، والتاج (صعق) .

واستدرك عليه ابن الناظم : ضَيْفَطْرِي، دِلْعَاظ ، قَرَضَطَال ، قَرَضَطَال ،
خَذْرَانِق ، قَرَعْبَلَانَة ، إِصْطَفَلِيْنَة .

وأقول : ما ذكره المصنف هو ما اقتصر عليه الأئمة قبل كسيبويه ،
والزمخشري . (١)

ويمكن أن تضاف إلى أمثلة ابن الناظم أمثلة أخرى ، إلا أن ما ذكره
ابن الناظم من المستدرك ، وما ذكر غيره لا يخرج في معظمه عن الندرة
أو العجمة . (٢)

٤ - فيما جاء على (فَعَلَال) من غير الشائني المكرر .

(ف : ٩ = ص : ١٨) .

ذكرته في موضعه من التحقيق .

٥ - في الملحق بدحرج (ف : ١٠ = ص : ٢١) .

قال المصنف : ((وللمزيد فيه : (أي في أبنية الماضي الثلاثي) -

خمسة وعشرون : ملحق بدحرج ، نحو : (شَمَل ، وَحَوَقَل ، وَبَيْطَر ، وَتَلَنَس ،

وَقَسَى) ، وملحق بتدحرج (١٠٠) (٦٧ / ١) .

قول المصنف : ((وللمزيد فيه خمسة وعشرون)) . يريد أن عدة .

ما جاء من الملحق بـ (دحرج ، وتدحرج ، واحرنجم) . ومن غير الملحق بهذه

الثلاثة بلغ خمسة وعشرين ، ووقفه عند هذا العدد تابع فيه للزمخشري .
(٣)

(١) انظر الكتاب (٣٠٣ / ٤) ، والمفصل (٢٤٣) .

(٢) انظر الاستدراك (١٩٤) ، وأبنية ابن القطاع (٣٢٣ - ٣٢٤)

وشرح أبنية سيبويه لابن الدهان (١٧٢ - ١٧٥) ، والمتع

(١ / ١٦٣ - ١٦٥) ، والارتشاف (١ / ٦٧ - ٦٨) ، والمزهر (٢ / ٣٣ - ٣٤) .

(٣) انظر المفصل (٢٧٨) .

وما ذكره المصنف من الملحق بد حرج هو الا شهر ، وهو ما اقتضرت
عليه الكتب السابقة . (١)

واستدرك عليه ابن الناظم : (فَاَعَلَ ، فَنَعَلَ ، فَتَعَلَ ، يَفْعَلُ ،
نَفَعَلُ ، تَفَعَّلُ ، هَفَعَلَ ، فَعَعَلَ ، فَعَعِلَ ، فَعَعَلُ ، فَعَلَّمَ) .

ويمكن أن تضاف إلى أمثلة ابن الناظم أمثلة أخرى (٢) ، إلا أن
جميع ما يمكن أن يستدرك على المصنف لا يخرج عن حد الندرة والغرابة .

٦ - فيما جاء على (فَعِلَ) ما حقه (فَعِلَ) .

(ف : ١٢ = ص : ٢٣) .

قال المصنف : ((وقد جاء (أَيْمٌ ، وَسِيمٌ ، وَعَجِيفٌ ، وَحَمِيقٌ ،

وَخَرِيقٌ ، وَعَجِمٌ ، وَرَعِنٌ) بالكسر والضم)) . (١ / ٧١) .

واستدرك عليه ابن الناظم : (صَهَبٌ ، كَهَبٌ ، شَهَبٌ) ، و(خَطَبٌ)
بالضم فقط .

وأقول : وتضاف إلى ما ذكرناه أمثلة أخرى كثيرة ، منها :

أ - ما جاء في أفعال السرقسطي :

١ - عَقَّتِ المرأة : لم تلد (٢٠٠ / ١) .

٢ - كَدَّرَ العيش : ضد صفا (١٨٨ / ٢) .

٣ - كَهَمَ الرجل : ضعف عن النصر (١٨٨ / ٢) .

٤ - جَعَدَ الشعر : ضد سَبَطَ (٣٠٢ / ٢) .

(١) انظر مثلا : الكتاب (٢٨٦ / ٤ - ٢٨٧) ، والمقتضب (١٠٥ / ٢) ،

والأصول (١١٣ / ٣) .

(٢) انظر مثلا : أبنية ابن القطاع (٣٥٥) ، وشرح التسهيل لمصنفه

(٨٩٦ / ٢) ، وشرح اللامية لابن الناظم (١٧ - ٢١) ، والارتشاف

(٦٨ / ١ - ٦٩) ، والمزهر (٤٠ / ٢ - ٤١) .

- ٥ - شَحِمَتِ الناقة : كثر شحم جسدها (٣٥٠ / ٢) .
- ٦ - لَحِمَ : كثر لحم بدنه (٤٢٨ / ٢) .
- ٧ - رَزِيَ وَرَدُّو الرجل : هزل (٩٢ / ٣) .
- ٨ - دَهِنَتِ الناقة : قل لبنها (٣٠٢ / ٣) .
- ٩ - صَدِيَءٌ وَصَدُوهُ القرس : وهي شقرة يخالطها سواد .
(٣٨١ / ٣)
- ١٠ - صَفِرَ : هان قدره ونذل (٣٩٥ / ٣) .
- ١١ - سَبَطَ الجسم والشعر : طالا (٥١٧ / ٣) .
- ١٢ - سَنِطَ الرجل : لم تنبت له لحية (٥٥٤ / ٣) .
- ١٣ - ذَثِبَ ذَوْءُ ب : خبت ودهو (٥٩٢ / ٣) .
- ١٤ - فَضِحَ اللون : إذا علتة غبرة في طُحْلة مخالطها لون قبيح
يكون في ألوان الإبل والحمام (١ / ٤) .
- ١٥ - بَلَدَ : أعبأ (٨٧ / ٤) .
- ١٦ - مَلَسَ البعير : لم يدبر (٢٠٢ / ٤) .
- ب - وما جاء في أفعال ابن القطاع :
- ١٧ - جَبُلَ الشعر : غلظ واشتد سواده (٢٠٦ / ١) .
- ١٨ - حَسِرَ البعير : كل وأعبأ (٢٠٦ / ١) .
- ١٩ - خَشِنَ : ضد لان (٣٠٩ / ١) .
- ٢٠ - رَفَّتْ : أفحش (١٤ / ٢) .
- ٢١ - رَطَّبَتِ الجارية : رخصت (٢٦ / ٢) .
- ٢٢ - رَخِمَ : لان وحسن (٢٨ / ٢) .
- ٢٣ - رَفِغَ الانسان : اشتكى باطن لحمه (٤٧ / ٢) .
- ٢٤ - رَطُّو وَرَطِي : حلق (٤٧ / ٢) .

- ٢٥- سَفَعَت حجارة القدر: ضرب سوادها إلى الحمرة (١٤٩/٢) .
- ٢٦- سَحِم الليل : اشتد سواده (١٥٠/٢) .
- ٢٧- سَمَج : ضد حسن (١٥٠/٢) .
- ٢٨- شَفِنَت الأصابع : غلظت (٢٠٦/٢) .
- ٢٩- صَحِم : ضرب سواده إلى صفرة (٢٤٧/٢) .
- ٣٠- طَنِبَ الفرس : طال مته (٢٩٣/٢) .
- ٣١- طَفِس : قذر (٢٩٧/٢) .
- ٣٢- طَلِس الذئب : تساقط شعره ، وصار لونه غيرة إلى سواد (٣٩٩/٢) .
- ٣٤- قَهَب : أبيض (٤٥/٣) .
- ٣٤- قَمِسَ وقَمُو : ذل وصفر (٥٣/٣) .
- ٣٥- مَثُن : وجعته مثانته (١٨٨/٣) .
- ٣٦- نَحِف : رق (٢٦٣/٣) .

وجل هذا الذي ذكره السرقسطي وابن القطاع لغات ضعيفة أو

ستهجنة أهملتها معظم كتب اللغة .

٧ - في أبنية مصادر الثلاثي المجرد . (ف : ١٨ = ص : ٣٣) .

ذكر المصنف أمثلة أربعة وثلاثين بنا ، واستدرك عليه ابن الناظم

أمثلة أربعة وأربعين بنا .

وما ذكره المصنف تبعاً للزمخشري وغيره هو الأكثر شهرة واستعمالاً .

ويمكن أن نستدرك على أمثلتها أمثلة أبنية أخرى ، إلا أن جميع هذا

الذي ذكره ابن الناظم ، وما يمكن أن يستدرك عليه لا يخرج عند النادرة

والخرابة والشذوذ . (١)

(١) انظر الفصل (٢١٨) ، وأبنية ابن القطاع (٤٠٩ - ٤١٧) وشرح

اللامية لابن الناظم (٣٥ - ٣٨) والارتشاف (٢٢١ - ٢٢٢)

والمساعد (٦١٨ / ٢ - ٦٢١) .

الفصل الرابع

موقف ابن الناظم من أصول

الصرف

الفصل الرابع

موقف ابن الناظم من أصول الصرف

موقفه من القياس :

قالوا في حد القياس هو : ((حمل غير المنقول على المنقول
(١) إذا كان في معناه)) ، وقيل : ((تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو
حمل فرع على أصل بعلته ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو
إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : اعتبار الشيء بالشيء بجامع))^(٢) .
وكلها حدود متقاربة كما ترى .

ويتضح من هذه الحدود أن أركان القياس أربعة : أصل ،
وفرع ، وعلته ، وحكم^(٣) . وذلك نحو : ((أن تركيب قياسا في الدلالة
على رفع ما لم يسم فاعله ، فتقول : اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب
أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو
ما لم يسم فاعله ، والعلته الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع .
والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أجري على
الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلته الجامعة التي هي الإسناد ،
وعلى هذا النحو تركيب قياس كل قياس من أقيسة العرب))^(٣) .

-
- (١) الإغراب في جدل الإعراب (٤٥) ، والاقتراح (٩٤) .
 - (٢) لمع الأدلة (٩٣) .
 - (٣) لمع الأدلة (٩٣) .

والقياس النحوي ثلاثة أقسام ((قياس علة ، وقياس شبه ، وقياس طرد ، فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة ، وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء ، وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء)) (١) .

وهذا التقسيم نظرفيه إلى مراعاة العلة في القياس أو عدم ذلك ، فإذا لم تراخ فيه العلة فهو (قياس الشبه) . أما إذا روعيت العلة ، فأما أن تكون مناسبة أو غير مناسبة ، فإن كانت مناسبة فهو (قياس العلة) ، وإن كانت غير مناسبة فهو (قياس الطرد) . (٢)

أما قياس الشبه فهو ((أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه ، فكان معربا كالاسم)) . (٣)

وأما قياس الطرد فهو ((الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة - (غيبة الظن) - في العلة)) . (٤) وذلك نحو أن تعلل بناء (ليس) بعدم التصرف ، لا طراد البناء في كل فعل غير متصرف ، وهي علة غير مناسبة ، والعلة المناسبة التي يمكن أن تساق في هذا المقام ، هي قولك : الأصل في الأفعال البناء ، والقياس على الأصل علة مقبولة .

(١) لمع الأدلة (١٠٥) .

(٢) انظر الأصول لتمام حسان (١٧٨) .

(٣) لمع الأدلة (١٠٧-١٠٨) .

(٤) لمع الأدلة (١١٠) .

وأما قياس العلة فهو : ((أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل)) (١) ، وذلك نحو أن تقيس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلة الإسناد في كل ، وهي علة مناسبة كما ترى .
وذكر ابن الأنباري أنه (٢) اختلف في مدى حجة قياس الطرد ، وقد تقدم القول إن قياس العلة مجمع على العمل به ، وأن قياس الشبه معمول به عند الأكثر .

وما وجدته من مسائل القياس في هذا الكتاب يرجع إلى قياس العلة ، وقياس العلة على أربعة أقسام : (٣) حمل فرع على أصل ، وحمل أصل على فرع ، وحمل نظير على نظير ، وحمل ضد على ضد ، والقسم الأول والثالث يسمى (قياس المساوي) ، والثاني (قياس الأولي) ، والرابع (قياس الأذنون) ، وليس لابن الناظم أقيسة خاصة به ، وما استعمله في هذا الكتاب من أقيسة السابقين هو :

١ - حمل الفرع على الأصل :

٢ - حيث حمل الجمع على المفرد (ف : ١١٤ = ص ١٧٤) .
فقال : ((باب (مطايا) هو كل جمع لما له معنونة ، وقبلها ثاني حرفي لين ، أو حرف مد زائد ، ولا يلزم قلب الهمزة في جميع هذا الباب كما ذكر ، فإن ما كانت منه اللام واوا سلمت في الواحد بعد ألف لم تقلب همزته يا ، بل واوا ليشاكل الجمع واحده في مجيء الواو بعد ألف ، وذلك نحو (إداوة وأداوى ، وهراوة ، وهراوى))) .

(١) لمع الأدلة (١٠٥) .

(٢) لمع الأدلة (١١٠) .

(٣) انظر الاقتراح (١٠١) .

ب - وَحَمَلَ الْمَوْءُنتَ عَلَى الْمَذْكَرِ (ف : ١٣٢ = ص ٢١٩) .
قال ابن الناظم ((يعتد بتاء التأنيت فيما بُني عليه ، نحو :
(شَقَاوَةٌ ، وَسِقَايَةٌ) ، فإنه لا فرق في استحقاق أن تقلب همزة ما بعد
الألف الزائدة من واو أو ياء بين أن يكون متطرفا ، أو قبل تاء التأنيت
العارضة الاتصال ، فكما يجب القلب في نحو (عَدَاةٌ ، وَبِنَاةٌ ، وَشَوَاةٌ)
كذلك يجب في مَوْءُنَاتِهَا ، نحو (عَدَاةٌ ، وَبِنَاةٌ ، وَشَوَاةٌ) ، لأن التاء
العارضة منوى بها الانفصال ، فما قبلها في حكم المتطرف ، ولو كانت
التاء لازمة ، لأن ما هي فيه مبني على التأنيت لوجب تصحيح ما قبلها
من واو أو ياء ، بعد ألف زائدة ، نحو (شَقَاوَةٌ ، وَسِقَايَةٌ) ، لأن التاء
اللازمة ليس منوى بها الانفصال ، ولا ما قبلها في حكم المتطرف .))

٢ - كما استعمل قياسَ حَمَلِ أَصْلٍ عَلَى فِرْعٍ :

حيث حمل فَعَلَ عَلَى فَعَّلَ (ف : ١٢٠ = ص : ١٨٤) .
فقال : ((وأما نحو (طَوِيٌّ ، وَحَيِيٌّ) فصحوا منه العيين
إما للحمل على (فَعَّلَ) من نحو (هَوِيٌّ ، وَلَوِيٌّ) ، لأنه فرعه من قبل
أن (فَعَّلَ) أخف وأكثر من (فَعَلَ) ، فهو أصل .))

٣ - وَحَمَلَ نَظِيرٌ عَلَى نَظِيرٍ :

أ - حيث حَمَلَ التَّصْفِيرَ عَلَى التَّكْسِيرِ (ف : ٢٤ ، ٢٦ =

ص : ٤٩ ، ٥١) .

فقال : ((نحو (سِرْحَانٌ ، وَبُرْهَانٌ ، وَسُلْطَانٌ) ما جمع على

(فَعَالِينَ) ، فإنه يكسر منه ما بعد ياء التصغير ، نحو (سَرِيحِينَ ،
وَبُرِّيهِينَ ، وَسُلَيْطِينَ) ، حملا على قولهم : (سَرَاهِينُ ، وَبُرَاهِينُ ،
وَسَلَاطِينَ) (ف : ٢٤ = ص : ٤٩) .

ب - وقال : ((تقول في (جَدَّوْل ، وَأَسْوَد) للحية : (جَدَّيْل ، وَأَسِيد) ،
وإن شئت : (جَدَّيُول ، وَأَسِيَّود) ، حملا على (جَدَّأُول ، وَأَسَاوِد) .))
(ف : ٢٦ = ص : ٥١) .

ج - وحمل نحو (اخْشَوْنَ) على نحو (اِنْهَبْ اِنْهَبْ) ،
في تحريك أول الساكنين . (ف : ٥٧ = ص : ٩٢) .

قال ابن الناظم : ((حرك أول الساكنين من نحو (اِنْهَبْ اِنْهَبْ)

لكونه غير مدة ، وكون ما بعده منفصلاً ، كذلك حرك أول الساكنين من
نحو (اخْشَوْنَ ، واخْشَيْنَ) ، لكونه غير مدة ، وكون النون^{بعده} في حكم المنفصل)) .
٤ - وحمل ضدَّ على ضد :

حيث قاس اجتماع الساكنين من نوع ما يصح حذفه على اجتماع

الساكنين من نوع ما يصح تحريكه (ف : ١٢٦ = ص : ٢٠١) .

فقال في معرض استدلاله لصحة مذهب سيبويه في أن المحذوف

من نحو (مقول ، ومبيع) الواو الزائدة : ((إن الساكنين اللذين

من نوع ما يصح تحريكه إذا اجتمعا في كلمة حرك الثاني منهما دون

الأول ، فكذلك الساكنان اللذان من نوع ما يصح حذفه إذا اجتمعا

في كلمة ينبغي أن يحذف الثاني منهما دون الأول قياساً على التحريك)) .

ثانياً - موقفه من السماع :

لقد خف النحاة المتقدمون ، بصريون وكوفيون ، كيونس والخليل وأبي

عمرو والأصمعي والكسائي ، إلى الرحلة إلى البادية لأخذ اللغة من

أصحابها الفصحاء من الأعراب الأثحاح^(١) الذين لم يخالطوا أهل الحواضر ،

أو يتأخروا الأعاجم من الروم والفرس والأحبشيين ،

(١) انظر أخبار النحويين البصريين (٥١ ، ٨٦ ، ٦٩) .

فأخذوا عسك من عدد من القبائل في وسط الجزيرة هي أفصح العرب ، وهي : (١) قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض طيبي ، وبعض كنانة وذلك في زمان معين يسمى عصر الاستشهاد . يبتدىء من أول ما وصل إليهم من نصوص ، وينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري أو بمنتصفه في الحواضر ، وبنهاية الرابع الهجري أو بمنتصفه في البوادي ، وهذه المادة المسموعة عن الأعراب هي ما يسميه النحاة (الفصيح) ، وإذا عرفنا أن القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف هما أفصح الفصيح ، استطعنا أن نحد المسموع بأنه ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعد ، إلى أن فسدت الألسنة لكثرة المسولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم أو كافر)) (٢) .

وبعد أن توقف النحاة عن السماع ، وقعدوا القواعد ، شاعت في عباراتهم ألفاظ أشبه بألفاظ الجرح والتعديل عند أهل الحديث نظري مسمياتها إلى اطراد ظاهرة معينة على وتيرة واحدة أو عدم ذلك ، قال ابن هشام فيما نقله عنه السيوطي : ((اعلم أنهم - أي النحاة - يستعملون : غالبا ، وكثيرا ، ونادرا ، وقليلا ، ومطردا . فالمطررد : لا يتخلف . والغالب : أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير : دونه ، والقليل : دونه ، والنادر : أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، لا غالب ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر)) (٣) .

(١) انظر المزهري (١/ ٢١١-٢١٢) ، والاقتراح (٥٦-٥٧) .

(٢) الاقتراح (٤٨) .

(٣) الاقتراح (٥٩) والمزهري (١/ ٢٣٤) .

وإن دراسة هذه الألفاظ عند ابن الناظم، وقد ترددت في هذا الكتاب كثيرا، ودراسة ما بينها من صلوات وروابط يعين على معرفة حد كل من هذه الألفاظ، وهي :

- ١ - مقيس .
- ٢ - مطرد .
- ٣ - قياسه وغالب الاستعمال فيه .
- ٤ - قياسه والمعروف في استعماله .
- ٥ - بابه كذا .
- ٦ - الوجه فيه كذا .
- ٧ - المعروف فيه كذا .
- ٨ - المشهور فيه كذا .
- ٩ - الأعراف فيه كذا .
- ١٠ - المختار فيه كذا .
- ١١ - الأقيس فيه كذا .
- ١٢ - غالب مقيس .
- ١٣ - غالب مطرد .
- ١٤ - غالب .
- ١٥ - كثير .
- ١٦ - قليل .
- ١٧ - قليل شان .
- ١٨ - قليل محفوظ .
- ١٩ - محفوظ .
- ٢٠ - مسموع .
- ٢١ - موقوف على السماع .
- ٢٢ - نادر .
- ٢٣ - شان .
- ٢٤ - شان نادر .

١ - المقيس، المطرد :

قال ابن جنبي : ((جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية يابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا ، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما)) (١)

والمقيس قد يكون المراد منه المطرد وهو ما لا يتخلف ، كما تقدم من نص ابن هشام ، ودونه في الرتبة الغالب ؛

أ - قال ابن الناظم في باب مصادر الثلاثي المجرد : ((اعلم أن مصادر هذا الباب تنقسم إلى غالب ومقيس وشاذ)) ، ثم قال : ((وأما الشاذ فهو غير ما ذكر من الغالب والمقيس)) . (ف : ١٩ = ص : ٣٦) .

ف (المَفْعَل ، والمَفْعِل) مصدران مميان من الثلاثي المجرد مقيسان لعدم تخلفهما في فعل من الثلاثي ، (ف : ١٩ = ص : ٣٦) وكذا (الفَعْلَةُ ، والفَعْلَةُ) للمرة والهيئة (ف : ١٩ = ص : ٣٦) ، ومثلـه (الفَعْلَلَةُ) في مصدر الرباعي المجرد (ف : ٢١ = ص : ٤٤) .

ب - وقال أيضا : ((مذهب سيبويه أن تكسير نحو (يَقْظ) على (أيقاظ) ، و (نَكِد) على (أنكاد) شاذ ، والمطرد في مثله - على قلته - أن يجمع مذكره العاقل بالواو والنون ، وما سواه بالألف والتاء ، نحو قولك : (نَجْدٌ وَنَجْدُونَ ، وَحَدْرٌ وَحَدْرُونَ ، وَنَدْسٌ وَنَدْسُونَ))) (ف : ٤٣ = ص : ٧٨) .

(١) الخصائص (١/٩٧) .

ج - وقال : ((اطرد فيما جاء من المعتل العين على (فيعل) نحو (سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن ، وليِّن) أن يخفف بحذف العين ، فيقال : (سَيِّد ، ومَيِّت ، وهَيِّن ، وليِّن) ، وأما المصادر من نحو (كان يكون ، وساد يسود ، وقال يقيل ، وحاد يحيد) على (كَيِّنُوْة ، وسَيِّدُوْة ، وقَيِّلُوْة ، وحَيِّلُوْة ، وحَيِّدُوْة) فلم يستعمل له أصل يكون مخففاً منه إلا ما ندر من انشاء بعض البصريين :

يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كَيِّنُوْة

فلا يستقيم جعله من باب ما تحذف عينه على وجه الجواز ، لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا في الضرورة ، فليس هو من باب (سيد ، وميت) .
(ف : ١٢٩ = ص : ٢١٥) .

وقد اتضح من النصوص المتقدمة أن ما خالف المقيس المطرد هو الشان ، أو النادر ، أو المحفوظ ، ونرى هذا في قول ابن الناظم أيضا
أ - قال : ((وأما نحو هذا (الواجي) فشان في الوصل دون الوقف ، لأن أصله (الواجي) اسم فاعل من (وجأت) الوند وغيره : ضربته ، فإذا وصل بغيره كانت همزته مضمومة بعد كسرة ، فقياس تخفيفها أن تجعل بين بين ، وتخفيف من يخففها بإبدالها يا شان لا وجه له سوى إجراء الوصل مجرى الوقف)) . (ف : ١٠٥ = ص : ١٦٢) .

ب - وقال : ((السبب المقتضي لقلب اليا أو الواو ألفا في القياس هو تحركها وانفتاح ما قبلها تحقيقا أو تقديرا ، فقلبها ألفا في نحو (طَائِيٍّ ، وَيَاجِلٍ) شان ، لأن أصلهما (طَيْيٍّ ، وَيَوَّجِلٍ) بسكون اليا أو الواو ، فحكما التصحيح ، ولكن قلبوا اليا أو الواو فيهما ألفين للاعتداد بجزء السبب ، وهو مجرد انفتاح ما قبلهما ، فهو قلب شان)) . (ف : ١١٩ = ص : ١٨٣) .

ج - وقال في اسم المفعول ما لاه واو : ((وإن كان من (فَعَلَ) فقياسه والمعروف في استعماله الإعلال ، حملا على الماضي ، وذلك نحو (ضَرِيَ الكلب بالصيد ، فهو مَضْرِيٌّ به ، و غَبِيَ عن الأمر غسباوة ، فهو مَغْبِيٌّ عنه ، وشبهت الشيء شهوة فهو مَشْهِيٌّ ، أي : مشتى ، ورضيت الشيء ، فهو مَرْضِيٌّ . قال الله تعالى * ارجعي إلى ربك راضية مرضية * . وقال بعضهم : (مرضوة) ، وهو قليل)) . (ف : ١٣١ = ص : ٢١٧) .

د - وقال : ((وقياس المصدر من (فَعَّلَ) غير المكرر على (فَعَّلَّة) فحسب ، نحو : سبَّرج عليه الأمر (سَبَّرَجَة) : عماء ، وبِطْم (بَطْطَمَة) : قَطَب ، و(فَعَّلَل) فيه محفوظ)) . (ف : ٢١ = ص : ٤٤) .

هـ - وقال : ((القياس في نحو (أَيْمَة) التخفيف بالإبدال (أي بإبدال الهمزة يا خالصة) لا غير ، وما جاء منه مخففاً بغير ذلك - (أي بجعلها بين بين) ، فهو نادر يحفظ ولا يقاس عليه)) . (ف : ١١٣ = ص : ١٧٣) .

وقد يعبر عن المقيس بنحو قوله :

أ - قياسه والمعروف في استعمال .

ب - قياسه وغالب الاستعمال فيه .

ج - بابه كذا .

أ - قياسه والمعروف في استعماله : انظر (ج) المتقدمة .

ب - قياسه وغالب الاستعمال فيه : قال ابن الناظم ((اسم المفعول

ما لاه واو اما أن يكون من (فَعَلَ) أو من (فَعِلَ) ، فإن كان من (فَعَلَ)

فقياسه وغالب الاستعمال فيه التصحيح ، نحو (ذروت الشيء فهو مذرو ،

ورجوت زيدا فهو مرجو ، وغزوته فهو مغزو ، وعدوت عليه فهو معدو عليه) .

وقد جاء فيه الإعلال ، نحو : (مَفْزِيٌّ ، ومعدِيٌّ عليه) . (ف : ١٣١ =

ص : ٢١٧) .

ج - بابه كذا : قال فيما كان على (فُعول) ما لاه واو : ((ما كان منه جمعا فبابه الإعلال ، نحو (عاتٍ وعَتِيّ ، وجَاثٍ وجُثِيّ) ، ويجي فيه التصحيح على وجه الشذوذ ، كقولهم (نَحَوٌ ونَحْوٌ ، وأَبٌ وأَبُو ، وفتى وفتو) ، وما كان منه مصدرا فيه وجهان : التصحيح والإعلال ، والتصحيح أكثر)) . (ف : ١٣٠ = ص : ٢١٧) .

بعد أن بينت حد المقيس عليه ، بقي أن أبين مسألتين :

الأولى : أن يكون المسموع فردا ، بمعنى أنه لا نظيره في الألفاظ المسموعة ، مع إطباق العرب على النطق به ، ولم يسمع ما يخالفه ، فهذا يقبل ويحتج به ، ويقاس عليه إجماعا ، كما قيس على قولهم في (شَنُوَةٌ : شَنَيْتِي) مع أنه لم يسمع غيره ، لأنه لم يسمع ما يخالفه ، وقد أطبقوا على النطق به . (١)

والثانية : أنه قد يخالف القياس لغرض ، قال ابن الناظم ((إذا نسب إلى المضاف فإن تعرف بالثاني ، أو كان بمنزلة المعرف به لم يكن بُدٌّ من حذف المصدر والنسب إلى العجز ، كقولك في (ابن الزبير ، وأبي مسلم ، وأبي بكر) : (زُبَيْرِيّ ، وسَلِمِيّ ، وبَكْرِيّ) ، وإن لم يتعرف به حذف العجز ، كقولك في (عبد القيس ، وأمرى القيس) : (عَبْدِيّ ، وأَمْرِيّ) ، وإن شئت (مَرْثِيّ) وقد يحذف الصدر خوف اللبس ، كقولهم في (عبد الأشهل) : (أَشْهَلِيّ) ، وفي (عبد مناف) : (مَنَافِيّ) . قال سيبويه : (وسألت الخليل عن قولهم في (عبد مناف) : (مَنَافِيّ) ، فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا (مَنَافِيّ) مخافة اللبس)) . (ف : ٣٥ = ص : ٦٨) .

(١) انظر الخصائص (١ / ١١٥ - ١١٦) ، والاقتراح (٦١) ،

(ف : ٣١ = ص : ٦١) .

٢ - الغالب :

قد تقدم في نص ابن هشام أن الغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ،
وأنه كالعشرين بالنسبة إلى الثلاثة والعشرين .

ومن أمثله عند ابن الناظم : بناء الصفة المشبهة من (فَعِل) على
(فَرِحَ ، وَأَشْهَبَ ، وَعَطَّشَانَ) ، وقد تبنى على غير ذلك ، نحو : (نَدَّسَ ،
وسليم ، وشكس ، وحرر ، وصفر ، وساغب) ، ونحو بنائها من (فَعُل)
على (كريم ، وصعب) ، وقد تبنى على غير ذلك ، نحو : (حَسَنَ ، وخشِنَ ،
وَصَلَبَ ، وعمر ، وجبان ، وشجاع ، وأخطب ، وعافر) (ف : ١٧ = ص : ٢٨) .

وإذا كان عدد ما تخلف من كل من (فَعِل ، وفعل) فسي
المثالين السابقين أكثر ما يمكن أن يقال إنه جاء على (فَعَلَة) أو (فِعْلَة)
للسمرة أو الهيئة من غير الثلاثي - (انظر ف : ١٩ - ص ٣٦) - فإنه لا يمكن
أن يوصف ما تخلف في مقابل الغالب بالندرة كما جاز ذلك في مقابل
المقيس ، وإنما يوصف ما تخلف في مقابل الغالب بالقلّة ، ونرى هذا في
كلام ابن الناظم حيث :

أ - ذكر في باب الصفة المشبهة أنها تبنى من (فَعِل) في
الغالب على (فَعِلٍ ، وأفعل ، وفعلان) ، وأن (فَعْلَان) يجيء لما
كان من الجوع والعطش وضديهما ، نحو (عطشان ، ورِيَّان ، وشبعان ،
وغرثان) ، ثم قال : ((وقد يجيء من (فَعَل) للعطش ونحوه ، كقولهم
في (هائم ، وجائع : هيمان ، وجوعان) ، حملا على (عطشان) ، وهو
قليل)) (ف : ١٧ = ص ٢٨) .

ب - وحيث اعترض على قول ابن الحاجب : ((نحو (زَمَان)

على (أزمينة) غالبا ، وجاء : قَدَل ، وغزلان ، وعنوق)) (١٢٥ / ٢) .

فقال : ((ذكره ل (قَدَّل) مع (غَزَلَان ، وَعُنُوق) دليل على أن جمع (فَعَال) عنده على (فَعُل) قليل ، وليس غالباً)) . (ف : ٤٤ = ص ٧٩) .

أما إذا كثر استعمال الغالب كثرة ملحوظة واطرد فحكمه عندئذ حكم المقيس أو هو في درجة بين الغالب والمقيس ، ويوصف بالغالب المطرد ، أو الغالب المقيس ، ويقابله عندئذ الشاذ ، أو المحفوظ ، أو القليل المحفوظ ، أو القليل الشاذ ، أو الشاذ النادر ، نلاحظ ذلك عند ابن الناظم فيما يلي :

أ - ذكر أن (فَعَلًا) صحيح العين يجمع في القلة على (أفعُل) وفي الكثرة على (فَعُول ، وَفِعَال) ليس أحدهما أولى به من الآخر ، ثم قال : ((فيتوجه الأخذ عليه - (أي على ابن الحاجب) - في صنيعه (فَعَال) حيث لم يعد مع مثله في الغلبة ، وعده مع القليل المحفوظ ، فقال : ((وجاء (زِنَادٌ) في غير باب (سَيْل) ، و (رِعْلَانٌ ، وَطُنَانٌ وَغُرْدَةٌ ، وَسَقْفٌ) .

وهو ظاهر في أن مجي ' (زَنَد) على (زِنَاد) من القليل الشاذ ، ومجي ' مثله فيما عينه يا ' غير مسدوع ، والصواب أن يقال : مجي ' (زَنَد) على (زِنَاد) من الغالب المقيس ، ومجي ' مثله فيما عينه يا ' شاذ نادر ، ذلك قولهم (ضَيْفٌ وَضِيْفٌ) . ((. (ف : ٣٨ = ص : ٧٢) .

ب - واعترض على قول ابن الحاجب : ((ونحو (قَصَّة) على (قِصَاع ، وَبُدُور ، وَبِدْر ، وَنُوب)) . (١٠٠ / ٢) . فقال : ((يتوهم من هذا أن تكسير الاسم من (فَعَلَّة) على (فَعُول ، وَفِعَل ، وَفُعَل) من الكثرة بمنزلة تكسيه على (فِعَال) ، وليس الأمر كذلك ، بل تكسير الاسم من (فَعَلَّة) على (فِعَال) هو الغالب المطرد ، وتكسيه على (فَعُول) وأخويه قليل محفوظ)) . (ف : ٤١ = ص : ٧٧) .

وأما قوله : المختار فيه ، والمشهور فيه ، والمعروف فيه ، فيريد به
(الغالب فيه) ، نرى ذلك واضحا في أقواله :

أ - قال : ((ما آخره واو الجمع - (يريد من الفواصل
والقوافي) - فإن المختار فيه أن يوقف بالواو ، ومنهم من يقف بالحذف
والإسكان ، أنشد سيبويه :

لا يبعد الله أقواما تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع

وقال : (يريد ما صنعوا) . ((. (ف : ٦٤ = ص : ١٠١) .

ب - قال في الأمر من (سأل) : ((الذي ذكره شيخنا -
رحمه الله - في هذا أن المشهور في نحو (سأل) إذا خفف همزه أن
يقال : (سَلَّ) . قال وحكى الأَخْفَشُ - رحمه الله - أن بعضهم يقول :
(اسَلَّ) في (سَلَّ) ، فيبقى همزة الوصل بعد النقل ، لأنه لم يعتد
بالحركة بعدها لفروضها . ((. (ف : ١٠٦ = ص : ١٦٧) .

ج - وقال : ((المعروف في الكلام التزام الفك في مضارع مضاعف
الياء من نحو (يُحْيِي ، وَيُسْتَحْيِي) لأنهم لو أدغموا لاحتاجوا إلى تحريك
الآخر ، وللزم فيه ما رفضوا في غيره من ظهور الضمة على ياء في آخر فعل ،
ومن العرب من يدغم لاجتماع المثليين ، ولا يبالى بظهور الضمة على الياء لسكون
ما قبلها ، فيقول (يُحْيِي) ، وهو قليل ، ومنه ما أنشده الفراء :

وكأنها بين النساء سَبِيكَةٌ تمشي بسُدَّة بيتها فتعيُّ))

(ف : ١٢٢ = ص : ١٩٠) .

د - وقال : ((لا فرق في الوقف على المقصور بين ما ألفه
للتأنيث وبين ما ألفه لغير التأنيث في أن الوجه أن يوقف عليه بالألف ،
وأنه قد يوقف عليه بإبدالها همزة ، أو واوا ، أو ياء ، والدليل على ذلك :

أن سيبويه مثل بقول بعض العرب في (أفْعَى) : (هذه أفْعَي) ،
وفي (حَبَلَى) : هذه (حَبَلَى) ، وفي (مَشَى) : هذه (مَشَى) ،
ثم قال : « وكذلك كل ألف في آخر الاسم ، وحدثنا الخليل وأبو الخطاب
أنها لغة فزارة وناس من قيس » ، ثم قال : « وزعموا أن بعض طيبي
يقول : (أفْعَو) لأنها أبين من الياء . » (ف : ٦٧ = ص ١٠٠) .

هـ - وقال : « ومثل واو الجمع فيما ذكر ياء المخاطبة ، نحو

(افعلني) فإن الوجه فيه الوقف عليه في الفواصل والقوافي بإثبات الياء ،
وقد يوقف بحذفها والإسكان ، كما سمعه سيبويه من إنشاد بعضهم :

* يادار عيلة بالجواء تكلم *

يريد : تكلمي ((ف : ٦٤ = ص : ١٠١) .

و - وقال : « وما ما آخره ألف ، فإن كانت زائدة للإشباع

فالوجه الوقف بإثباتها ، وقد يوقف بالحذف ، قال سيبويه : « سمعناهم
يقولون لجرير :

* أقلبي اللوم عاذل والعتاب *

وللاخطل :

* واسأل بمضقة البكري ما فعل * ((ف : ٦٤ = ص ١٠١) .

وأما قوله : (الأعراف فيه) ، فقد جاء مراداً به المقيس ، كما جاء

مراداً به الغالب ، فمثال المراد به المقيس قوله :

أ - اعتراضاً على قول ابن الحاجب « وإبدال الألف في المنسوب

(المنون) » (٢٧٩ / ٢) . قال : « يتوجه المواءمة عليه من قبل أنه عام لكل

منسوب منون ، وحقه أن يكون خاصاً بغير الموءنت بالسهاء ، فإن نحو (رأيت

مسلمة) الأعراف فيه أن لا سهيل في الوقف عليه إلى إبدال الألف

من تنوينه ، وإنما يحذف منه التنوين ، ويوقف عليه بإبدال التاء هاء . » ((

(ف : ٦١ = ص : ٩٨) .

ومثال المراد به الغالب :

أ - قال : ((ميم الجمع لا يخلو ما قبلها أن يكون مكسورا أو مضموما ، فإن كان ما قبلها مكسورا جاز في تحريكها لملاقاة ساكن بعدها الوجهان : الكسر والضم ، وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى : * وتقطعت بهم الأسباب * ، وإن كان ما قبلها مضموما فتحريكها بالضم لملاقاة ساكن بعدها واجب في الأعراف ، ومن العرب من يكسر على الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين ، حكى ذلك أبو علي في التذكرة ، وأنشد :

* وهم القضاة ومنهم الحكام *

وقد ظهر من هذا أن إطلاق وجوب الضم في ميم الجمع قبل ساكن ليس بصواب ، وإنما الصواب تقييده بأن يقال كوجوب الضم غالبا في ميم الجمع بعد ضمة)) . (ف : ٥٨ = ص : ٩٤) .

ب - وقال : ((وباب (مَطَايَا) هو كل جمع لما لاه معتلة

وقبلها ثاني حرفين لين ، أو حرف مد زائد ، ولا يلزم قلب الهمزة في جميع هذا الباب كما ذكر ، فإن ما كانت منه اللام واوا سلمت في الواحد بعد ألف لم تقلب همزته يا ، بل واوا ، ليشاكل الجمع واحده في مجيء الواو بعد ألفه ، وذلك نحو (إِدَاوَةٌ وَأَدَاوَى) ، و (هِرَاوَةٌ وَهَرَاوَى) ، وما كانت اللام فيه حرف لين غير الواو المذكورة قلبت همزته يا في الأعراف ، نحو (قضية وقضايا ، وهدية وهدايا) ، وقد تقلب واوا كقول بعضهم : (أشياء وأشأوى ، وهدية وهدأوى) . (ف : ١١٤ = ص : ١٧٤) .

٣ - الكثير :

قد تكثر أمثلة بناء كثرة ظاهرة في العدد وفي الاستعمال
فترقى إلى درجة المقيس .
وقد تكثر كثرة غالبية لا ترقى بها إلى درجة المقيس ، فهو
الغالب عندئذ .

وقد تكون كثيرة في نفسها إلا أن هذه الكثرة لا ترقى بها إلى
غالب أو مقيس ، وهو الكثير المراد هنا ، ويقابله القليل ، وقد تقدم ذكر
مقابل النوعين الأول والثاني .

فمثال ما كثرت أمثله كثرة ظاهرة فكان مقيسا :

قياسُ المصدر من (فَعَلَّ) المكرر على (فَعَلَّة) ، ولكنه لما كثرت
استعمال (فِعْلَال) وكثرت أمثله ما جاء عليه كثرة ظاهرة رقي إلى درجة
المقيس ، في حين أنه في غير المكرر محفوظ . (ف : ٢١ = ص : ٤٤) .

ومثال ما كثرت أمثله كثرة غالبية :

قول ابن الناظم : ((الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تنبئ إلا من
فعل لازم فبناؤها من (فَعِل) في الغالب على (فَعِلٍ ، وَأَفْعَلٍ ، وَفَعْلَانٍ)
فأما (فَعِلٌ) فللعلل وأضدادها ، وذلك نحو : (حَبِطٌ ، وَحَبِجٌ ، وَوَجِعٌ ،
وَشَعِبٌ ، وَفَرِحٌ ، وَجَدَلٌ ، وَأَشْرِبٌ ، وَبَطِرٌ) ، وقد يضم عينه ، نحو (نَدِسٌ ،
وَنَدُسٍ) الذي يدقق النظر في الأمور ، و (حَذِرٌ وَحَذُرٌ ، وَعَجِلٌ وَعَجَلٌ) .
ويغني عنه (فَعِيلٌ) كثيرا ، نحو : (سَلِيمٌ ، وَنَشِيطٌ ، وَسَقِيمٌ ، وَمَرِيضٌ ،
وَحَزِينٌ) ، و (فَعَلٌ ، وَفَعَلٌ ، وَفِعْلٌ) قليلا ، نحو (شَكِسٌ فَهُوَ
شَكْسٌ وَشَكِسٌ) ساءت أخلاقه ، و (شَكِرٌ) المكان ، فهو (شَأَزٌ) خشن
بكرة حجارتها ، و (حَرٌّ) المملوك يَحَرُّ ، فهو (حُرٌّ) ، و (مَرٌّ) الشيء
يَمُرُّ ، فهو (مَرٌّ) ، و (صَفِرٌ) الإناث ، فهو (صِفْرٌ) . (ف : ١٧ = ص : ٢٨) .

ومثال الكثير :

قوله : ((وبناء الصفة من (فَعَلَ) على ضربين : كثير وقليل ،
فالأول : بناؤه ها على (فَعِيل) من المعتل العين ، نحو (مَيَّت ، وهَيَّن ،
وبَيَّن ، وضَيَّق) ، وعلى (فَعِيل) في المضاعف ، نحو : (شحِيح ،
وخفِيف ، وكليل ، وجليل) ، والثاني : بناؤه ها على غير ما ذكر)) .
(ف : ١٧ = ص : ٢٨) .

٤ - القليل :

قد تقدم في الأمثلة السابقة أن القليل يكون في مقابل الغالب
كما يكون في مقابل الكثير ، وأن الغالب إذا رقي إلى درجة الغالب المقيس
أو الغالب المطرد أو المقيس قيل في مقابله القليل المحفوظ ، أو القليل
الشان ، وأن الكثير إذا رقي إلى درجة المقيس قيل في مقابله المحفوظ ،
تنبيهها على أن هذا القليل يكاد يكون بدرجة النادر نظرا إلى كثرة
مقابله .

٥ - النادر ، الشان ، المحفوظ ، الشان النادر :

تقدم أن (النادر ، الشان ، المحفوظ ، الشان النادر) يطلق
على المتخلف عن المقيس ، أو ما رقي إلى درجته ، وما يؤيد هذا أيضا
ما نجده في أقوال ابن الناظم :

١ - قال : ((قال شيخنا - رحمه الله - في فصل الإعلال بالنقل
من كتاب تسهيل الفوائد : (وتحذف ألف (إفْعَال ، وإِسْتَفْعَال) ويعوض
منها في غير ندورها التأنيت) ، استظهر بقوله : (في غير ندور) على
التنبيه على قول بعضهم : (أَجَابَهُ إِجَابًا ، وَأَرَبْتُهُ إِرَابًا) . (ف : ١٢٨ =
ص ٢١٣) .

وكان ابن الناظم قد بين أن حذف الألف من نحو (الإقامة ،

والاستقامة) وتعويض هاء التانيث عنها مقيس عند الجميع .

وأكثر ما يطلق وصف الندرة على الابنية التي لم تأت منها إلا ألفاظ

معدودة ، وأمثلة ذلك :

ب - قال : ((و (صَعْفُوق) نادر ، ولا نظير له إلا (زَبَّوق)))

و (قَرَبُوس) ، و (عَصْفُور) . (ف : ٢ = ص : ٤) .

ج - وقال : ((ليس في التداخل خروج إلى استعمال متروك

بل خروج من لغة إلى أخرى ، وعلى هذا ف (الْحَبُك) إما لحن ، وإما على

لغة غريبة نادرة)) . (ف : ٤ = ص : ٨) .

د - وقال : ((وجاء على (مَفْعَل) غيرهما - (أي غير

مَكْرَم ومَعُون) - قالوا : (هَلْكَ مَهْلُكَا ، وَيُسْرٌ مَيْسْرَا ، وَأَلِكٌ مَالُكَا)

بمعنى الرسالة . قال :

أبلغ النعمان عني مَالُكَا أنه قد طال حبسي وانتظاراً

والبصريون لم يثبتوا (مَفْعَلًا) ، ولا حجة عندهم فيما سمع ، لأنه لم يرد

إلا في أشعار نادرة ، فهو عندهم على حذف التاء للضرورة ، وأثبتته الكوفيون .

وعده الفراء من باب (لَذَانٍ وَلَذَانَةٍ) وذلك لا يخرج عن الندور)) .

(ف : ٢٠ = ص : ٤٠) .

وهذا الشاذ مخالف للقياس لا يتجاوز في الاستعمال لفظه ، بل

ينقاد إليه ، ولا يقاس عليه ، ودليل ذلك :

أ - قال ابن الناظم : ((إن كان للجمع واحد مستعمل

رد إليه في النسب ، وإلا نُسب إلى لفظ الجمع ، كقولك في النسب إلى

(عِبَادِيد : عِبَادِيدِي) ، لأنه ليس له واحد مستعمل ، فلم يُتجاوز

في النسب لفظه ، فكان هذا أقوى من أن نُحَدِّث شيئاً لم يتكلم به العرب)) .

(ف : ٣٦ = ص : ٦٩) .

ب- وقال : ((ولا يصح اسم المفعول ما عينه واو إلا فيما سمع من قولهم : (ثوب مَصُون ، ومسك مَدُون ، وفرس مَقُون ، وقول مَقُول)) (ف: ١٢٧ = ص : ٢١٠) .

ج - وقال : ((كان ينبغي له - (أي لابن الحاجب) - أن يستظهر بأن يقول : (ولا شذوذ) على وجوب متابعة الاستعمال فيما شذ فكه ، نحو (قَطَطُ الشعرُ) : اشتدت جمودته ، و (دَبَبَتِ المرأةُ : نبت الشعر على جبينها ، و (صَكَّ الفرسُ) : صك أحد عرقوبيه الآخر ، و (لَحِمَتِ العينُ) و (لَخِثَتِ) : التصقت .)) (ف: ١٤٣ = ص : ٢٤٤) .

د - وقال : ((كتبوا كل مشدد حرفا واحدا إلا في * بأبيكم المفتون * فإنهم كتبوه بياء ين على هذه الصورة (بأبيكم) ، وهو شان يُنْقَادُ إليه ، ولا يقاس عليه .)) (ف : ١٦٩ = ص : ٢٩١) .
وقد يكون للشان وجه سهل اللجوه إليه ، وذلك نحو النسب إلى الجمع في قول الراجز :

* مشوهُ الوجهِ كِلَابِي الخُلُقُ *

قال ابن الناظم ((فهذا على شذوذه إنما سهله كون لفظ (كِلَاب) يشبه الواحد في الوزن والصلاحية للجمع)) (ف : ٣٧ = ص : ٧٠) .

٣ - موقفه من العلل :

عنيت المدرستان البصرية والكوفية - بعد أن أحاطتا بأصول النحو وقواعده - بالبحث في الفروع وتشعيبها ، وفتق العلل وتشقيقها ، وأهم ما يلاحظ على هاتين المدرستين وما لحق بهما من مدارس أخذهم جميعا ببدأ العلية ، فلا بد عندهم لكل حكم من علة ، ولكل ظاهرة كلية أو جزئية من علة عقلية ، ولم يكتفوا بالعلل القريبة ، بل ذهبوا يخصوصون على كوامن العلل وخفياتها ودفائنها ، وراح كل نحوي يجرب ملكاته الذهنية ، ويستنبط عللا بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان ، وعمق الدلالة (١) .

وعبدالله بن أبي اسحاق الخضرمي أول من عني بالعلل ، وأثار

طريقها لمن بعده . جاء في إنبياء البرواة :

((أول من بعج النحو ، ومد القياس ، وشرح العلل ، عبدالله بن أبي إسحاق)) (٢)

كما كانت للخليل رحمه الله عناية كبيرة بهذه العلل ، قال الزجاجي ((وذكر بعض

شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل

بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها ، أم اخترعتها من نفسك ؟

فقال : إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها

وقام في عقولها طله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه

علة لما علته منه ، فإن أكن أصبت فهو الذي التست ، وإن تكن علة له

فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء ، عجيبه النظم

والأقسام ، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين

(١) انظر تقديم شوقي ضيف لإيضاح الزجاجي (ص : ب) .

(٢) الإنباه (٢/١٠٥) .

الواضحة ، والحجج اللائحة ، فكما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا العلة كذا وكذا ، وليسب كذا وكذا ، سنحت له ، وخطرت بباله متحملة لذلك ، فجاز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجزاء أن يكون فعل ذلك لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك ما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك ، فإن سنح لغيري علة لما علته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت به)) (١)

وبعد هذين العلمين انفتح باب العلل واسعا أما النحاة المتقدمين ، وأدلى كل بدلوه ، وأتى كل حاذق بما يستطيع من غرائب ونوادير .

ولقد وقر في نفوس هؤلاء المتقدمين أن العرب الفصحاء كانوا يدركون علل ما يقولون ، ولكنهم كانوا نادرا ما يعللون ما يقولون ، ومن ثم جعل النحاة نصَّ العربيَّ على العلة ، أو إيما ، إليها مسلكا من مسالك العلة ، يتضح هذا من نصَّ الخليل المتقدم ، ومن قول سيبويه : ((وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها)) (٢)

ومعرفة العرب علل كلامها دليل حكمتها ، ومن ثم يصبح الكشف عن العلة نوعا من بيان حكمة العرب .

(١) الإيضاح في ظل النحو (٦٥-٦٦) .

(٢) الكتاب (٢٢/١) .

ولقد بين الزجاجي في الإيضاح ^(١) طبيعة هذه العلة، فقسمها

إلى تعليمية، وقياسية، وجدلية .

- فالتعليمية، هي العلة الأولى، وهي التي يتوصل بها إلى

معرفة كلام العرب والإعراب، كأن نقول: العلة في نصب (زيدا) من

قولنا (إن زيدا قائم) مجيء (إن) قبلها، لأن (إن) تنصب

الاسم وترفع الخبر .

- والقياسية، هي العلة الثانية التي تأتي وراء العلة الأولى،

كأن يسأل سائل عن العلة في نصب (إن) للاستمراء، فيجاب:

لأنها هي وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحطت عليه،

فأعدت إعماله لما ضارعته .

- والجدلية، هي علة ثالثة تأتي وراء العلة الثواني، كأن

يسأل سائل: وبأي الأفعال شبهتم (إن) وأخواتها؟، أو يسأل

ثان: ولم لم تجر (إن) وأخواتها وقد أشبهت الأفعال في

سياق الفعل، فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها، كما يتقدم الفاعل

على المفعول؟ أو يسأل آخر: ولماذا لم يجز في هذه الحروف أن يتقدم

مرفوعها على منصوبها؟ فيكون الجواب من كل مجتهد في فهم العلة

وضوابطها على قدر فهمه وتعمقه في الإحاطة بالعلل الثواني وما وراءها .

وأما ابن الناظم فقد أكثر من تعليقه لسائل هذا الكتاب،

وعنايته بالعلل الأولى والثواني ظاهرة واضحة، بل قد يتجاوزها إلى

العلة الجدلية، وسأذكر عددا من الأمثلة توضح عنايته بهذه العلة:

أ - في حد الممدود (ف: ٦٩ = ص: ١١٣) .

١ - في اعتراضه على قول المصنف ((والممدود ما كان بعدها

- (أي بعد الألف) - فيه همزة)) . (٣٢٤ / ٢) .

قال : لو قال : ما آخره همزة بعد ألف زائدة كان أصوب وأجرى
على الاصطلاح ، لأن ما آخره همزة بعد ألف بدل من أصل ، نحو
(ما ، ورا ، وآ) لا يسمى ممدودا . نص على ذلك أبو علي الفارسي
رحمه الله .

فإن قلت : لم خص اسم الممدود بذي الألف الزائدة دون
المبدلة من أصل مع أن المد فيها واحد ؟

قلت : لأن كينونة المبدلة من أصل ألفا عارض ، فلم يعتد به ، ولم
يسم ما هي فيه ممدودا ، بخلاف ذي الألف الزائدة ، وكما أن نحو (نسي ،
وقرو) لا يسمى ممدودا ، لصحة انفكك المد عنه ، لإمكان التحريك في
الياء والواو ، وكذلك نحو (را) لا يسمى ممدودا ، لأن ألفه واو في
الأصل .))

٢ - في وزن (مَلَأَكَ) . (ف : ٧٧ = ص : ١٢١) .

قال : يجوز أن يكون (مَفْعَلًا) من (الأَلْوَكَةُ) ، وأصله

(مَأْلَكَ) فقلب ليمن تخفيفه بالنقل فصار (مَلَأَكَ) ، ثم خفف فقل

(مَلَكَ) ، ويجوز أن يكون (فَعَّالًا) من (المَلِكُ) ، لكن يترجح الأول

بأن دعوى القلب لغائبة أسهل من دعوى نظير ل (شَمَّالٌ) ، لأن

للقلب شيوعا في الكلام ، ومثال (فَعَّالٌ) عزيز .

وحكى ابن الحاجب في شرحه عن أبي عبيدة أن (مَلَكًا) عنده

(مَفْعَلٌ) من (لَأَكَ) بمعنى أرسل ، ومتى ثبت هذا كان جعل (مَلَأَكَ)

: (مَفْعَلًا) من (لَأَكَ) أولى لسلامته من دعوى القلب .

٣ - في اعتراضه على قول المصنف : ((والتزموه -) أي قلب

الواو همزة) - في (الأولى) حملا على (الأولى) (((٧٦ / ٣) .

قال : ((ليس بشي * ، لأنه جعل التزام القلب في (الأولى)

شاذاً معلاً بحمل المفرد على جمعه ، وإنما هو مقيس معمل باستتال
التصحيح ، وإذا كان قلب المفتوحة في مثال (كَوَثَرَ) من (وَعَدَ) لازماً ،
فلأن يلزم قلب المضمومة في أنشئ (الأوَّل) أحق وأولى .

فإن قلت : إذا كان القلب في (الأولى) لازماً في القياس ، فلم

لم يلزم في نحو (وُورِي) ؟

قلت : لأنهم شبهوا المدة في نحو (وُورِي) بألف (فاعل) ،

لكونها بدلا عنها ومثلها في الزيادة والمد ، فعاملوا الواو قبلها معاملة
الواو المفردة ، بخلاف المدة في (الأولى) فإنها غير بدل ولا زائدة ،

فعاملوا الواو قبلها معاملة قبل المتحركة .)) (ف : ١١٧ = ص : ١٨٠) .

٤ - في تعليقه تصحيح باب (قَوِي ، وهَوِي) ، وباب (طَوِي ،

وحَيِي) . (ف : ١٢٠ = ص : ١٨٤) .

قال : ((صح باب (قَوِي ، وهَوِي) لكراهة توالي إعلايين ،

وهذا لأن أصل (قَوِي : قَوَوَ) بواو متحركة مفتوح ما قبلها ، وأخرى
متطرفة مكسور ما قبلها ، فبدى * بقلب المتطرفة يا * ، لأن الطرف أحق بالتغيير
ما سواه ، ولم تقلب الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، بل سلمت لئلا
يتوالى إعلايان .

وأما (هَوِي) فأصله : (هَوِي) بواو متحركة مفتوح ما قبلها ،

ويا * كذلك ، فبدى * بقلب اليا * ألفا لتطرفها ، فسلمت الواو قبلها كما سلمت

في (قوي) .

وأما نحو (طَوِي ، وحَيِي) ، فصحوا منه العين إما للحمل على

(فَعَلَ) من نحو (هَوِي) ، و (لَوِي) ، لأنه فرعه من قبل أن (فَعَلَ)

أخف وأكثر من (فَعِل) ، فهو أصل ، وذلك بالإضافة إليه فرع ، وإما لأنهم لو قالوا (طاي ، وهاي) للزم أن يقولوا في المضارع (يَطاي ، وَيَحاي) ، كما تقول في نحو (خاف ، وهاب : يخاف ، ويهاب) ، لأن مضارع ما اعتلت عينه تابع للماضي أبدا في الإعلال ، ولو قالوا (يَطاي ، ويحاي) للزم ارتكاب ما لا نظيره في الكلام ، وهو تحريك لام الفعل المعتلة بالضم)) .

٥ - في تعليقه الفك في (فَعِل) من مضاعف الواو .

(ف : ١٢١ = ص : ١٨٥) .

قال : (((فَعِل) من مضاعف الواو ليس فيه إلا لغة واحدة وهي إعلال اللام بقلبها ياء ، نحو (قَوِي ، حَوِي) ، ولا يجوز فيه الإدغام ، فلا يقال : (قَوَو ، وحوَو) ، لأن الإعلال مقدم على الإدغام ، فلزم اعتباره ، وإنما كان مقدما على الإدغام ، لأن سببه موجب للحكم ، وسبب الإدغام مجوز ، بدليل امتناع التصحيح في شيء من باب (رَضِي ، وشَقِي ، وشَجِي) ، وجواز الفك في باب (حَيِي ، وعَيِي))) .

٦ - في شرح قول المصنف : ((ولم يفعلوه في باب (مقاوم)

ومعاش) للفرق بينه وبين باب (رسائل ، وصحائف ، وعجائز) .

(١٢٧ / ٣) .

قال : ((أي : ولم يقلبوا العين المعتلة همزة فيما وقعت منه بعد ألف نحو (مساجد) وقبل الألف حرف صحيح ، وإنما لم يفعلوا ذلك للفرق بين هذا الباب ، وباب ما وقع بعد ألف الجمع منه حرف مد مزيد في الواحد .

فإن أراد بالفرق رفع اللبس بين البابين فليس بشيء ، وإن أراد

به وجود علة تفصل بين البابين في الحكم فهو صحيح ، فإنهم همزوا باب

(رسالة، وسائل) ما قبل آخر واحده ألفا مزيدة، لأنها لما وقعت بعد ألف الجمع، ولم يمكن تحريكها، لتعذر تحريك الألف، ولا إبقاؤها ساكنة، لسكون الألف قبلها، ولا حذفها، لإخلاله بصيغة الجمع احتيج إلى قلبها، ولم يكن لها أصل تطلب إليه فقلبت همزة، لأنها أقرب حروف العلة إلى الألف، لأنها من مخرجها، ثم حملوا باب (صحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز) على باب (رسالة ووسائل)، لشبه ما قبل آخر الواحد منه بألف (رسالة) في الزيادة والمد، ولأنه لاحظ لها في الحركة، وأما باب (مفازة ومفاوز، ومعيشة ومعايش) ما قبل آخر الواحد منه حرف لين غير زائد وله أصل في التحرك، إذ الأصل (مَفَوَّزة، وَمَعْيِشَة) فإذا وقع بعد ألف الجمع واحتيج إلى تحريكه كان رده إلى أصله أولى من قلبه همزة، لعدم الحاجة إلى ذلك، فإنه لا يحتاج إليه إلا عند مزيد الثقل يكون ما قبل ألف الجمع حرف علة، كما في (أوائل، وبيائع)، أو ما بعده حرف مد زائد في الواحد، كما في (رسائل) و (مفاوز، ومعاش) ليسا كذلك ((. (ف: ١٢٤ = ص: ١٩٣).

وما قلته عند حديثي عن أقيسة ابن الناظم أقوله هنا أيضا :
ليست لابن الناظم أقيسة وتعليلات خاصة به، بل استعمل أقيسة
وتعليلات السابقين، والمتأمل في المسائل التي سقتها لا يلحظ لابن
الناظم قياسا جديدا أو تعليلا مبتدعا لم نألفه لدى الأقدمين .

رابعاً - موقفه من الشاهد :

١ - موقف ابن الناظم من الاستشهاد بالقرآن الكريم :

تنوعت طرق تناول نص قراءة الجمهور لدى ابن الناظم فهي

الاستشهاد بها . ومن أمثلة ذلك استشهاده بالآيات القرآنية .

١ - لقاعدة نحوية :

استشهد لبنا^١ الاسم المقطوع عن الإضافة في اللفظ بقوله تعالى :

﴿ لله الأمر من قبل^٢ ومن بعد^٣ ﴾ (ف : ١ = ص ٢) .

٢ - ولقاعدة صرفية :

أ - فقد ذكر أن اسم المفعول ما لاه واو إن كان من (فَعِل)

فقياسه والمعروف في استعماله الإعلال حملا على الماضي ، واستشهد لذلك

بعدة أمثلة لغوية ، وقوله تعالى ﴿ ارجعي إلى ربك راضية مرضية ﴾ .

(ف : ١٣١ = ص : ٢١٧) .

ب - استندراكا على قول المصنف : ((واجب -] أي إدغام

المثلين] = عند سكون الأول)) . قال : ((أعوزه فيه التثنية على

امتناع إدغام أول المثلين لكونه هاء السكت ، نحو ﴿ مَالِيَهُ هَلْكَ ﴾ فإنه

لا سبيل إلى إدغامه ، لأنه إما موقوف عليه ، أو منوي به الوقوف عليه)) . (ف : ١٤٢ =

ص : ٢٤٤) .

قوله إن الإدغام ممتنع في هذا الموضع يخالف المروي ، فقد جاء عن

ورش الإظهار والإدغام . (١) .

٣ - ولقاعدة في الخط :

أ - قال : ((تصوير اللفظ برسم حروف هجائه ، لا يرسم

حروف أسمائها ، فإذا قيل : اكتب (زيدا) فإنك تكتب مسمى

(زاي ، ويا ، ودال) دون أسمائها . واعلم أن الأصل في الخط تصوير

اللفظ مطابقا لحروف هجائه في ذواتها وعددها ما لم يكن اسم حرف واردا

(١) انظر الإقناع (٣٦٩ / ١) ، والمساعد (٢٥١ / ٤) .

ورود الأصوات فيقتصر في التصوير على أوله . والسبب في ذلك أنهم لما احتاجوا في تعليم حروف الهجاء إلى التوقيف على صور مسمياتها لأنها التي بها يرسم الكلام ، فلم يكن في مقام التعليم بد من أن يقتصروا من أسماء الحروف على صور أوائلها ، نحو (أ ، ب ، ت ، ث) ثم طردوا ذلك في كل ما هذه الأسماء فيه مثلها حال التعليم في ورودها موقوفة للقصد إلى التعداد ، لا إلى العقد والتركيب ، ومن ثم كتبت حروف أوائل السور بصور مسمياتها ، نحو * ألم * ، * طسم * . ((ف : ١٦٢ = ص : ٢٧٩) .

ب - استدراكا على المصنف ، في فصل الزيادة في الخط ، قال : ((وقد فات في هذا الفصل التنبيه على اطراد زيادة الواو في * أولات * . ((ف : ١٦٨ = ص : ٢٨٨) .

٤ - وتكون الآية القرآنية عنده شاهدا لغويا :

قال : ((الوجهة : اسم للجهة . قال الله تعالى : * ولكل جهة هو موليا * أي : قبله يوجه إليها) . ((ف : ١٣٤ = ص : ٢٢٣) .

٥ - وشاهدنا للقليل :

قال : ((ليس في الكلام (فَعَلَى) وصفا إلا رجل (عَزَّهَى) و * قسمة ضِعْزَى * بالهمز إنما ال (فَعَلَى) من أبنية الأسماء ، ك (الشَّعْرَى ، والدَّفْلَى ، والمِعْزَى) ف (حَيْكَى) على هذا (فَعَلَى) من حاك في مشيه يحيك : إذا تبختر ، فقلبت ضمه كسرة لتسلم الياء . وأما (ضِيْزَى) فتحتمل أن تكون (فَعَلَى) من : ضازه حقه يضيْزه ويضوزه : إذا منعه ، والأقرب أنها مخفف (ضِيْزَى) : (فَعَلَى) من : ضازه حقه يضاْزه ، بمعنى : ضازه يضيْزه ، لأنه قد ثبت على شذوذه ، والأصل عدم ما سواه . ((ف : ١٢٥ = ص : ١٩٦) .

٦ - وشاهدا للنادر :

ذكر أن الأصل في نحو (الإقامة ، والاستقامة) أن يعوض عن

المحذوف هاء التانيث ، وندر عدم التعويض ، وذكر لعدم التعويض مثالين

من اللغة ، ثم ذكر قوله تعالى * وإقام الصلاة * . (ف : ١٢٨ = ص : ٢١٣) .

٧ - وشاهدا لعدد من مسائل الخط :

أ - قال استدراكا على قول المصنف : ((ومن ثم كتب المنصوب

المنون بالفاء ، وغيره بالحدف)) يريد في الوقف . قال : ((هذا مطرد في كل

منون ، إلا * كآين * فإنه شذو كتابته بالنون ، ولا نظيره)) .

(ف : ١٦٥ = ص : ٢٨٥) .

ب - واستدراكا عليه أيضا في فصل الوصل في الخط ذكر

أنه أغفل التنبيه على شذوذ الوصل في : « بثما خلفتموني من بعدي * ،

وفي * كيلا * في بعض المواضع ، وفي * فإلم يستجيبوا لكم * وفي

* ألن نجعل لكم موعدا * وفي * أبحسب الإنسان ألن نجعل عظامه * .

(ف : ١٦٢ = ص : ٢٨٦) .

ج - وكذا في فصل الزيادة في الخط ذكر أنه فات التنبيه

((على شذوذ زيادة الألف في * الربوا * و * إن امرؤ اهلك * ،

وشذوذ زيادة الياء في * بأييد * ، و * من نفاى المرسلين * ،

و * ملائه * ، و * ملائهم *)) . (ف : ١٦٨ = ص : ٢٨٨) .

د - وفي فصل النقص في الخط استدراكا على قول ابن

الحاجب : ((وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد حرفا واحدا)) .

قال : ((كتبوا كل مشدد حرفا واحدا إلا في * بأيكم الفتون * فإنهم

كتبوه بياءين على هذه الصورة (بأيكم) ، وهو شان ينقاد إليه ،

ولا يقاس عليه)) . (ف : ١٦٩ = ص : ٢٨٩) .

٢ - موقفه من نصوص القراءات :

وكما تنوعت طرق تناوله لنصوص القراءة العامة كذلك تعددت طرق

تناوله لنصوص القراءات واستشهادها بها ، فهو مثلا يستشهد بها :

١ - لقاعدة صرفية :

أ - قال : ((ميم الجمع لا يخلوما قبلها أن يكون مكسورا أو مضموما ، فإن كان ما قبلها مكسورا جازفي تحريكها لملاقة ساكن بعدها الوجهان : الكسر والضم ، وقد قرئ^٥ بالوجهين في قوله تعالى * وتقطعت بهم^٦ الأسباب)) (ف : ٥٨ = ص : ٩٤) .

ب - وقال : (((فَعِل) من مضاعف الياء فيه لغتان : الفك ، نحو (حَيِي ، وَعَيِي) ، والإدغام ، نحو (حَيِّي ، وَعَيِّي) . قال الله تعالى : * ويحيى من حَيِّي عن بَيِّنَةٍ *)) .

وقد قرئ^٥ فيها (حَيِي) . (ف : ١٢١ = ص : ١٨٥) .

٢ - وللرأي الموصوف بأنه خلاف الأقيس ، وخلاف القياس ،

وخلاف الاستعمال :

أ - قال : ((ما كان من الفواصل والقوافي في آخره واو أو ياء من نفس الكلمة أو زائدة للإشباع في غير ما حذف آخره جزما ، أو وقفا فمن الفصحاء من يقف عليه بإثبات الواو والياء ، وهو الأقيس ، ومنهم من يقف بالحذف ، لأن الوقف محل التخفيف ، وذلك نحو قوله تعالى * والليل إذا يسر^٧ * ، و * ما كنا نَبِغُ * ، و * يوم التنا^٨ * ، و * الكبير المتعالم^٩ *)) . (ف : ٦٤ = ص ١٠١) .

ب - قال : ((فأما (سأل) في قراءة من قرأ * سأل سائل * ، فالمشهور أنه مخفف (سأل) على غير قياس لأن قياس تخفيف الهمزة

المفتوحة أن تجعل بعد الفتحة بين بين ، ولا تبدل ألفا. (ف : ١٠٥ =)
ص : ١٦٢) .

ج - ت : وقد جاء في قراءة نافع وأبي عمرو والحسن (مَسَاتَه) ،
بإبدال ألفا من قوله تعالى * تَأْكُل مِّنْسَاتَهُ * ، وقد وصف ابن الناظم
الإبدال في (منساة) بأنه خلاف القياس ، فهذه القراءة إذن عنده
خلاف القياس كذلك . (ف : ١٠٥ = ص : ١٦٢) .
د - لا يدغم حرف الحلق في أدخل منه إلا الحاء في العين ، وإلا الحاء
في الهاء ، و (لا يدغم الحاء فيهما على ما عهد في إدغام المتقاربين من إبدال
الأول إلى مثل الثاني ، بل على العكس من ذلك ، لأن التقاء الحائنين أخف عليهم من
التقاء العينين والتقاء الهائنين ، وذلك نحو قولك في (اذبح عَتودا اذبح حُتودا) ،

وفي نحو (اذبح هذه : اذبح حُذه) ، وقد خولف هذا الاستعمال في
قراءة أبي عمرو * فمن زُحزِعَ عَنِّ النار * فرارا من الأمثال ، ولذلك لم يقرأ
به في مثل * ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ * . (ف : ١٥٠ = ص : ٢٥٧) .

٣ - وللرأي الموصوف بأنه خلاف الوجه والمختار :

ذكر أن ما آخره واو والجمع من الفواصل والقوافي فإن المختار
فيه أن يوقف بالواو ، ومنهم من يقف بالحذف ، ومثله ياء المخاطبة فإن
الوجه فيه أن يوقف بالياء ، ومنهم من يقف بالحذف ، ومثلهما ياء
المتكلم فالوجه أن يوقف بإثبات الياء ، ومنهم من يقف بالحذف ،
((فمن ذلك قراءة أبي عمرو في الوقف : * ربي أكرم * ، و
* أهان * . (ف : ٦٤ = ص : ١٠١) .

٤ - كما يأتي بها شاهدا على لغة حسنة :

ذكر أن إدغام اللام غير المعرّفة في غير الراء من حروف :
(ت ، ث ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ن) متفاوت ،
فإدغامها في الضاد والشين ضعيف ، وفي النون أضعف ، وفي الظاء

والثاء والذال حسن ، ومنه قراءة الكسائي * هُتُوبِ الكفار * ، وإدغامها في الباقية أحسن ، ولكنه ليس كحسنة وكثرت مع الراء . (ف : ١٥٢ = ص : ٢٥٩) .

٥ - وقد نجده يسلك مسلكا آخر ، فيصف القراءة بأنها لحن ،

أولفة غريبة نادرة .:

قرأ أبو مالك الغفاري * ذات الحُبْكَ * وخرجها المصنف على أنها من تداخل اللغات ، وأجاب عنه ابن الناظم بقوله : ((ليس في التداخل خروج إلى استعمال متروك ، بل خروج من لغة إلى أخرى ، وعلى هذا ف (الحُبْكَ) إما لحن ، وإما على لغة غريبة نادرة)) . (ف : ٤ = ص ٨) .

٦ - وبأنها قراءة شاذة :

ومن أمثلة ذلك :

أ - في التصريف :

قال : ((ثبوت التسهيل والتحقيق في (أَيْمَّة) لا ينافي قول النحويين ، لأنه شاذ عن القياس ، ولولا صحة روايته لم تقبل ، فإن القياس في نحو (أَيْمَة) التخفيف بالإبدال ، لا غير ، وما جاء منه مخففا بغير ذلك فهو نادر يحفظ ولا يقاس عليه ، والنوادير لا تغدح في الأشياء المقيسة)) . (ف : ١١٣ = ص ١٧٣) .

ب - في الخط :

قال : ((ما نقل من أسماء الحروف إلى مسمى غيرها فحكمه في الخط باق على ما كان عليه قبل النقل ، فمتى كان مركبا كتبت على وفق لفظه كسائر الأسماء ، ومتى كان موقوفا لعدم التركيب ، أو للحكاية كتبت على وفق مسماه في الأصل ، ومن ثم كتبت حروف أوائل السور كذلك ، على القول بأنها أسماء

للحروف، وعلى القول بأنها أسماء للسور، أولغيرها، لأنها محكية أبداً،
إلا على قراءة شاذة في نحو * صاك *، و * ياسين *، و * حاميم *
فإنها معربة غير مصروفة، وقياس هذه القراءة أن يراعى في الخط وفاق
اللفظ لا غير)) . (ف : ١٦٣ = ص : ٢٨١) .

٧ - وقد نراه يفسر الغريب :

أ - قال : ((وقوله * ورثياً * هكذا بالنصب حكاية لمن قرأ * آثناً
ورثياً * فخفف * رثياً *، وهو المنظر الحسن، ومنهم من قرأ بالإدغام
* رثياً *، وفيه قولان : أحدهما : أن أصله (رثياً) فخفف همزته،
واعتمد فيه بالعارض فأدغم، والثاني : أنه (فَعِل) من (رَوِي) . قال
أبو علي : وذلك لأن للرثيان نضارة وحسنا، فيتفق إذا معناه ومعنى
(رثياً) بالزاي)) . (ف : ١٥٥ = ص : ٢٦٢) .

ب - قال : ((* فمن زحزح عن النار * أي : فمن نحى عنها))
(ف : ١٥٥ = ص : ٢٦٢) .

ولقد اختلفت طرق تقديمه للنص القرآني على النحو الآتي :

١ - لا يقدم للآية بشيء، وذلك نحو : قوله : ((هذا مطرد في

كل منون، إلا * كآين * فإنه)) . (ف : ١٦٥ = ص : ٢٨٥) .

و ((شدوذ الوصل في * بثسما اشتروا به أنفسهم * وفي

* بثسما خلفتموني من بعدي *، وفي)) . (ف : ١٦٧ = ص : ٢٨٤) .

٢ - أو يقدم لها بقوله :

أ - (نحو :) . (ف : ١ = ص : ٢) .

ب - أو (قال الله تعالى) . (ف : ١٣١ = ص : ٢١٧) .

ج - أو (ومن نحو قوله تعالى) . (ف : ١٢٨ = ص : ٢١٣) .

د - أو (وذلك نحو قوله تعالى) . (ف : ٦٤ = ص : ١٠١) .

- ٣ - أو يقدم لها دون تعيين للقارىء بنحو :
- أ - (على قراءة شاذة) . (ف : ١٦٣ = ص : ٢٨١) .
- ب - أو (وقد قرئ بالوجهين في قوله تعالى) .
(ف : ٥٨ = ص : ٩٤) .
- ج - أو (قراءة من قرأ) (ف : ١٠٥ = ص : ١٦٢) .
- د - أو (ومنهم من قرأ) (ف : ١٥٥ = ص : ٢٦٢) .
- ٤ - أو يذكر اسم القارىء كما في (ف : ٤ ، ٦٤ ، ١٥٠ ، ١٥٢ =
ص : ٨ ، ١٠١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩) .
- ٥ - ويرى ابن الناظم أن الشاذ من القراءة يقل لصحة روايته ،
إلا أنه يُنقاد إليه ولا يقاس عليه . (ف : ١١٣ ، ١٢٥ ، ١٦٩ =
ص : ١٧٣ ، ١٩٦ ، ٢٨٩) .
- ٦ - وأن هذه الشواذ نادر محفوظة لا تقدر في الأشياء المقيسة
(ف : ١١٣ = ص : ١٧٣) .
- ٧ - وإن استشهاده بإحدى وأربعين آية مقابل خمسة وأربعين
شاهدا من الشعر يعني أنه من يذهب مذهب والده في
الإكثار من الاستشهاد بالنص القرآني خلافا للمتقدمين من النحاة .

٣ - الحديث النبوي الشريف :

موقف النحاة من الحديث النبوي الشريف عدم الاستشهاد به ، ولم يخالفهم في ذلك إلا ابن الطراوة وابن خروف وابن مالك وابن هشام ثم من ذهب مذهبهم من المتأخرين ، ولم يستشهد ابن الناظم في هذا الكتاب إلا بحديث واحد ، إلا أنه مع تفرده يشير إلى أن ابن الناظم يذهب مذهب والده في هذا الموضوع ، وذلك لأن هذا الحديث الشريف جاء برواية غريبة غير الرواية المشهورة ، واعتاد ابن الناظم بهذه الرواية دليل على اعتداده من باب أولى بما جاء من الأحاديث على اللغات الأشهر والأفصح . قال : ((امتناع الإدغام في نحو (ظَلَّت) هو مذهب أكثر العرب ، لا جميعهم ، قال شيخنا رحمه الله : وقع في حديث الإسراء من أحاديث ابن عرفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (ثم أقيمت الصلاة فأمتهم ، ثم انصرفنا) .

يعني : أمتهم ، والضمير عائد على النبيين الذين وجدتهم في المسجد الأقصى ، فأبقى إدغام (أم) مع ضمير المتكلم على لفظة قوم من العرب يقولون : رَدَّتْ الشيءَ ، وَحَلَّتْ المنزلَ)) . (١)

(ف : ١٤٤ = ص : ٢٤٩)

(١) انظر تفصيل القول في الاستشهاد بالحديث في خزنة الأدب (١/٥-٧) ،

وانظر : أبو الحسين بن الطراوة للدكتور محمد إبراهيم البنا (٩٩) ،

وابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الشبتي (٣٠٧) والرواية

والاستشهاد (١٣٠) .

٤ - الشواهد الشعرية:

أ - طرق تناوله للشواهد الشعرية :

(١) شاهد لبناء:

أ - استشهد لمجي* مصدر الثلاثي المجرد على نحو (مرمرير) ، يقول
الراجز :

* قد طال في الجدا* مرمريرها * (ف : ١٨ = ص : ٣٣) .

ب - ولمجي* المصدر الميمي من الثلاثي المجرد على (مفعّل) ، يقول
الراجز :

* ليوم روع أو فعّال مكرم *

ويقول الشاعر :

* على كثرة الواشين أي معون *

ويقوله :

أبلغ النعمان عني مالكا
أنه قد طال حبسي وانتظار

(ف : ٢٠ = ص : ٤٠) .

ج - واستشهد لمجي* (الاوتكى) ، وعدم (الاوتكان) يقول الشاعر :

فلا أطمعونا الاوتكى من سماحة ولا منعوا البزني إلا من البخل

(٢) شاهد لفوي :

أ - جاء (عيل) والاعلى الواحد والجمع ، ومنه قول الراجز :

إليك أشكو عرق دهر قد حبل وعيلا شعنا كأفراخ الحجل

(ف : ١٣٤ = ص : ٢٢٣)

ب - قال ((المسنطار : الخمر الحديثة ، سميت بذلك لانتشارها في غليانها

من قولهم : استطار الشيء ، أي : انتشر ، واستطير الغبار ، أي :

طير . قال : * إنا الغبار المستطار انعقا * (ف : ١٦١ = ص : ٢٧٥) .

(٣) وشاهد لقاعدة صرفية :

أ - ما يجوز فيه وجهان :

ما كان أول المثليين منه كلمة لا يصح الابتداء بها فإدغامه جائز،
نحو (إِخْشَوْا قَدْ ، وَإِخْشَى يَأْسِرَا) ، لأنه بمنزلة جزء كلمة فصح فيه الإدغام
كما صح في نحو قوله :

فَتَفَكَّرَ رَبُّ الْخَوَرِ نَقِي إِذْ أَشْهُرَ يَوْمًا وَلِلْهُدَى تَفْكَيرُ

(ف : ١٤٥ = ص : ٢٥٠)

ب - ما كان على القياس :

قال ((الوجه في الفواصل والقوافي من الأفعال المتصلة بالواو
أو الياء المجزومة أو الموقوفة أن يوقف عليها بإثبات الواو والياء ، نحو :
(لم يغزو ، ولم يرمي) قال :

أَلَا ابْلَغُ قَرِيْشًا عَلَى نَائِبِهَا أَتَفْخَرُ مِنَّْا بِمَا لَمْ تَلِيْ

وقد يوقف عليه بالإسكان)) . (ف : ٦٥ ، ص : ١٠٥) .

ج - أو خلاف الأقيس :

قال : ((ما كان من الفواصل والقوافي في آخره واو أو ياء من
نفس الكلمة ، أو زائدة للإشباع في غير ما حذف آخره جزماً أو وقفاً فمن
الفصحاء من يقف عليه بإثبات الواو والياء ، وهو الأقيس ، ومنهم من يقف
بالحذف ، لأن الوقف محل تخفيف)) ، ومثل لذلك بعدة آيات قرآنية ،
ويقول زهير :

وَأَرَاكَ تَغْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعْضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَغْرُو

(ف : ٦٤ = ص : ١٠١)

د - أوخلاف الأعراف :

ذكر أن ميم الجمع إن كان ما قبلها مكسورا جازفي تحريكها
الوجهان : الكسر والضم ، وإن كان ما قبلها مضموما فتحريكها بالضم
لملاقاة ساكن بعدها واجب في الأعراف ، إلا أنه من العرب من يكسر
على الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين ، خلافا للأعراف ، وعلى ذلك
قوله : * وهُم القضاة ومنهُم الحكام * (ف : ٥٨ = ص : ٩٤)
هـ - أوخلاف الوجه :

ما آخره من الفواصل والقوافي ألف زائدة لإشباع ، أو ياء مخاطبة ،
أو ياء متكلم ، فإن الوجه أن يوقف عليه بالإثبات ، ومنهم من يقف بالحذف ،
وذلك نحو قول جرير :

* أَقْلِي اللُّومَ عَانِلٌ وَعَتَابٌ *

وقول الأخطل : * واسأل بمصقلة البكري ما فعل *

وقوله : * يا دار علة بالجواء تكلم *

وقوله : فهل يمنعتني ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتيك

ومن شاني كاسف وجهه إذا ما انتسبت له أنكرن .

(ف : ٦٤ = ص : ١٠١)

و - أوخلاف المختار :

ما آخره واو الجمع من الفواصل والقوافي فإن المختار فيه أن يوقف

بالواو ، ومنهم من يقف بالحذف والإسكان ، أنشد سيبويه :

لا يبعد الله أقواما تركتهم لم أدر بعد غداة البين ما صنع

أي : ما صنعوا . (ف : ٦٤ = ص : ١٠١) .

ز - أو ما لا يجوز فيه غير وجه واحد :

ما آخره ألف زائدة لإشباع فالوجه الوقف بإثباتها ، وقد يوقف

بالحذف ، وذكر ابن الناظم أنه ليس في قول الراجز :

داينتُ أروي والديونُ تَقْضَى فمطلتُ بعضاً وأدَّتْ بعضاً

- إلا وجه واحد ، وهو الوقف بإثبات الألف . (ف : ٦٤ = ص : ١٠١) .
٤ - وهو في تناوله للشاهد الشعري قد يحكم على ما ورد فيه :
أ - بأنه نادر :

نون (لدن) بمنزلة حرف المد في الحذف لالتقاء الساكنين ،
((تقول في (لدن) إذا وليه ساكن (كان ذلك من لَدُ العصر) ،
يحذف النون أيضا ، ولا يجوز بقاؤها ، فلا يقال : (من لَدُنَّ الجامع) ،
فأما ما أنشده ابن سيدة من قول الراجز :

تنتهض الرعدة في ظَهيري من لدنِ الظهرِ إلى العَصِيرِ

فنادر ، ولا اعتداد بمثله . ((ف : ٥٦ = ص : ٩١) .

ب - وبأنه شان :

قال : ((من الشان النسب إلى الجمع على لفظه ، . . . كقول

الشاعر : * مَشَوُّهُ الْوَجْهَ كِلَابِيَّ الْخُلُقِ *

فهذا على شذوذه إنما سهله كون لفظ (كِلَاب) يشبه الواحد في الوزن

والصلاحية للجمع . ((ف : ٣٧ = ص : ٧٠) .

وقال : ((قول الراجز :

* مثل الحريقِ وافقَ القَصِيْبِ *

شان ، لما فيه من إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثله قول رجل من بني أسد :

* بِيَازِلِ وَجِنَاءِ أَوْعِيَهَيْهِلِّ *

وقول ربيعة : * بَدَّ يَحِبُّ الْخُلُقِ الْأَضْحَمَ * . ((ف : ٦٧ = ص : ١٠٩)

وانظر أيضا (ف : ٣٩ ، ١١٩ ، ١٤١ = ص : ٧٣ ، ١٨٣ ، ٢٣٧) .

ج - وبأنه أشد من الشان :

ذكر من الشان إجراء الوصل مجرى الوقف ، ومثّل له بثلاثة شواهد

كما هو واضح في الفقرة السابقة ، ثم قال : ((وأشد من ذلك قوله :

* لقد خشيتُ أن أرى جدبًا *

لأنه أراد (جدبًا) ففتح الساكن ليصل إلى التضعيف)) .

(ف : ٦٧ = ص : ١٠٩) .

ه - وقد يأتي بالشاهد الشعري ، ويذكر أنه لغة من لغات العرب :

أ - إلا أنه لا يعين القبيلة :

ذكر أن (فعل) من مضاعف الياء فيه لغتان : الفك ، نحو

(حَيِّي ، وَعَيْي) ، والإدغام ، نحو (حَيِّ ، وَعَيْي) ، وعليه قول الشاعر :

عَيَّوًا بأمرهم كما عَيَّتْ ببيضتها الحمامة

(ف : ١٢١ = ص : ١٨٥) .

ب - وقد يذكر القبيلة ويعينها :

قال ((تصحيح اسم المفعول ما عينه ياء لغة تميم . قالوا : مبيوع ،

ومعيوب ، ومخيوط ، ومكيول ومزيون ، وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

* فكأنها تفاعهة مطيوبة *

وقال علقمة : حتى تذكر بيضاتٍ وهيجه يوم رذازٍ عليه الدَّجْنُ مغيومٌ

وقال العباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيِّداً وأخالُ أنك سيد معيُونُ .)) .

(ف : ١٢٧ = ص : ٢١٠)

ج - وقد يصفها بالقلّة مثلاً :

ذكر أن المعروف في الكلام التزام الفك في مضارع مضاعف الياء من

نحو (يَحْيِي ، وَيَسْتَحْيِي) ثم قال : ((ومن العرب من يدغم لاجتماع المثليين ،

ولا يبالى بظهور الضمة على الياء لسكون ما قبلها فيقول : (يُحِىُّ) ، وهو قليل ، ومنه ما أنشده الفراء :

وكانها بين النساء سَيْبَكَةً^١ تمشي بسُدَّة بيتها فُتْعِيُّ

أراد : فُتْعِيُّ ، فنقل حركة العين إلى الفاء ثم أدغم ((. (ف: ١٢٢ = ص: ١٩٠)

د - أوبالضعف :

ذكر أن إدغام اللام غير المعرّفة في الصاد والشين ضعيف ، ومثّل

إدغامها في الشين بقول طريف بن تميم :

تقول إذا استهلكت مالا للذّة فُكَيْهَةٌ هَشِيٌّ^٢ بكفّيك لائقُ

(ف: ١٥٢ = ص: ٢٥٩) .

ب - موقفه من الضرورة الشعرية :

مذهب ابن الناظم في الضرورة الشعرية لا يخالف ما أثاره عن

البصريين ، وخلصته :

١ - لا يُثبت بناءً من الأبنية اعتدادا بما جاء عليه في أشعار نادرة .

فنحو (مَكْرَمٌ ، وَمَعْوَنٌ ، وَمَالِكٌ) من قولهم :

* ليوم روع أوفعالٍ مَكْرَمٌ *

و * على كثرة الواشين أَيُّ مَعْوَنٍ *

و أبلغ النعمان عني مَالِكًا^٣ أنه قد طال حبسي وانتظارُ

لا حجة فيه ، لأنه لم يرد إلا في أشعار نادرة ، وهو (مَفْعَلَةٌ) حذف

التاء لضرورة الشعر . (ف: ٢٠ = ص: ٤٠) .

٢ - قد يُصار إلى أصل مهجور في ضرورة الشعر :

قال : ((اطرِد فيما جاء من المعتل العين على (فَيْعِلٌ) نحو

(سَيْدٌ ، ومَيْتٌ ، وهَيْنٌ ، وليِّنٌ) أن يخفف بحذف العين ، فيقال :

(سِيدٌ ، وَصِيْتُ ، وَهَيْئٌ ، وَلِيْنٌ) ، وأما المصادر من نحو : (كان يكون ، وساد يسود ، وقال يقيل ، وحاد يحيد) على (كَيْئُونَةٌ ، وَسَيْدُودَةٌ ، وَقَيْلُولَةٌ ، وَحَيْلُولَةٌ ، وَحَيْدُودَةٌ) فلم يستعمل له أصل يكون مخففاً منه ، إلا ما ندر من إنشاء بعض البصريين :

يا ليت أَنَا ضَمْنَا سَفِينَهُ حتى يعود الوصل كَيْئُونَةٌ

فلا يستقيم جعله من باب ما تحذف عينه على وجه الجواز ، لأنه أصل مرفوض لا يصار إليه إلا في الضرورة)) . (ف : ١٢٩ = ص : ٢١٥) .

٣ - إشباع الحركة حرفاً من جنسها ضرورة :

كشراً إشباع الحركة حرفاً من جنسها في الشعر ، وما جاء مشبعاً

حمل على الضرورة ، ولا يجوز القياس عليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

* فيها عيائل أسودٌ ونُمرٌ *

والأصل : عيائل : جمع عيّل ، ومثله قوله :

تنفي يداها الحصص في كل هاجرة

نفي الدراهم تنقاد الصياريف

والأصل : الدراهم ، والصيارف . (ف : ١٣٤ = ص : ٢٢٣) .

٤ - جواز مخالفة القياس اضطراراً .

أ - القياس في نحو (رَدٌّ) الإدغام ، ويجوز الفك للضرورة ، وذلك

نحو قوله :

مهلاً أعادلُ قد جريت من خلقي أني أجود لا أقوام وإن ضننوا

وقوله : فقلنا لها مهلاً فديناك لا يرحُ صحيحاً وإلا تقتليه فألمسي

وقوله : واشددوا الأزر عن البيض كأمثال الدُّس . (ف : ١٤٣ = ص : ٢٤٤)

ب - لا يجب الإدغام في ما حركة ثاني مثليه عارضة ، نحو (اردد القوم)

و (ظلحمر) ، أي على الأحمر ، فأما قوله :

فما أصبحت علّرض نفساً فقيرةً ولا غيرها إلا سليمان ما لها

آي : على الأرض ، ضرورة نادرة (ف : ١٤٣ = ص : ٢٤٤) .

ج - طرق تقديمه للنص الشعري :

كما تعددت طرق تقديمه للنص القرآني كذلك تنوعت طرق تقديمه

للساهد الشعري .

أ - فهو قد ينسب الساهد إلى قائله .

ب - وقد لا ينسبه .

فقد نسب سبعة أبيات شعرية إلى أصحابها ، وثلاثة أشطار من

الرجز في حين لم ينسب خمسة عشر بيتاً ، وعجزاً ، وصدراً من الشواهد الشعرية ،

وثلاثة عشر شطراً من الرجز .

ج - وقد يذكر أنه من إنشاد أحدهم ، كأن يقول : أنشده أبو

زيد ، أو الغراء .

د - وما نقله من نصوص تضمنت شواهد شعرية ذكرها كما في

الأصل المنقول عنه منسوبة أو غير منسوبة .

وشواهد ابن الناظم مشهورة معروفة الا أبياتاً أربعة لم أستطع

الاهتداء إلى قائلها ، أو إلى كتاب استشهد بها ، وهي قوله :

ألا ابليغ قريشا على نأيها أتفخر منا بما لم تلي . ص : ١٠٥

يوصل همزة (ابليغ) ، والساهد في قوله (لم تلي) بالياء . وقوله :

اليك أشكو عرق دهر قد حبل وعيلاً شعنا كأفراخ الحجل . ص : ٢٢٨

والساهد في قوله (عيلاً) ، وقوله :

واشدنوا الأزهر عن البيض كأمثال الدمى . ص : ٢٤٧ .

والساهد في قوله (اشدنوا) . وأما قول عدي بن زيد العبادي :

فتفكر رب الخورنق اذا أشرف يوماً وللهدى تفكير . ص : ٢٥٠

فلم يستشهد به - فيما اطلعت عليه - كتاب من كتب النحو والصرف . بل وثقته من كتب

الأدب والأخبار . والساهد فيه قوله (فتفكر رب) بادغام الراء الأولى في الثانية .

٥ - النشر :

كلام العرب المنشور يحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموشوق
بعربيتهم^(١)، وما بين أيدينا من كلامهم لا يخرج عن كونه :

١ - مثلاً .

٢ - أو قولاً لا أحد الأعراب .

وهذا إما أن يمثل قاعدة مطردة الاستعمال ، أو أن يكون من
الموقوف فيه عند حد السماع ، أو أن يبين الأصل اللغوي لكلمة من الكلمات
قبل جريان عدد من القواعد التصريفية كالإعلال والإبدال والقلب عليها .
أ - الأمثال :

١ - يرى ابن الناظم أن الأمثال لا تغير ، يُنقاد إليها ولا يقاس

عليها إذا جاءت مخالفة للقاعدة ، وذلك حيث يقول : ((لا فرق فسي
استحقاق أن تقلب همزة ما بعد الألف الزائدة من واو أو ياء بين أن يكون
متطرفاً ، أو قبل تاء التأنيث العارضة الاتصال ، فكما يجب القلب في نحو
(عَدَاءٌ ، وَبَنَاءٌ ، وَشَوَاءٌ) كذلك يجب القلب في موثقاتها ، نحو (عَدَاءَةٌ ،
وَبَنَاءَةٌ ، وَشَوَاءَةٌ) ، لأن التاء العارضة منوي بها الانفصال ، فما قبلها
في حكم المتطرف ، . . . فأما قولهم في المثل : (اسقِ رَقَاشٍ إِنَّهَا سَقَايَةٌ)
فإنما صحح ولم يجر في الإعلال مجرى (عَدَاءَةٌ ، وَبَنَاءَةٌ) للزوم التاء فيه ،
لأنه مثل ، والأمثال لا تغير ، فشبه بما بني على التأنيث .))

(ف : ١٣٢ = ص : ٢١٩) .

ومن أمثلة تناوله للأمثال :

ذكره المثل شاهد المعنى من معاني الأبنية :

من معاني (أفعل) التشبيه ، ومنه (استنسر البغات ، واستتست

العنز) . (ف : ١٤ = ص : ٢٤) .

٢ - وشاهدا لغويا :-

قال : ((والصَوْتَان : ضد الحَيَوَان ، يقال : (اشتر من المَوْتَان ،

، ولا تَشْتَر من الحَيَوَان (١٠)) (ف : ١٣٤ = ص : ٢٢٣) .

ب - أقوال الأعراب النثرية :

تناول ابن الناظم الأقوال النثرية شواهد وأدلة لما يناقشه من

المسائل ، وذلك كأن تكون :

١ - تقوية لمذهب سيبويه :

قال : ((فأما (خطايا) فأصله عند سيبويه (خَطَائِي) بهزتين

الأولى بدل من مدة الواحد ، والثانية لام الكلمة ، ثم أبدلت الثانية يا

فصار (خَطَائِي) ، ثم عمل به ما عمل ب (مَطَايَا) ، فصار (خَطَايَا) .

وأما عند الخليل فأصله (خَطَائِي) ثم قلب فصار (خَطَائِي) على

وزن (فَعَالِي) ، ثم عومل معاملة (مَطَايَا) .

وكلا المذهبين حسن ، ومذهب سيبويه أقيس وأصح ، بدليل قول

بعض العرب الموثوقين بعربيتهم : (اللهم اغفر لي خَطَائِي) بتحقيق

الهزتين ، فلو كانت (خَطَايَا) مقلوبة كما زعم الخليل لقل حال التحقيق

(خَطَائِي) بهمزة واحدة لا غير)) . (ف : ١١٤ = ص : ١٧٤) .

٢ - أو أن تكون من الشاذ الخارج عن القاعدة :

قال : ((وقولهم : (هو ابن عمي دِنْيَا) ، أي : لَحَا ، مأخوذ

من : دنا يدنو ، وهو شاذ لأن قياسه التصحيح ، كما صحح في نحو :

(جِرْدٌ ، وَجِنْدٌ) واحد أحناء السرج ، و (نِقْوٌ) وهو كل عظم فيه مخ ((

(ف : ١٣٤ = ص : ٢٢٣) .

خامسا : الإجماع :

والمراد بالإجماع ما أجمع عليه جمهور العلماء من البصريين والكوفيين ، وهو حجة ما لم يخالف المنصوص ، أو المقيس عليه . (١)
والإجماع دليل من أدلة ابن الناظم ، ومنه انطلق في نقد ما انفرد به بعض العلماء ، وأوفي توجيه رأي من الآراء ، أو اختيار مذهب من المذاهب ، وبيان ذلك :

١- في اعتراضه على ابن الحاجب :

أ - ذهب ابن الحاجب إلى مجي * (فَعْلان) من (فَعْل) بالحركات الثلاثة ، ولم يرتضه ابن الناظم ، ووجته في ذلك قوله : ((ولم نعلمه جاء من (فَعْل) .)) أي لم يرد عن أحد من علماء المدرستين أو غيرهما قوله بمجي * (فَعْلان) من (فَعْل) ، ولذلك لم يكن قول ابن الحاجب ((ويجي * من الجميع)) أي (فَعْلان) مرضيا عند ابن الناظم .
(ف : ١٧ = ص : ٢٨) .

ب - وأيضا اعتراضه على قوله : ((فإن اتفق اجتماع ثلاث

يئات حذف الأخرى نسيًا على الأصح)) . قال : ((هذا يوهم أن نحو (عَطَاءٌ) يجوز أن يقال في تصغيره (عَطِيٌّ ، وَعَطِيٌّ) وهذا لا يجوز ، ولا يقوله أحد .)) (ف : ٢٧ = ص : ٥٢) .

٢ - واستدراكا عليه :

قال : ((قوله : (ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوا ، لما يلزم

من تحريكها) مستدرك عليه من وجهين : أحدهما أنه يقتضي أن الألف تكون مزيدة للإلحاق حشوا في الأفعال ، وطرفا فيها وفي الأسماء . وليس الأمر كذلك ، فإنه لا خلاف أن الألف لا تكون أصلا في الأسماء المتكئة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون فيها زائدة ، أو بدلا من أصل ، وكما لا تكون الألف أصلا ، كذلك لا تكون بازا أصل ، ولا تزداد للإلحاق أصلا ، ولا حشوا ،

(١) انظر الخصائص (١/١٨٩) ، والاقتراح (٨٨) .

ولا طرفا ، وإنما تكون بدلا ما زيد للإلحاق طرفا ، كما في (عَقَى ، وَسَلَقَى ،
على ما تقدم)) . (ف : ٧١ = ص : ١١٥) .

٣ - قبول رواية الفتح من نحو جُذِبَ لإجماع العلماء على

قبولها :

تصحيحا لقول ابن الحاجب : ((ونون (جُنِبَ) إذا لم يثبت

(جُذِبَ))) قال : ((يوهم الاختلاف في قبول رواية فتح الثالث من

نحو (جُذِبَ) ، ولا نعلم أحدا ردَّ على الأَخْفَشِ والفراء ما روياه من

الفتح في نحو (جُذِبَ ، وَطُحِبَ ، وَبُرِّقَ ، وَجُرِّشِعَ))) (ف : ٨١ =

ص : ١٢٧) .

٤ - (مَهْدَرُ : فَعَّلَ) لاتفاقهم على ذلك .

((اتفق على أن (مَهْدَرًا : فَعَّلَ) من (مَهْدَ) ، لا (مَفَعَّلَ)

من (هَدَّ) ، لأنه لو كان (مَفَعَّلًا) لكان إظهاره شاذًا ، فوجب أن يكون

(فَعَّلًا) بزيادة إحدى الدالين للإلحاق بمثال (جَعْفَرُ) ، والفكُّ

لبيان الإلحاق .)) (ف : ٩٢ = ص : ١٣٩) .

٥ - و (مَحَبَّبٌ : مَفَعَّلٌ) لإجماعهم على ذلك .

ذكر أن ((كون (مَحَبَّبٌ) واضح الاشتقاق من (المَحَبَّة) ليس

لأنها لازمة لسماء غير منفكة عنه ، بل لأن (مَحَبَّ) مهمل في الكلام ،

فالظاهر أنهم سمو الرجل بـ (مَحَبَّبٍ) من (حَبَّ) لمعنى أنه يُحَبَّبُ ،

أو يُحَبَّبُ)) ، وأجمع على أن (مَحَبَّبًا : مَفَعَّلٌ) : ((لأنهم أهملوا وجوه

تأليف (مَحَبَّ) ، ... فلاجل ذلك وجب أن يكون (مَحَبَّبٌ : مَفَعَّلٌ)

من (حَبَّ) شاذ الفك ، وامتنع أن يكون (فَعَّلًا) من (مَحَبَّ) مفكوكا

للإلحاق ، لاستلزامه التركيب مما أهملت وجوه تأليفه ، ولا سبيل إلى ذلك فيما

له عنه مندوحة .)) (ف : ٩٢ = ص : ١٣٩) .

٦ - انتقاده للمبرد لمخالفته إجماع النحاة :

قال : ((المجمع على استثناءه ما حقه أن يكتب بالألف لأن

قبل آخره ياء هو يحيى العلم ، جعلوا ذلك فرقا بينه وبين (يحيى)

مضارع (حَيِي) الفعل ، وقاس أبو العباس المبرد على (يحيى) كل

علم مثله ، نحو (رَيِي) اسم امرأة ، وفيه نظر .)) - (ف : ١٧٢ = ص : ٢٩١) .

٧ - وانظر أيضا : (ف : ١٥٦ ، ١٦٠ = ص : ٢٦٧ ، ٢٧٤) .

سادسا - دليل الرد :

ومن أدلة ابن الناظم أيضا إضافة إلى ما ذكرته دليل الرد ، وهو

- ما جاء من نحو قولهم " ليس في الكلام " ، ومثاله قوله : ((الهسزة في (إِوْزَة) زائدة ، لسقوطها في (وَوَّزَة) بمعناه ، وأصلها : (إِوْزَزَة) : (إِثْعَلَّة) ك(إِنْفَحَة) ، وليست (فِعْلَة) لعدمه في الكلام .)) (ف : ١٥٧ = ص : ٢٦٨) . ومن أمثلته أيضا :
- أ - ليس في الكلام (فَعْلُول) إلا . . . (ف : ٢ = ص : ٤٠) .
- ب - ليس في الكلام (فِعْل) . . . (ف : ٤ = ص : ٨) .
- ج - ليس في الكلام (فُعِل) إلا . . . (ف : ٥ = ص : ١٢) .
- د - (فُعِّل) ليس من أبنية الرباعي (ف : ٧ = ص : ١٥) .
- هـ - ليس في الكلام (فَعْلَال) من غير الثنائي المكرر إلا . . . (ف : ٩ = ص : ١٨) .
- و - ليس في الكلام (مَعْلَل) إلا . . . (ف : ٢٠ = ص : ٤٠) .
- ز - ليس في الكلام (فَعْلَاي) . . . (ف : ٢٩ = ص : ٥٨) .
- ح - ليس في الكلام (فَعْلَتَة) (ف : ٧٣ = ص : ١١٨) .
- ط - ليس في الكلام (فِعْلَاو) ولا (فِعْلَلَو) (ف : ٨٠ = ص : ١٢٥) .
- ي - ليس في الكلام (أفعوَال) ، ولا (أفعوَالَة) (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦) .
- ك - ليس في الكلام (فِعْلَى) وصفاً إلا . . . (ف : ١٢٥ = ص : ١٩٦) .

الفصل الخامس

التعريف بمذهب ابن الناظم

الصرفي

الفصل الخامس

في التعريف بمذهب ابن الناظم الصرفي

١ - مذهبه بعامة :

يخيل إليّ وأنا أقرأ (بغية الطالب) أن ابن الناظم كان يجلس لتصنيف هذا الكتاب وبين يديه كتاب سيبويه ، وكتب والده ، وعن يمينه وشماله وحواليه أبنية ابن القطاع وأفعاله ، ومفصل الزمخشري ، وشرح الشافية للمصنف ، وكل من ذكرت بصري أو ممن ينزع إلى مذهب البصريين .

وعناية ابن الناظم بمذهب البصريين لم تمنعه من مخالفتهم في بضع مسائل وفاقا للكوفيين أو لغيرهم ، وذلك لأن ابن الناظم قد بنى مذهبه على الانتخاب والاختيار ، وما يوضح هذا الاتجاه ما جاء من مسائل هذا الكتاب .

أ - في مصطلحاته :

ابن الناظم يوثر - فيما ورد عرضا في مسائل هذا الكتاب - المصطلحات النحوية البصرية على الكوفية ، إلا أن هذا لم يمنعه من استخدام المصطلح الكوفي ، فلقد وجدته يسمي (لا) النافية للجنس ب (لا التبرئة) ، وهي تسمية كوفية . (ف : ١ ، ص : ٢) .

ومن أمثلة المصطلحات البصرية التي استخدمها ابن الناظم :

١ - تسميته نحو (ضُرب ، وشُرب) ما لم يسم فاعله ، وهو مصطلح

بصري ، ويقابله عند الكوفيين مصطلح المني للمجهول .

(ف : ١٢١ ، ص : ١٨٥)

- ٢ - تسميته نحو (شارب ، وضارب) اسم فاعل ، وهو مصطلح بصري ،
ويقاله عند الكوفيين مصطلح الفعل الدائم .
(ف : ١٧ ، ٧٧ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٣٤ ، ١٦١)
ص : ٢٨ ، ١٢١ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ٢٢٢ ، ٢٧٥) .
- ٣ - تسميته نحو (اضرب ، ويضرب) فعل أمر ، وفعللاً مضارعاً ،
وهما مصطلحان بصريان ، ويقابلهما عند الكوفيين مصطلح
الفعل المضارع .
(ف : ٦٠ ، ١٠٧ ، ١٠١ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٢٢ ، ١٦٨)
ص : ٩٧ ، ١٥٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٩٠ ، ٢٨٨) .
- ٤ - قوله : مصروف ، ومنوع من الصرف ، وهو مصطلح بصري ،
ويقاله عند الكوفيين : ما يجري ، وما لا يجري .
(ف : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ = ص : ١١٨ - ١٢٠) .
- ٥ - قوله : حروف الجر ، واسم مجرور ، وهما مصطلحان بصريان ،
ويقالهما عند الكوفيين : حروف الخفض ، واسم مخفوض .
(ف : ٦٢ ، ١٦٤ = ص : ٩٩ ، ٢٨٤) .
(١)

(١) انظر في هذه المصطلحات : المدارس النحوية ص ١٦٥ وما بعدها .

والموفي في النحو الكوفي

ب - في نحوه :

وأراه فيما عرض من المسائل النحوية يؤثر المذهب البصري ،

نرى ذلك في :

- ١ - اسم (لا) المفرد النكرة مبني (ف : ١ = ص : ٢) .
ذهب البصريون إلى أن اسم (لا) المفرد النكرة مبني على الفتح
ووافقهم ابن الناظم .

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب منصوب بها ، نحو : (لا رجل
في الدار) . (١)

- ٢ - المنادى المفرد العلم مبني (ف : ١ = ص : ٢)

ذهب البصريون إلى أن الاسم المعرف المفرد مبني على الضم ،
وموضعه النصب ، لأنه مفعول ، ووافقهم ابن الناظم .

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين .

(٢)

وذهب الفراء إلى أنه مبني على الضم ، وليس بفاعل وعلى مفعول .

- ٣ - المصدر الأصل (ف : ٧٢ = ص : ١١٦)

مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر ، وفرع عليه ، واختاره

ابن الناظم .

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه . (٣)

(١) تفصيل القول في هذه المسألة في الإنصاف (١ / ٣٦٦ - ٣٧٠) .

(٢) = = = (١ / ٣٢٣ - ٣٣٥) .

(٣) = = = (١ / ٢٣٥ - ٢٤٥) .

٤ - أفعل التعجب فعل . (ف : ١٢٣ = ص : ١٩١) .

ذهب الكوفيون - عدا الكسائي - إلى أن (أفعل) في التعجب ،
نحو (ما أحسنَ زيداً) اسم . وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ،
واختاره ابن الناظم . (١)

ج - في صرفه :

١ - موافقة لمذهب البصريين :

١ - عدم فَعْلُول . (ف : ٢ = ص : ٤٠) .

مذهب البصريين عدم (فَعْلُول) ، وأثبتته الكوفيون ، وذكرواعليه
عدداً من الأمثلة ، ولما كانت لا تخرج عن حد الندرة لم يعتد ابن الناظم
بها كما سيوضح من مذهبه في هذا الكتاب .

٢ - فَعَّلَل لا يعد من أبنية الرباعي المجرد (ف : ٧ ، ٨١ =

ص : ١٥ ، ١٢٧) .

أثبت الأَخْفَش (فَعَّلَلَا) ووافقوه الكوفيون ، ورووا على ذلك عدداً

من الأمثلة ،

ومذهب البصريين - عدا الأَخْفَش - أن فَعَّلَلَا لا يعد من أبنية

الرباعي المجرد ، لأنه ليس أصلاً في نفسه ، وإنما فرع على (فَعَّلَل) بالضم .

واختار ابن الناظم مذهب البصريين .

وظاهر كلام والده في التسهيل ، وشرح الكافية الشافية ، اختيار

مذهب البصريين ، واختار مذهب الأَخْفَش والكوفيين في الخلاصة ونسي

التعريف والإيجاز . (٣)

وعلى مذهب الكوفيين معظم الأئمة المتأخرين .

(١) تفصيل القول في هذه المسألة في الإنصاف (١ / ٢٦ - ١٤٨) .

(٢) انظر التسهيل (٢٩١) ، وشرح الكافية الشافية (٤ / ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣)

والتعريف (٣) والإيجاز (٢ - ٣) وشرح الخلاصة لابن الناظم

(٨٢٤ - ٨٢٥) .

٣ - أبنية الاسم الأصول ثلاثية، ورباعية، وخماسية . (ف : ٤ - ٨ =

ص : ٨ - ١٧) .

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف

ففيه زيادة .

وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير

بنات الثلاثة، وأنهما من نحو (جِغْفَرُ، وَسَقْرَجُلُ) لا زائد فيهما

البتة . واختاره ابن الناظم . (١)

٤ - ليس في الكلام (مَفْعَلُ) بغير التاء . (ف : ٢٠ = ص : ٤٠) .

معظم البصريين على أنه ليس في الكلام (مَفْعَلُ) بغير التاء

البتة، وما جاء عليه خُرَّجَ على أنه مما حذف تاءه ضرورة .

وأثبتته الكوفيون .

وهو عند الفراء جمع لما فيه التاء، واختاره الأخفش والمبرد من

البصريين .

وهو عند الكسائي مفرد، وقال : (مَكْرَمٌ، وَمَعُونٌ : حرفان

نادران على مَفْعَلُ، ولا يقاس عليهما) . (٢)

وابن الناظم وإن أضاف إلى مثالي الكسائي : (مَالِكًا، وَمَيْسِرًا،

وَمَهْلُكًا) إلا أنه بين أن هذا العدد من الأمثلة لا يُخْرِجُ (مَفْعَلًا)

عن حد الندرة، ومن ثم لا يعتد به .

٥ - في وزن (مَرْمَرِيْسٌ، وَعَصْبِيْبٌ) . (ف : ٨٢ = ص : ١٢٨) .

وافق ابن الناظم البصريين بأن وزن (مَرْمَرِيْسٌ : فَعْفَعِيْلٌ)،

و (عَصْبِيْبٌ : فَعْلَعْلٌ) .

وقال الكوفيون : هما (فَعْلَلِيْلٌ)، و (فَعْلَلٌ) .

(١) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في الإنصاف (٢/٧٩٣-٧٩٥) .

(٢) معاني الفراء (٢/١٥٢) .

- ٦ - أرجوان : (فَعْلَوَان) ، أو (أَعْلَان) . (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦) .
ذكر ابن القطاع أن قوما قالوا : إن (أَرْجَوَانَا) : (أَعْوَال) .
ومذهب سيبويه أنه (أَعْلَان) من (رَجَوْتُ) ، ومذهب
الأخفش أنه (فَعْلَوَان) من الأَرْج .

وأجاز ابن الناظم مذهبيهما ، وذكر أنه لا يكون (أَعْوَالًا) من
(رَجَن) بالمكان إذا أقام به ، لعدم (أَعْوَال) في الكلام .

- ٧ - كَيْنُونَةٌ أصله : كَيْنُونَةٌ . (ف : ١٢٩ = ص : ٢١٥) .
قال ابن الناظم : ((لا خلاف أن باب (كَيْنُونَةٌ ، وَسَيِّدُودَةٌ)
وزن مغير عن أصله ، لأنه ليس في الكلام (فَعْلُولَةٌ) .

فقال البصريون : هو مغير بحذف العين ، وأصله : (كَيْنُونَةٌ ،
وَسَيِّدُودَةٌ) على وزن (فَيَعْلُولَةٌ) ، كخَيْسَفُوجَةٍ ، بدليل الرجوع إليه
في نحو :

[ياليت أنا ضَمْنَا سَفِينَةً] حتى يعود الوصل كَيْنُونَةٌ

وقال الكوفيون : هو مغير بإبدال ضمة أوله فتحة ، وأصله :
(كُونُونَةٌ ، وَسُودُودَةٌ) على وزن (سَرْجُوجَةٌ) ، وهي الطبيعة .

ولو كان الأُمر في هذا كما قال الكوفيون لما كان لإبدال الواو
ياء وجه ، ولكان القياس أن يقال : (كُونُونَةٌ ، وَسُودُودَةٌ) ، فلمَّا
التزموا فيه الياء علم أنه من باب (سَيِّد) في حذف العين ((.

- ٨ - الاسم من (سمو) . (ف : ١٥٩ = ص : ٢٧٢) .

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم ، وهو العلامة .
وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السَّمَوِّ ، وهو العَلْوُ ، واختاره
ابن الناظم . (١)

(١) انظر تفصيل القول في هذه المسألة في الإنصاف (١/٦-١٦) .

٢ - موقفه من بعض أعلام البصرة موافقةً ومخالفةً .

هذه جطة من المسائل تبين عن موقف ابن الناظم من بعض أئمة
البصرة موافقةً ومخالفةً ، يناقش أتوالهم فيختارها أو يردّها ، بأسطافي
الحالين أدلته وحججه وبراهينه .

١ - الموافقات :

أ - مع الخليل :

١ - في وزن (مرميس ، وعصيب) . (ف : ٨٢ = ص : ١٢٨) .
مذهب الخليل والبصريين أن (مَرْمِيسًا ، وَعَصِيبًا) : (فَعْفَعِيلٌ ،
وَفَعْلَعْلٌ) ، واختاره ابن الناظم خلافاً للكوفيين القائلين بأنهم
(فَعْلَلِيلٌ ، وَفَعْلَلٌ) .

٢ - (سُرِّيَّةٌ : فَعْلِيَّةٌ) . (ف : ٨٣ = ص : ١٢٩) .
اختلف في (سُرِّيَّةٌ) من حيث الأصول والوزن :
فَعْلِيَّةٌ : مشتقة من السَّرِّ الذي هو الجماع ، وهو قول الخليل والسيرافي ،
واختاره ابن الناظم .

وقيل : من السر الذي هو الخفية ، وهو قول ابن السراج وابن جنبي .
فُعْلِيَّةٌ : من السَّرَاة ، وهي أعلى كل شيء .
وقيل : من السَّرِيِّ ، أي : المَخْتَار .
وقيل : هي من السرور ، وأصلها (فُعْلُوَّةٌ) ، وهو قول الأَخْفَش .
فُعْلِيَّةٌ : مأخوذة من السر الذي هو الجماع ، وأصلها (فُعْلُوَّةٌ) .

٣ - مِرْعَزٌ : فِعْلِلٌ . (ف : ٨٥ = ص : ١٣٣) .
مذهب الخليل ، واختاره ابن مالك وولده ، أن (مِرْعَزًا : فِعْلِلٌ)

والميم أصل .

ومذهب سيبويه وعليه معظم الصرفيين أن الميم زائدة فهو (مِفْعَلٌ) .

٤ - أَقْحَوَانٌ : أَفْعَلَانٌ . (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦) .

مذهب الخليل وعليه التصريفيون أن (أَقْحَوَانٌ : أَفْعَلَانٌ) من (قحو) ، واختاره ابن الناظم ، وذكر ابن القطاع أنه قيل فيه كذلك : (أَفْعَوَالٌ) من (قَحْنٌ) . وَرَدَّ بَعْدَهُم (أَفْعَوَالٌ) . وانظر العين (٢٥٥ / ٣) .

٥ - الأَنْهَجَانُ : بِالْخَاءِ . (ف : ٩٥ = ص : ١٤٨) .

ضبط ابن الحاجب (الأَنْهَجَانُ) بالجيم ، وهو العجين إذا حمض وفسد .

وقال ابن الناظم : صوابه عندي بِالْخَاءِ ، وهذا هو الذي في العين (٢٨٠ / ٤) .

٦ - في المحذوف من (مَقُولٌ ، وَمَبِيحٌ) . (ف : ١٢٦ = ص : ٢٠١) .

مذهب الخليل وتبعه سيبويه أن المحذوف من نحو (مَقُولٌ ، وَمَبِيحٌ) واو مفعول ، واختاره ابن الناظم .
وزهب الأَخْفَشُ إلى أن المحذوف العين .

٧ - في المحذوف من (الإِقامة ، والاستقامة) . (ف : ١٢٨ = ص : ٢١٣) .

مذهب الخليل وتبعه سيبويه أن المحذوف من نحو (الإِقامة ، والاستقامة) هو الألف الزائدة ، واختاره ابن الناظم .
وزهب الأَخْفَشُ إلى أن المحذوف العين .

ب - مع سيبويه :

١ - في بعض ما وافق فيه الخليل ما تقدم ذكره ، وهو :

أ - في وزن (عَصَبٌ ، وَمَرْمِيسٌ) .

ب - في وزن (أَقْحَوَانٌ) .

ج - في المحذوف من (مَقُولٌ ، وَمَبِيحٌ) .

- د - ومن (الإقامة والاستقامة) .
وقد تقدم الحديث في هذه المسائل في موافقاته
للخليل ص: (٢١٠ ، ٢١١) .
- هـ - وفيما تقدم ذكره ما وافق فيه البصريين بعامة .
- ٢ - فِعْلَةٌ من أبنية التفسير (ف : ٤٠ = ص : ٧٦) .
مذهب سيبويه - واختاره ابن الناظم - أن (فِعْلَةٌ) من أبنية
التفسير ، ك (أفعالٍ) ، قالوا : ثلاثة رِجْلَةٌ ، في تفسير (رَجُلٌ) ،
بمعنى ثلاثة رِجَالٍ .
وخالف ابن السراج ، فقال : فِعْلَةٌ من أسماء الجموع كفِعْلَةٌ .
- ٣ - يَقْظُ على أَيْقَاطٍ : شان . (ف : ٤٣ = ص : ٧٨) .
ذهب ابن الحاجب إلى أن تكسير (فَعْلٌ) وصفا على (أفعالٍ)
من الغالب .
ومذهب سيبويه - واختاره ابن الناظم - أن ما كان وصفا على
(فَعْلٌ) نحو (يَقْظُ ، نَكِدُ) فتكسيه على (أفعالٍ) شان ، وحق
مثله أن يجمع بالواو والنون .
- ٤ - فَعَالٌ على فُعْلٍ غالب (ف : ٤٤ = ص : ٧٩) .
مذهب سيبويه أن تكسير (فَعَالٌ) على (فُعْلٌ) من الغالب ،
وذلك نحو : (سَحَابٌ ، وَسُحْبٌ ، وَحُرَامٌ وَحُرْمٌ ، وَقُدَّالٌ وَقُدْلٌ) ، وهو
بمنزلة تكسير (فَعَالٌ) عليه . واختاره ابن الناظم .
وعد ابن الحاجب تكسير (فَعَالٌ) على (فُعْلٌ) من القليل ،
وجعله بمنزلة تكسيه على (فِعْلَانٌ وَفُعُولٌ) .

٥ - نحو فارس على فوارس . شان . (ف : ٤٩ = ص : ٨٣) .
مذهب سيبويه أنه لا يجوز جمع (فاعل) وصفا للمذكر على
(فواعل) وأن ما جاء على ذلك شان يحفظ ولا يقاس عليه ، واختاره
ابن الناظم .

وأجاز المبرد أن يجمع هذا الجمع في ضرورة الشعر . قال :
((وإذا اضطر شاعر جاز أن يجمع (فاعلا) على (فواعل) ، لأنه
الأصل . قال الشاعر :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم

(١) خُضِعَ الرقاب نواكس الأبحار))

٦ - تصحيح نحو مَصُونٍ مقصور على السماع . (ف : ١٢٧ = ص : ٢١٠)
لا يصح اسم المفعول مما عينه واو إلا فيما سمع من قولهم : مَصُونٌ ،
ومَدُونٌ ، ومَقْوودٌ ، ومَقْوولٌ . هذا هو مذهب سيبويه والبصريين ، واختاره
ابن الناظم .

وجعله الكسائي مقيسا .

وأجازه المبرد عند الضرورة .

٧ - مَأَجَجَ ، فَعَلَّلَ . (ف : ٩٢ = ص : ١٣٩) .

مذهب سيبويه ، وعليه الجمهور واختاره ابن الناظم أن (مَأَجَجَ :
فَعَلَّلَ) .

وأجاز السيرافي أن يكون (مَفَعَّلًا) كذلك ، بزيادة الميم .

(١) انظر المقتضب (١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢ / ٢١٧) .

٨ - دُلَايِصُ : فُعَايِلُ . (ف : ٨٣ = ص : ١٢٩) .

مذهب سيبويه، واختاره ابن الناظم، أن الميم في (دُلَايِصُ)
مزيدة، لقولهم : دِرْعُ دُلَايِصُ ، ودِلَاصُ ، أي براقعة، من دَلَّصَتْ
الدرعُ دَلَاصَةً .

وقال الأُخفش والمازني بأصالة ميم دُلَايِصُ ، فهي على مذهب
سيبويه (فُعَايِلُ) وعلى مذهب الأُخفش والمازني (فُعَايِلُ) .

ج - مع الأُخفش :

١ - في جواز تصغير اللاتي على لفظه . (ف : ٢٨ = ص : ٥٥) .

مذهب سيبويه في تصغير (اللاتي) أن يرده إلى واحد، ثم
يصغره، ثم يجمعه بالالف والتاء منبها على الضم، فيقول : اللَّتِيَّاتُ .
وأجاز الأُخفش تصغيره على لفظه، فيقول : اللَّوَيَّاتُ ، وتبعه المبرد،
وجعله القياس .

وأجاز ابن الناظم الوجهين تبعاً لوالده . (١)

٢ - جواز تصغير اللاتي واللائين . (ف : ٢٨ = ص : ٥٥) .

مذهب سيبويه والجمهور عدم جواز تصغير (اللاتي ، واللائين) .
وأجاز الأُخفش تصغيرهما .
وتبعه ابن مالك، واختاره ولده . (١)

٣ - رُمَانُ : فُعَّالٌ . (ف : ٩٣ = ص : ١٤٤) .

ذهب الأُخفش إلى أن (رُمَانَا : فُعَّالٌ) من (رَمَنَّ) وإن كان
مهملًا، لقولهم : (مَرْمَنَةٌ) ولكررة (فُعَّالٌ) في أسماء النبات،
واختاره ابن مالك وولده .

(١) انظر التسهيل (٢٨٨)، وشرح العمدة (٩٦٤)، وشرح الكافية
الشافعية (١٩٢٦/٤) .

والذي عليه الخليل وسيبويه ومعظم الاثمة أنه (فَعْلَان) من
(رَمَّ) غير مصروف ، لكثرة زيادة الألف والنون ، ولأن حمله على تركيب
مستعمل أولى من حمله على تركيب مهمل .

٤ - أَرْجَوَانٌ : فَعْلَوَانٌ ، أو أَفْعَلَانٌ (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦) .
ذهب سيبويه إلى أن أَرْجَوَانٌ : أَفْعَلَانٌ .
وذهب الأَخْفَشُ إلى أنه : فَعْلَوَانٌ .
وأجاز ابن الناظم الوجهين .

٥ - أَسْطَوَانَةٌ : فَعْلَوَانَةٌ . (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦) .
يرى ابن الناظم وفاقاً للأَخْفَشِ أن (أَسْطَوَانَةٌ : فَعْلَوَانَةٌ) من
(أَسْطَ) المهمل ، لقولهم في الجمع (أَسَاطِينُ) ، ولأنه لو كان
(أَفْعَلَانَةٌ) لقل في الجمع (أَسَاطِ) ، وعلى التعويض
(أَسَاطِيٌّ) ، كما يقال : (أَقَاحٍ ، وَأَقَاحِيٌّ) .

ومذهب الخليل وتبعه ابن السراج والجوهري وابن مالك أن
(أَسْطَوَانَةٌ : أَفْعَوَالَةٌ) من (سَطُنٌ) ، لقولهم : (أَسَاطِينُ سَطْنَةٌ) .
ورده ابن الناظم بعدم (أَفْعَوَالَةٌ) في الكلام .

٦ - الواو من باب (بَبَّ) . (ف : ١٤٦ = ص : ٢٥٢) .
مذهب أبي علي أن الواو من باب (سَلِسَ) ، من واو ، وياء ، وواو .
ومذهب الأَخْفَشِ أنها من باب (بَبَّ) ، من ثلاث واوات .
واختاره ابن الناظم ، وقد وافق في ذلك والده ، وابن يعيش ،

وابن عصفور .

٧ - ضِيْرَى . الأَقْرَبُ فيها أنها (فِعْلَى) . (ف : ١٢٥ = ص : ١٩٦) .
الذي عليه سيبويه أن (ضِيْرَى : فِعْلَى) قلبت الضمة كسرة لتسلم
الياء تفرقة بين الاسم والصفة .

وقال ابن الناظم : ((وأما (ضِيْزَى) فتحتل أن تكون (فُعْلَى)
من : (ضازَه حقه يضيْزه ويضوزه) إذا منعه ، والأقرب أنها مخفف
(ضِيْزَى) : (فِعْلَى) من (ضازَه حقه يضاْزه) بمعنى : (ضازَه
يضوزه) (١٠)

ومذهب الأُخفش أن (ضِيْزَى) : (فِعْلَى) .

د - مع المازني :

لم ترد للمازني مسائل انفرد بها ووافقها فيها ابن الناظم ، وأما
مخالفاته له فسيأتي ذكرها .

هـ - مع المبرد :

١ - تبع المبرِدُ الأُخفشَ في جواز تصغير (اللاتي) على لفظه ،
خلافًا للجمهور .

واختار ابن الناظم هذا المذهب ، وقد تقدم الحديث في هذه

المسألة ص : (٢١٤) .

٢ - جواز الإمالة والنصب في نحو (قَفَاف) . (ف : ١٠١ = ص : ١٥٧) .

الذي عليه سيبويه ومن تبعه في نحو (قَفَاف) الإمالة دون

النصب ، وأجاز المبرد ، وتبعه الزمخشري والمصنف والرضي وغيرهم الأمرين .

قال المبرد : النصب ههنا حسن جدا ، والإمالة أحسن .

واختار ابن الناظم مذهب المبرد .

٢ - المخالغات :

هذا عدد من المسائل التي خالف ابن الناظم فيها من ذكرت
من أئمة البصرة .

أ - مع الخليل :

١ - قي وزن (رَّمان) . (ف : ٩٣ = ص : ١٤٤) .
ذهب الأَخفش إلى أن (رَّمانا : فَعَّال) ، من (رَمَنَّ) وإن
كان سهلا . واختاره ابن مالك وولده .
والذي عليه الخليل وسيبويه ومعظم الأئمة أنه (فَعَّالان) من
(رَمَّ) غير مصروف .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢١٤)

٢ - أُسْطَوَانَةٌ : فَعْلَوَانَةٌ . (ف : ٩٤ = ص : ١٤٦) .

يرى ابن الناظم وفاقا للأخفش أن (أُسْطَوَانَةٌ : فَعْلَوَانَةٌ) من
(أُسْطَ) المهمل ،

ومذهب الخليل أن (أُسْطَوَانَةٌ : أْفَعْوَالَةٌ) من (سَطَّنَ) .

ورده ابن الناظم بعدم (أْفَعْوَالَةٌ) في الكلام .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة ص : (٢١٥) .

٣ - خطايا : فَعَائِلٌ . (ف : ١١٤ = ص : ١٧٤) .

مذهب سيبويه والبصريين أن (خطايا : فَعَائِلٌ) ، واختاره

ابن الناظم .

وذهب الخليل وتبعه الكوفيون إلى أنه (فَعَالِي) .

ب - مع سيبويه :

١ - في المقيس من مصدر فَعَّلَّ . (ف : ٢١ = ص : ٤٤) .
مذهب سيبويه وعليه معظم الاثمة أن المصدر المطرد في (فَعَّلَّ)
من الرباعي المجرد مكررا ، وغير مكرر ، ومن الملحق به هو (فَعَّلَّة) ، وأن
(فِعْلَلًا) مسنوع في ذلك كله ، إلا أنه في المكرر أكثر .
ويرى ابن الناظم أن (فَعَّلَّة) ، و (فِعْلَلًا) مقيسان في المكرر .
وهذا هو ظاهر كلام والده في التسهيل ، واللامية ، وشرح العمدة
والإيجاز . (١)

وكلام ابن مالك في شرح الكافية الشافية ، والخلاصة ، موافق
لما عليه سيبويه والجمهور . (١)

وما ذهب إليه ابن الناظم اختاره ابن هشام في التوضيح ،
والأزهري في التصريح . (١)

٢ - سَنَبَتَةٌ : فَعَّلَّة . (ف : ٧٣ = ص : ١١٨) .

الذي عليه سيبويه ومعظم الصرفيين أن (سَنَبَتَةٌ : فَعَّلَّةٌ) ،
واغترف عدم النظر عندهم تقدما للاشتقاق .
ونذهب ابن الناظم تبعاً لوالده إلى أنها (فَعَّلَّةٌ) .

(١) انظر التسهيل (٢٠٦) ، وشرح العمدة (٧٢٤) ، والإيجاز (٤) ،
وشرح الكافية الشافية (٢٢٣٦ / ٤) ، وشرح اللامية لابن الناظم
(٤٦ - ٤٧) ، وشرح الخلاصة له (٤٣٧) ، والتوضيح (٢٣٩ / ٣) ،
والتصريح (٧٦ / ٢) .

قال ابن الناظم : (يقال : مضى عليه (سَنَبْتَةٌ) من الدهر ،
و (سَنَبٌّ) من الدهر ، و (سَبَّتٌ) من الدهر ، بمعنى : مدة من
الدهر ، فعلى هذا (سَنَبْتَةٌ) يجوز أن يكون (فَعْلَةٌ) من (السَّنْبِ)
و (فَعْلَةٌ) من (السَّبَّتِ) ، وهو الأقرب ، لعدم (فَعْلَةٌ) في كلامهم ،
ووجود (فَعْلَةٌ) ، نحو (حَنْظَلَةٌ) ، ووزنها (فَعْلَةٌ) ، لقولهم :
(حَظَلٌ) البعير ، إذا تأذى يأكل الحَنْظَلُ .))

٣ - رُمَانٌ : فَعَّالٌ . (ف : ٩٣ = ص : ١٤٤)

٤ - جَوَازُ الإِمَالَةِ وَالنَّصَبِ نَحْوَ قَفَافٍ . (ف : ١٠١ = ص : ١٥٧) .

تقدم الحديث فيهما ص : (٢١٤ ، ٢١٦) .

٥ - ضَيَّرَ (فَعَّلَى) أَقْرَبُ مِنْ (فَعَّلَى) ، (ف : ١٢٥ = ص : ١٩٦) .

الذي عليه سيويه أن (ضَيَّرَ) : (فَعَّلَى) .

ومذهب الأَخْفَشِ أنها : (فَعَّلَى) .

وأجاز ابن الناظم الوجهين ، وذكر أنها (فَعَّلَى) أقرب منها

(فَعَّلَى) مرجحاً مذهب الأَخْفَشِ .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢١٥) .

٦ - عدم التفريق بين الصفة المحضة وغير المحضة في الحكم .

(ف : ١٢٣ = ص : ٢٢١) .

الذي عليه سيويه ومعظم الصرفيين أن الياء تبدل من الواو لاما

في (فَعَّلَى) اسماً ، ويجرون الصفة غير المحضة مجرى الأسماء في الحكم ،

وأما الصفة المحضة فلا إبدال فيها .

ومذهب ابن مالك وتبعه ولده إلى عدم التفريق بين الصفة

المحضة وغير المحضة في الحكم ، وأن الصحيح في هذه المسألة ما ذهب

إليه الفراء وأبو علي الفارسي وعدد من أئمة اللغة، وهو أن الياء تبدل من الواو ل (فُعَلن) صفة محضة ك (العليا، والقصيا، والدنيا) أنش الأُدنى، وأجارية مجرى الأسماء ك (الدنيا) لهذه الدار، وأما (فُعَلن) اسما فلا إبدال فيه.

٧ - جواز إدغام الحاء في الهاء . (ف : ١٥٠ = ص : ٢٥٧)
مذهب سيبويه ومعظم الأئمة عدم جواز إدغام الحاء في الهاء .
وأجاز ذلك الزمخشري وابن يعين وابن الحاجب وابن عصفور ،
وشارحو الشافية .

واختار ابن الناظم مذهب الزمخشري .

ج - مع الأُخفش :

١ - عدم (فُعِل) . (ف : ٥ = ص : ١٢) .
أثبت الأُخفش (فُعِلًا) ، وذكر عليه (دُعِلًا) .
ولم يثبت سيبويه ، والبصريون ، ووافقهم ابن الناظم .
٢ - (فُعُل) لا يعد من أبنية الرباعي المجرد . (ف : ٧ = ص : ١٥) .
أثبت الأُخفش والفراء (فُعُلًا) ، وتبعهما عدد من الأئمة .
ولم يعتد سيبويه والبصريون بما روي على (فُعُل) لأنه
ليس أصلا في نفسه ، بل هو فرع على (فُعُل) بالضم .
واختار ابن الناظم مذهبهم .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢٠٧) .

٣ - (مُعَل) نادر لا يعتد به . (ف : ٢٠ = ص : ٤٠) .
جمهور البصريين على أنه ليس في الكلام (مُعَل) بخير الهاء ،
ووافقهم ابن الناظم وأثبت الأُخفش والمبرد وفاقا للكسائي والفراء .

قال ابن الناظم : وما روي على (مَفْعَل) لا يخرججه عن الندرة .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢٠٨) .

٤ - نحو (رَطْب ، وَتَر ، وَحَنْظَل) اسم جمع ، أو اسم جنس .

(ف : ٥٣ ، ٥١ = ص ٨٥ ، ٨٢) .

قال ابن الناظم ((ما يميز واحده بالتاء إن غلب تأنيته ، ولم

ينسب إليه على لفظه ، فهو جمع ، نحو : (تَخَم) . يقال : (هذه

تَخَم) ، ولا يقال : (هذا تَخَم) .

وإن نسب إليه على لفظه فهو اسم جمع ، ولا عبرة بالتأنيث ، وذلك

نحو (رِكَاب) ، هو اسم جمع ك (رَكُوبَة) بمعنى : (مَرَكُوبَة) . قال

سيبويه : ((وليس بتكسير ، لقولهم في النسب إليه : (زيت رِكَابِي)) .

وإن لم يغلب تأنيته فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ، نحو

(رَطْب ، وَتَر ، وَحَنْظَل) .

وزهب الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ فهو جمع ،

ولا ينظر إلى غلبة التأنيث ، ولا إلى أي أمر آخر .

ووافقه الأخفش في نحو (رَكْب ، وَصَحْب) .

٥ - دُلَامِص : فُعَالِل . (ف : ٨٣ = ص : ١٢٩)

مذهب سيبويه أن الميم في (دُلَامِص) زائدة ، وهو (فُعَالِل) ،

واختاره ابن الناظم .

وزهب الأخفش والمازني إلى القول بأصلتها ، فدُلَامِص عندهما :

(فُعَالِل) .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢١٤) .

٦ - سرية : فَعْلِيَّةٌ . (ف : ٨٣ = ص : ١٢٩) .

اختلف في (سُرِّيَّة) على أقوال .

١ - فَعْلِيَّةٌ : من السرِّ الذي هو الجماع ، وقيل : من السر

الذي هو الخفية .

٢ - فَعْلِيَّةٌ : من السراة ، أعلى كل شيء ، وقيل : من سن

السري ، أي : المختار .

٣ - فَعْلِيَّةٌ : من السرور ، وهو قول الأَخفش ، وأصلها :

فَعُولَةٌ .

٤ - فَعْلِيَّةٌ : من السر الذي هو الجماع ، وأصلها :

فَعُولَةٌ .

واختار ابن الناظم الرأي الأول .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢) .

٧ - في الهمزتين المتحركتين في كلمة . (ف : ١١٢ = ص : ١٧١) .

الذي عليه سيبويه أنه إذا اجتمع في كلمة همزتان متحركتان وجب

قلب الثانية يا^ه إن فتحت بعد كسرة ، كما في (إِيمَ) مثال (إِصْبَحِ)

من (أَمَّ) ، أو كسرت مطلقا ، كما في (أَيْمَ ، أَيْمَ ، أَيْمَ) مثال :

(أَصْبِحِ ، أَصْبِحِ ، إِصْبِحِ) من (أَمَّ) ، أو كانت موضع اللام مطلقا ،

كما في (هذا جاء) ، وفي نحو (القَرَأَى ، والقَرَيْي ، والقَرَيْي) أمثلة

(جَعْفَرُ ، وزِبْرَجُ ، وِبْرَثُنْ) من (قَرَأَ) ، وإن كانت الهمزة الثانية

غير ما ذكر وجب قلبها واوا ، وذلك نحو (أَوَايِمُ ، وَأَوَايِمُ) ، و (أَوَايِمُ)

مضارع (أَمَّ) ، و (أَوَايِمُ ، وَأَوَايِمُ) مثالي (أَيْمُ ، وَأَيْمُ) من (أَمَّ) .

واختار ابن الناظم هذا المذهب .

وخالف الألف الخفش مذهب سيويه إذ يبدل الواو من المكسورة بعد
المضمومة، فيقول في نحو (أَصْبَحَ) من (أُمَّ) : (أَوْمٌ) ، ويبدل الياء
من المضمومة بعد المكسورة، فيقول في نحو (إِصْبَحَ) من (أُمَّ) : (إِيْمٌ) .
كما خالف المازني إذ يبدل من المفتوحة بعد المفتوحة ياءً ،
فيقول في مثال جَعْفَرٌ من (أُمَّ) (أِيْمٌ) والجمهور يقولون (أَوْمٌ) .
٨ - في المحذوف من (مقول ، ومبيع) . (ف : ١٢٦ = ص : ٢٠١) .
مذهب الخليل وسيويه أن المحذوف من نحو (مقول ومبيع)
الواو الزائدة ، أي واو (مفعول) واختاره ابن الناظم .

ومذهب الألف الخفش أن المحذوف العين .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢١١) .

٩ - في المحذوف من الإقامة والاستقامة . (ف : ١٢٨ = ص : ٢١٣) .
مذهب سيويه أن المحذوف من نحو (الإقامة ، والاستقامة)

الألف الزائدة ، أي ألف المصدر واختاره ابن الناظم .

ومذهب الألف الخفش إلى أن المحذوف العين ، ووافقته الفراء .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة ص : (٢١١) .

د - مع المازني :

١ - (جَعْفَرٌ) من (أُمَّ) : (أَوْمٌ) . هذا هو مذهب الجمهور ،

واختاره ابن الناظم والمازني يقول (أِيْمٌ) .

(ف : ١١٢ = ص : ١٧١) .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢٢٢) .

٢ - واو (حَيَّوَان) عن ياء . (ف : ١١٦ = ص : ١٧٨) .

مذهب الخليل وسيبويه أن واو (حَيَّوَان) أصلها ياء ، قلبوا الواو ياءً لثلاثا يجتمع ياءان استثقالا للحرفين من جنس واحد ، و (حَيَّوَان) من

(الحياة) من (حَيَّي) .

واختاره ابن الناظم .

وزهد المازني إلى أن الواو غير منقلب عن الياء ، بل هو أصل .

وانظر المنصف (٢٨٤/٢ - ٢٨٦) .

هـ - مع المبرد :

١ - (مَكْرَمٌ ، وَمَعُونٌ) لدى المبرد تبعاً للفراء جمع لما فيه التاء ،

واختار ابن الناظم مذهب الكسائي بأنه مفرد .

٢ - أجاز المبرد أن يجمع (فَاعِلٌ) وصفاً لمذكر على فَوَاعِلٍ في ضرورة

الشعر ، وقصر سيبويه هذا الجمع على السماع ، واختاره ابن الناظم .

٣ - الإتمام في نحو (مَصُونٌ ، وَمَقُولٌ) مقصور على السماع ، هذا هو

مذهب البصريين ، واختاره ابن الناظم ، وأجاز المبرد الإتمام في

ضرورة الشعر .

٤ - لم يجز سيبويه والمبرد وغيرهما إدغام الحاء في الهاء ، وأجازه الزمخشري

ووافقه ابن الناظم .

وقد تقدم الحديث في هذه المسائل ص (٢٠٨ ، ٢١٣ ، ٢١٣ ، ٢٢٠) .

٥ - جواز النصب والإمالة في (مَعَالِيْق) (ف : ١٠٢ = ص : ١٥٨)

مذهب سيبويه ومعظم الأئمة أن الإمالة في نحو (مَعَالِيْق) قليلة ،

وتبعه ابن مالك في التسهيل ، واختاره ابن الناظم .

ومنع المبرد الإمالة وتبعه الزمخشري وابن مالك في شرح الكافية الشافية .

- ٦ - (رُيًّا) عَلَّمًا بِالْأَلْفِ (ف : ١٧٢ = ص : ٢٨) .
المجمع على استثنائه ما حقه أن يكتب بالألف لأن ما قبل آخره
ياء هو (يحيى) العلم ، جعلوا ذلك فرقا بينه وبين (يحيى) مضارع
(يحيى) الفعل ، هذا هو مذهب الجمهور ، واختاره ابن الناظم .
أما المبرد فقا على (يحيى) العلم كل علم مثله ، فيكتب
(رُيًّا) علما بالألف عند الجمهور ، و (رُيِّي) بالياء عند المبرد .

٣ - موقفه من الكوفيين :

إن النزعة البصرية لدى ابن الناظم لم تمنعه من القول بمذهب الكوفيين
في بعض الأحيان ، ولقد وجدته مزج - مرة - بين مذهب بصري نحوي ،
ومصطلح نحوي كوفي ، فقال في معرض رده تعريف المصنف للتصريف :
((وهذا التعريف غير مانع ، لشموله العلم بالأصول التي يعرف بها البناء ،
ككون النكرة المفردة اسما ل (لا) التبرئة ، نحو : (لا رجل في الدار) .))
(ف : ١ = ص : ٢) .
وقد تقدم بيان أن اسم (لا) النافية للجنس النكرة المفرد مبني
عند البصريين ، معرب عند الكوفيين ، وأن تسمية (لا) النافية للجنس بـ (لا)
التبرئة مصطلح كوفي .

ولم أجده خرج عن المذهب البصري موافقا للكوفيين إلا في مسألة
واحدة ، وكان ذلك اختيارا لمذهب والده فيها أيضا . وهذه المسألة
هي :

- ١ - في (فُعَلَى) معتلّة اللام . (ف : ١٣٣ = ص : ٢٢١)
هذه مسألة خلافية بين البصريين وغيرهم ، واختار ابن الناظم
فيها مذهب الفراء وفاقا لأبي علي ، ولوالده ، ولغيرهما من الأئمة .
وقد تقدم الحديث فيها ص : (٢١٩) .

وكما ذكرت موقفه من بعض أئمة البصرة موافقةً ومخالفةً ، أذكر هنا
أيضا موقفه من بعض أئمة الكوفة كذلك .

١ - الموافقات :

أ - مع الكسائي :

لم أجد للكسائي مسائل انفرد بها ووافقه فيها ابن الناظم .

ب - مع الفراء :

تقدم الحديث في مسألة (فَعَلَى) ، وهي المسألة الوحيدة التي

وافق ابن الناظم فيها الفراء . انظر ص : (٢١٩) .

٢ - المخالفات :

أ - مع الكسائي :

١ - مَلَأَكَ : (مَفْعَلٌ) من (لَأَكَ) . (ف : ٧٧ = ص : ١٢١) .

ذهب أبو عبيدة إلى أن (مَلَأَكَ : مَفْعَلٌ) من (لَأَكَ) ،

واختاره ابن الناظم .

وذهب الكسائي إلى أنه (مَفْعَلٌ) من (الأَلُوَكَةُ) ، وأصله (مَأَلَكَ)

ثم قلب ليتمكن تخفيفه بالنقل .

وذهب ابن كيسان إلى أنه (فَعَالٌ) من (المَلِكُ) .

وقال ابن الناظم : جعل (مَلَأَكَ : مَفْعَلًا) من لَأَكَ أولى من

جعله (مَفْعَلًا) من (الأَلُوَكَةُ) لسلامته من دعوى القلب .

وقال : ومذهب الكسائي أرجح من مذهب ابن كيسان لأن دعوى

القلب لفائدة أسهل من دعوى نظير (سَمَّالٌ) ، لأن للقلب شيوعا في الكلام ،

ومثال (فَعَالٌ) عزيز .

٢ - نحو (مَقُولٌ ، وَمُضَوَّنٌ) مقصور على السماع . (ف : ١٢٧ = ص : ٢١٠)

مذهب سيبويه والبصريين أن تصحيح اسم المفعول ما عينه واو مقصور

على السماع ، واختاره ابن الناظم .

وجعله الكسائي مقيسا ، وتبعه الكوفيون ، ورووا عليه ، نحو : (مقول ،

ومصون ، ومقوود ، ومدووف) .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (٢١٣) .

ب - مع الفراء :

١ - * في مسألة (فَعَلَلٌ) . * في مسألة (مَفْعَلٌ) .

* في مسألة (رَكَبٌ ، وَصَحَبٌ) . * في مسألة (الإِقامة) .

* في مسألة (مَرْمِيسٌ ، وَعَضْبِصٌ) .

وقد تقدم الحديث فيها جميعا ص : (٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢١ ، ٢١١) .

٠ (٢١٠) .

٢ - زَلْزَالٌ : فَعْلَالٌ . (ف : ٩ = ص : ١٨) .

مذهب البصريين أن وزن نحو (زَلْزَالٌ) من الثنائي المكرر :

(فَعْلَالٌ) ، واختاره ابن الناظم .

وزهد الفراء ، وتبعه الكوفيون إلى أنه (فَعْفَالٌ) .

٣ - في أَسطَاعٍ . (ف : ٨٨ = ص : ١٣٦) .

مذهب سيبويه أن السين في (أَسطَاعٍ) زيدت تعويضا عما فات الفعل

من التصحيح وأصله (أَطَاعٌ) .

وقال الفراء : أصله (اسْتَطَاعٌ) فحذفت تاؤه ، وفتحت همزته

وقطعها شاذ .

قال ابن الناظم : ولو كان كما قال لما جازم أول مضارعه .

٤ - علة الحذف في يَعِد . (ف : ١١٨ = ص ١٨٢) .

ذهب الفراء إلى أن الواو تحذف من نحو (يَعِد ، وَيَزِن) لانهما

متعديان ، وثبتت في نحو (يُوَجِّل ، وَيُوَحِّل) لانهما لازمان .

والمذهب الذي عليه الجمهور ، والذي اختاره ابن الناظم ، أن

التمدي واللزوم لا وجه لهما هنا ، وأن العلة في حذف الواو من نحو (يَعِد)

هو وقوعها بسن عدوتيهما ، الياء المفتوحة والكسرة . (١)

٥ - سَيِّد : فَعِيل . (ف : ١٢٩ = ص ٢١٥)

مذهب البصريين ، واختاره ابن الناظم أن (سَيِّدًا : فَعِيل) .

وقال البغداديون : هو (فَعِيل) ك (صَيَّقَل) .

وذهب الفراء وتبعه الكوفيون إلى أنه (فَعِيل) ك (شَرِيف) (٢) .

٦ - تصحيح نحو (نَحْوٌ ، وَنَجْوٌ) شان . (ف : ١٣٠ = ص : ٢١٧)

ما جاء على (فَعُول) مما لا مه واو فبائه الإعلال إن كان جمعا ،

وذلك نحو (عَتِيٌّ ، وَجُشِيٌّ) ، ويجوز فيه التصحيح شانا ، نحو

(نَحْوٌ ، وَنَجْوٌ) .

هذا هو مذهب الجمهور ، واختاره ابن الناظم .

وأما الفراء فجعل التصحيح مقيسا .

(١) وتفصيل القول في هذه المسألة في الإنصاف (٢/٧٨٢-٧٨٢) .

(٢) تفصيل القول في هذه المسألة في الإنصاف (٢/٧٩٥-٨٠٤) .

٤ - موقفه من بعض الأعلام من غير المدرستين :

أ - مع أبي علي الفارسي .

١ - موافقاته له :

* في مسألة (فَعَلُو) معتلة اللام .

* في مسألة (حَيَّوَان) .

وقد تقدم الحديث في هاتين المسألتين (ص ٢١٩ ، ٢٢٤) .

٢ - مخالفاته له :

١ - مذهب أبي علي أن (الواو) من باب (سَلِس) ، وزهـب

الأخفش إلى أنها من باب (بَبَّ) ، واختاره ابن الناظم .

وقد تقدم الحديث في هذه المسألة ص (٢١٥) .

٢ - الياء من ثلاثة أمثال . (ف : ١١٦ = ص : ١٧٨) .

مذهب الجمهور أن الياء من ثلاثة أمثال من باب (بَبَّ) ، لقولهم

(يَبَّيْتُ الياء) ، أي : رسمتها ، واختاره ابن الناظم .

وزهب أبو علي إلى أنها من باب (سَلِس) من ياء وواو ، ويا .

قال ابن الناظم : الدليل على أنها من ثلاثة أمثال قولهم (يَبَّيْتُ)

الياء ، وأصلها : (يَمِي) ، فقلبت لامه ألفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها ، ثم قلبت عينه ألفا لتحركها أيضا وانفتاح ما قبلها ،

فالتقى ألفان ، فقلبت الثانية همزة لتطرفها بعد ألف ، فصار (ياء) .

٣ - (مَرْمُويٌّ) في (مَرْمَى) أفصح من (مَرْمِيَّة) .

(ف : ٣٢ = ص : ٦٣) .

إذا نسبت إلى اسم آخره ألف منقلبة عن أصل ، نحو (مَرْمَى) ،

فلا أفصح فيها أن تبدل الألف واوا ، فتقول (مَرْمُويٌّ) ، ولا تحذف

إلا نادرا، فتقول (مَرْمِيٌّ) .

هذا هو مذهب الجمهور، واختاره ابن الناظم .

أما أبو علي فساوى بين الوجهين ، وقال : إنك مخير في إبدال الواو من الألف أو حذفها ، فتقول : في (مَرْمَى) : (مَرْمُويٌّ و مَرْمِيٌّ) .

ب - مع الزمخشري :

١ - موافقاته له :

١ - في جواز الإمالة والنصب في نحو (قِفَاف) وفاقا للمبرد ، وخلافا لسيبويه .

٢ - في جواز إدغام الحاء في الهاء ، خلافا لسيبويه ومعظم الأئمة وقد تقدم الحديث في هاتين المسألتين ص : (٢١٦ ، ٢٢٠) .

٣ - في تحقق الجيم كالكاف ، والكاف كالجيم . (ف : ١٤٦ = ص : ٢٥٢) .
أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا ، وتكون خمسة وثلاثين بزيادة ستة أحرف فروع حسنة أصلها من التسعة والعشرين ، وتكون اثنين وأربعين حرفا بزيادة سبعة أحرف فروع مستهجنة غير حسنة أصلها من التسعة والعشرين أيضا .

ومن الأحرف غير المستحسنة الجيم كالكاف ، والكاف كالجيم ،

لغتان قليلتان لقوم لا ترتضى عربيتهم .

وتحقق الجيم كالكاف ، والكاف كالجيم حكاه سيبويه وغيره من

الأئمة ، وتبعهم الزمخشري ، ووافقهم ابن الناظم .

وقال قوم بعدم تحقق هذين الحرفين ، ومنهم ابن الحاجب .

- ١ - تَغَافَلٌ وَتَكَلَّمَ لَيْسَا مَطْحِقِينَ بِتَدْحَرَجٍ . (ف : ١١ = ص : ٢٢) .
عد الزمخشري نحو (تَغَافَلٌ ، وَتَكَلَّمَ) من المَطْحَقِ (بتدحرج) ،
وتبعه ابن الحاجب وابن عصفور والسيوطي .
والذي عليه الجمهور ، واختاره ابن النماز ، أن نحو (تَغَافَلٌ ،
وتكلم) ليسا من المَطْحَقِ بتدحرج .
تقدم الحديث في هذه المسألة . ص : (١٣٩) .

- ٢ - في جواز الإمالة والنصب في نحو (مَعَالِيْق) وفاقا لسيبويه ، وخلافا
للبرد .
وقد تقدم الحديث في هذه المسألة ص : (٢٢٤) .